



الموضوع

دراسة للعوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات
التنافسية الدولية للفترة
(2007-2013)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية و إقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

■ د. فاتح ديلة

إعداد الطالبة:

■ أسماء رومان



كلمة شكر

الشكر لله أولا وأخيرا فله الحمد و المنة و الفضل على جميل وجزيل عطائه.

وبعد أتقدم بخالص الشكر و التقدير و الاحترام إلى:

❖ الأستاذ المشرف الدكتور فاتح دبله الذي تفضل بقبوله الإشراف على هذا البحث ولما أسداه لي من نصح و توجيهات، وأسأل الله أن يجزيه عنا خير الجزاء.

❖ أساتذتي الذين سأل شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم الشكر

والعرفان على مجهل نصحهم و توجيهاتهم .

❖ كل من وقف معي ودعمني من بعيد أو قريب على انجاز هذا البحث بحمده ووقته ودعائه.

الإهداء

إلى من تحب قدمها تكمن الجنة، إلى أمي الحنون.
إلى من صد الأشواق عن دربي ليمد لي طريق العلم، إلى أبي العزيز.
إلى إخوتي و أخواتي الأعماء.
إلى كل الأهل و الأقارب.
إلى أختي الغالية ورفيقة دربي حسنة.
إلى كل صديقاتي في مشوارتي الدراسي.
إلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة.
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

مقدمة

مقدمة :

لقد انتقل مفهوم التنافسية من المؤسسات الى القطاع لينتقل تطبيقها على مستوى الدول، حيث يعتبر هذا المصطلح أحد آليات العولمة الاقتصادية، التي تعمل على تعظيم الاستفادة من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي، والتقليل من سلبياته، وهي في ذلك تمثل نسقا من انساق الشفافية المعلوماتية اللازمة لتقييم عناصر عجلة النمو الاقتصادي على صعيد الدولة، الأمر الذي يعني أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على التعايش في ظل بيئة دولية تتسم بانفتاح الاقتصاديات وتحرير الأسواق والتكتلات الإقليمية، وانتشار ظاهرة الاندماج بين الشركات والمؤسسات العالمية، والتطورات الكبيرة في تقانة المعلومات والاتصالات.

حيث أصبحت التنافسية حاجة ملحة للدول لتضمن لنفسها النمو وتحقيق المراتب الأولى في التصنيف العالمي وكذا الاندماج السليم في الاقتصاد العالمي على أسس قوية وممتينة، أصبحت الحكومات والهيئات الدولية تولي أهمية كبيرة لموضوع التنافسية سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي باعتبارها هي العامل الحاسم في تحديد الرابحين والخاسرين في لعبة المنافسة، وذلك بتحديد العوامل التي تحكمها ومؤشرات قياسها. والجزائر كبقية الدول لا يمكنها ان تعيش منعزلة عن هذه التطورات السريعة فهي تسعى الى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ورفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وامكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية من خلال السعي الى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية والتي تكون أساسها ودعائمها الحصول على مصادر التكنولوجيا والكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والابداع. وفي هذا الصدد عملت الى بذل جهود لإعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع التحولات الاقتصادية والسياسة التي تشهدها الساحة الدولية وتعزيز تنافسياتها الاقتصادية، حيث بات لزاما على متخذي القرار أن يسعوا لتمكين الجزائر من اكتساب القدرة على مواجهة المنافسة وذلك بالعمل على هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال توفير بيئة أعمال ملائمة وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية و كذا تهيئة المناخ الاستثماري، وتعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية ،لذا ينبغي على الجزائر ان تستجيب لكل هذه العوامل حتى يتسنى لها تطوير اقتصادها بشكل أفضل .

1- إشكالية الدراسة

بناء لما سبق يمكننا أن نطرح التساؤل الرئيسي التالي: ماهي أهم العوامل التي يمكن أن تؤدي الى تحسين تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية ؟
انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

2- التساؤلات الفرعية

- ما المقصود بالتنافسية الدولية ؟
- ما هي المحددات الرئيسية للتنافسية على المستوى الدولي ؟
- لماذا يتأخر الاقتصاد الجزائري في التصنيفات الدولية للتنافسية ؟
- كيف يمكن تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري في التصنيفات الدولية للتنافسية ؟

3- فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية بالإضافة إلى فرضيات فرعية
الفرضية الرئيسية: تعد البنية التحتية و الابتكار من أهم العوامل الاساسية التي من شأنها التأثير على تصنيف الجزائر في مؤشرات التنافسية الدولية .

أما الفرضيات الفرعية منها:

- التنافسية الدولية هي قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة لأفراده، ويؤثر في هذه القدرة معدل الصادرات و مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تتحدد التنافسية على المستوى الدولي وفق مجموعة من النقاط التي تقع ضمن المؤشرات الدولية؛
- يعود تراجع الاقتصاد الجزائري في التصنيفات الدولية للتنافسية لضعف النتائج فيما يتعلق ببعض عوامل التصنيف كالابتكار وبيئة الاعمال؛
- على الجزائر تبني جملة من الاستراتيجيات والسياسات لتعزيز البنية التحتية واصلاح بيئة الاعمال ودعم الابتكار.

4- أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة الى الإلمام بالجوانب النظرية للتنافسية الدولية وذلك لما أصبح يكتسي هذا الموضوع من أهمية سواء على المستوى المحلي أو الدول؛
- دراسة أهم مؤشرات التنافسية ومحاولة تحليل الوضعية التنافسية للجزائر؛

- معرفة نقاط القوة و الضعف في الاقتصاد الجزائري وكذا تتبع ترتيب الجزائر في المؤشرات الصادرة عن المنتدى العالمي وتقرير التنافسية العربية و البنك العالمي .

5- أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية من قبل المؤسسات والدول والمنظمات الدولية إذ أصبح لها مجالس وهيئات وإدارات، ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات فضلا عن تعدد الجهات المصدرة لمؤشرات التنافسية كالمنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية والإدارة والمعهد العربي للتخطيط... الخ وتزايد أهمية الدراسة من منطلق أن الدول تسعى جاهدة للقيام بإصلاحات فعالة من أجل رفع قدراتها التنافسية وبالتالي تحقيق سبق والتطور الاقتصادي. ومن ثم فإن موضوع الدراسة يفتح فرصا كثيرة لمعرفة الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري وكذا المعوقات التي تقف حائلا أمام تطوره وفي نفس الوقت لتحسين أداءه ويبرز تحديات كبيرة لا بد من مواجهتها والتعامل معها، وبذلك فإن أهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من السلبيات التي يخلفها. كما تعزز أهمية الموضوع بالنسبة للجزائر الى تمكينها من اتخاذ الإجراءات المناسبة للانفتاح وتحسين وزنها النسبي والخروج من بوتقة الانغلاق والتهميش الذي طالما جعلها مهمشة وبعيدة كل البعد عن مجريات العالم الخارجي.

6- منهجية الدراسة

- المنهج المستخدم:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي وذلك بهدف التعرض الى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنافسية وعند تشریح وتقييم الوضع التنافسي للدولة محل الدراسة.

-فترة الدراسة :

ركزت دراسة موضوع التنافسية الدولية فترة ما بين 2007-2013 لقياس التنافسية وذلك لأن الفترة تشمل فترة الأزمة المالية الدولية التي اندلعت عام 2007 ولا تزال تداعياتها تؤثر في مختلف مجالات التنافسية.

-مجتمع الدراسة:

طبقت دراستنا لموضوع التنافسية الدولية في الجزائر لوجود الإحصائيات والمعلومات ومعرفة تصنيف دولتنا عالميا في مجال التنافسية.

-وسائل جمع البيانات:

من أجل إتمام هذه الدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من المراجع العربية من كتب ، مذكرات وملتقيات وتقارير ومجلات بالإضافة الى المواقع الإلكترونية .

صعوبات البحث:

- هناك بعض الصعوبات و المشاكل التي واجهتنا أثناء الدراسة من أبرزها مايلي:
- اختلاف في البيانات والإحصائيات حول المؤشرات الخاصة بالإقتصاد الجزائري من هيئة لأخرى ؛
 - صعوبة في جمع الإحصائيات في بعض المؤشرات خلال السنة الأخيرة محل الدراسة.

7- الدراسات السابقة

-كلثوم كباي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي درست حالة مقارنة بين الجزائر و المغرب و تونس سنة 2007 - 2008 وهدفت هذه الدراسة الى معرفة المؤشرات الدالة على نجاح الدول في تطوير تنافسياتها والأسباب الكامنة وراء ضعف تنافسية دول المغرب العربي و كيف يمكن لها النهوض بقدرتها التنافسية وتفعيل الإندماج في الإقتصاد العالمي باستخدام المنهج الوصفي الإحصائي حيث توصلت هذه الدراسة الى أن المزايا التنافسية لا تعتمد على الموارد الموهوبة بقدر اعتمادها على الموارد المبتكرة وإن بنية التجارة الخارجية والاستثمارات تعكسان القدرة التنافسية للدول وأن المعرفة والإبتكار يشكلان توجهها استراتيجيا ضروريا بتعويض الآثار السلبية لنقاط الضعف ومواجهة تحديات العولمة.

- إبراهيم عبد الحفيظي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تحت عنوان دراسة تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية لسنة 2007 - 2008، هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على معرفة الخطوات العملية التي يمكن بواسطتها رسم و تنفيذ خطة مستقبلية لبناء اقتصاد جزائري تنافسي وقوي باستخدام منهج الوصفي والتحليلي لدراسة بعض البيانات كما إستخدم المنهج الإستقرائي لتطرقه لبعض الدول في مجال التنافسية وتوصل بدراسته إلى أن ظهور العولمة الاقتصادية سبب رئيسي في إشتداد المنافسة بين المؤسسات وبين الدول وأنه رغم ما حققه الإقتصاد الجزائري من نتائج ايجابية في المؤشرات الخاصة بتوازن الإقتصاد الكلي إلا أنه لم ينعكس ذلك ايجابيا على تحسين أوضاعها التنافسية ولا تزال تحتل المراتب الأخيرة .

-ريحان الشريف وهوام لمياء، مجلة اقتصادية تحت عنوان دور المناخ الاستثماري في دعم و ترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري مطروحة سنة 2013، هدفت الدراسة إلى عرض وتقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر و ابراز الجهود التي بذلتها الجزائر للنهوض بقدرتها التنافسية اتبعت المنهج الوصفي التحليلي وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة على الرغم من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، وبالرغم من تحسن بعض المؤشرات الكلية وعلى الرغم من السيوولة المهمة، إلا أن الإقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوروبية، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة

التنافسية المنشورة في مختلف التقارير الدولية، إذ تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري، وتأتي الجزائر في رتب متوسطة في مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي، وكذلك في مجموعة المتطلبات الرئيسية، وتتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والعوائق، ولقد صنفت الجزائر عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري.

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ما يلي:

- تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل كل العوامل التي تؤثر على تنافسية الدول .
- معرفة تصنيف الاقتصاد الجزائري عالميا وعربيا وفق مؤشرات التنافسية الدولية.

8- هيكل الدراسة

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها فصلين، ثم خاتمة عامة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات.

خصص الفصل الأول للجزء النظري لموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للتنافسية، حيث خصص لدراسة كل ما يخص موضوع التنافسية الدولية والعوامل المؤثرة فيها من خلال أربعة مباحث وهي:

- المبحث الأول: ماهية التنافسية؛
- المبحث الثاني: مظاهر التنافسية و محدداتها؛
- المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية الدولية؛
- المبحث الرابع: العوامل التي تتحكم في التنافسية الدولية.

الفصل الثاني: يخص الجزء التطبيقي للدراسة بعنوان تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال ثلاث مباحث وهي:

- المبحث الأول: القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري؛
- المبحث الثاني: المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري؛
- المبحث الثالث: المؤشرات الموسعة لتنافسية الاقتصاد الجزائري.

ملخص:

تعاظم مفهوم التنافسية منذ منتصف الثمانينات و بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث تميز هذا المفهوم بالديناميكية والتغيير المستمر ولذلك يصعب اعطائه مفهوم محدد وشامل، ومنذ عقد الثمانينات صدرت تقارير دولية حول تنافسية الاقتصاديات في العالم، وقد عنيت مؤسسات دولية عديدة في تحديد وقياس مؤشرات التنافسية، حيث تركز بعض منها في قياسها بناءا على المعطيات الرقمية للأداء الاقتصادي لمجموعة واسعة من دول العالم مثل البنك الدولي والمعهد العربي للتخطيط. إلا أن هناك مؤسستين دوليتين هما المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية الادارية تقومان بقياس مؤشرات التنافسية بناءا على مسح رأي قطاع الأعمال في مختلف الفعاليات الاقتصادية بالإضافة إلى المعطيات الرقمية للأداء الاقتصادي ومن ثمة تصدر سنويا ترتيب الدول وفق مؤشرات التنافسية ضمن تقارير دولية، حيث ظهرت الجزائر مؤخرا في قائمة هذه الدول، التي تقوم تقارير التنافسية الدولية بتقييم مؤشرات اقتصادها وكذا العوامل التي تعزز من مكانتها دوليا أو التي تضعف من قدرتها على التنافس.

ويتناول البحث دراسة وضعية الاقتصاد الجزائري وتصنيفه وفق مؤشرات التنافسية الدولية التي تشير الى أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين وضعية اقتصادها الا أنه مازال متأخرا جدا في كثير من عوامل التنافسية كالبنية التحتية وعامل الابداع والابتكار وكذلك بيئة الأعمال الجزائرية التي يبدو أنها مازالت غير ملائمة وغير جاذبة للاستثمارات الأجنبية وكذلك ضعف القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني نتيجة لاعتماده بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات مما انعكس سلبا على تنافسيته.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات التنافسية الدولية ، عوامل التنافسية الدولية، الاقتصاد الجزائري.

Résumé:

Le concept de croissance de la compétitivité depuis le milieu des années quatre-vingt et le début des années nonante en tant que produit du système économique du monde nouveau où la distinction de ce concept de changement dynamique et constante et donc difficile de lui donner le concept d'une des institutions internationales particulières et globales , et depuis les années quatre-vingt ont publié des rapports internationaux sur la compétitivité des économies dans le monde , a nommé , nombreux dans l'identification et la mesure des indicateurs concurrentiel , dont certains se concentrent sur mesure sur la base de données numériques de la performance économique d'un grand nombre de pays à travers le monde tels que la Banque mondiale et l'Institut arabe de planification . Cependant, il

Il y a deux institutions : le Forum international de l'économie mondiale et l'Institut international de gestion encyclopédie mesurent des indicateurs de compétitivité basés sur une enquête de l'avis du secteur des entreprises dans diverses activités économiques, en plus des données numériques de la performance économique, et ils publient chaque année le classement des pays en fonction des indicateurs de compétitivité dans les rapports internationaux. Dans la liste de ces pays, l'Algérie s'est figurée dans ces dernières années. Les rapports, qui évaluent la compétitivité internationale de ses indicateurs de l'économie, ainsi que les facteurs qui favorisent sa position à l'échelle internationale, ou qui affaiblissent leur capacité à concourir.

La recherche porte sur l'étude de l'état de l'économie algérienne et son classement selon les indicateurs de la compétitivité internationale, qui indiquent que, malgré les efforts déployés par l'Etat pour améliorer l'état de l'économie, mais il est toujours trop tard dans la plupart des facteurs de compétitivité tels que les infrastructures et le facteur de la créativité et de l'innovation ainsi que l'environnement des affaires algérien semble qu'ils sont encore inapproprié et attrayant pour les investissements étrangers, ainsi que la faiblesse de la capacité d'exportation de l'économie nationale à la suite de son adoption par une grande marge sur le secteur des hydrocarbures, qui reflète négativement sur sa compétitivité.

mots clés : les indicateurs de la compétitivité internationale, les facteurs de compétitivité internationale, l'économie algérienne.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنافسية

الدولية

تمهيد :

لقد باتت من القناعات الراسخة أن التنافسية وسيلة أساسية لتعزيز قدرة كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حجز حصصها في الأسواق العالمية والحصول على أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار بيئة اقتصادية عالمية تتسم بالانفتاح وتحرير الأسواق وارتفاع وتيرة التطور والتواصل بين الدول .

إن حصر التنافسية في مجال محدد وفي مستويات معينة من خلال مؤشرات ثابتة مسألة في غاية الصعوبة والوصول الى توحيد الرؤى حولها وتكييفها مع طبيعة الاقتصاديات يعد الأصعب، لأن التنافسية مفهوم يتميز بالحدثة وكثيرا ما يتداخل مع عدة مفاهيم أخرى كالنمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول ولم تعرف الاستقرار حول تعريف موحد ولا حول كيفية قياسها ولا حتى على أهميتها بالنسبة للدول على اختلاف مستوياتها. وبناء عليه عنيت مجموعة من المؤسسات الدولية ومجالس وهيئات التنافسية في العديد من دول العالم لتحديد مؤشرات قياس التنافسية والعوامل المحددة لها وتفسيرها، وتقييم السياسات وصياغة الاستراتيجيات الاقتصادية المستقبلية في إطار المعطيات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الدولية ضمن تقارير سنوية .

وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى كل ما يلم بموضوع التنافسية الدولية بتقسيمه الى أربعة مباحث كالتالي :

✍ المبحث الأول: ماهية التنافسية.

✍ المبحث الثاني: مظاهر التنافسية الدولية ومحدداتها.

✍ المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية الدولية.

✍ المبحث الرابع: العوامل التي تتحكم في التنافسية الدولية.

المبحث الأول: ماهية التنافسية

نظرا لحدائثة المصطلح لا يوجد إجماع على تعريف لذلك تعددت التعاريف وإختلفت، فمفهوم تنافسية المؤسسة يختلف عن مفهوم تنافسية القطاع وكذلك عن مفهوم تنافسية الدولة، وهو ما سيتم عرضه من خلال تعريف التنافسية حسب مجال الدراسة بداية بتنافسية المؤسسة فتنافسية القطاع ثم تنافسية الدولة، ثم تحديد العلاقة بين هاته المستويات وإعطاء لمحة تاريخية لنشأة التنافسية .

المطلب الأول: تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة الاقتصادية:

التنافسية على صعيد المؤسسة " تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل و رأس المال و التكنولوجيا).¹

وهناك التعريف البريطاني عرفها على أنها " القدرة على انتاج السلع والخدمات بالتنوع الجيدة وبالسعر المناسب و في الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى " يتمحور التعريف البريطاني حول قدرة المؤسسة على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة وجودة عالية بالسعر المناسب وفي الوقت المناسب حتى تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية.²

كما يرى " مايكل بورتر " بأن القدرة التنافسية للمؤسسة تنشأ أساسا من القيمة التي باستطاعة مؤسسة ما أن تخلقها لزيائنها، إذ يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين وبمنافع متساوية، أو بتقديم منافع متفردة في المنتج تعوض بشكل واسع الزيادة السعرية فيه أي أن المؤسسة التي تملك قدرة تنافسية بالنسبة "لمايكل بورتر" هي التي تتميز بقدر ما على :

¹ علال بن ثابت، متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة، الملتقى الدولي بعنوان آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، 13-14 نوفمبر 2006، ص 712.

² ابتسام بوشويط، آلية برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة تحليلية لنتائج تأهيل المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2010، ص3.

*مايكل بورتر: أستاذ التعليم العالي بجامعة " هارفرد"، وهو مختص في إدارة الأعمال الاستراتيجية، بالإضافة الى أنه صاحب الميزة التنافسية.

- إنتاج أو بيع نفس المنتجات بسعر أقل من المنافسين، هذه الميزة تنشأ من قدرة المؤسسة على تقليل التكلفة مع المحافظة على مستوى من الجودة و الربح ؛
 - إنتاج منتجات و تقديم خدمات فيها شئى ما له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك (جودة أعلى، سعر أقل ، خدمات ما بعد البيع ،....) بحيث تنفرد به المؤسسة عن متافسيها ¹.
- تعريف (1995) MC Fetridge: قد عرفها من خلال ربطها بمؤشراتها، بحيث يرى بأن تنافسية المؤسسة يمكن أن تحقق في حال ما إذا كان بإستطاعتها أن تحتفظ بمستوى مرتفع من الإنتاجية والأرباح مقابل إنخفاض في التكاليف وارتفاع في الحصة السوقية، على ألا يكون ذلك على حساب الأرباح. ²
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنافسية بالنسبة للشركة تعتبر بمثابة مؤشر لتحديد مدى نجاح أو فشل تلك الشركة وأن بقاءها واستمرارها يتم بإرساء قواعد متينة مبنية على الجودة والتميز والتكلفة والسعر الأفضل والتوقيت الأقل في الانتاج والسرعة .
- والجدير بالذكر أنه لا يعتبر نجاح تنافسية إحدى الشركات العاملة في دولة ما مقياسا على القدرة التنافسية للدولة. حيث يمكن أن يرجع نجاح شركة واحدة إلى عوامل إستثنائية لا تسهل محاكاتها في الشركات الأخرى أو على صعيد القطاع أو الدولة، ولهذا كان لابد من التركيز على قدرة وتنافسية صناعة معينة وكافة النشاطات المتعلقة والمرتبطة بها، حيث أن نجاح مجموعة من الشركات المكملة لبعضها البعض في تحقيق ميزة تنافسية دليل على وجود عوامل قوة في الصناعة ككل ويؤكد هذا أيضا أن تنافسية القطاع أو الصناعة في الغالب هي أحسن مؤشر على الإزدهار الإقتصادي للدولة بدلا عن تنافسية المؤسسة ³، لذلك لابد من التطرق الى تنافسية القطاع (الصناعة، فرع النشاط الاقتصادي).

المطلب الثاني: تعريف التنافسية على مستوى القطاع (الصناعة، النشاط الاقتصادي)

من الصعب جدا على دولة معينة ان تكون قادرة على كسب تنافسية في جميع القطاعات وهذا بسبب أن توزيع الموارد بين هذه القطاعات غير متكافئ لأن النظرة الإستراتيجية لكل قطاع تختلف من دولة إلى أخرى ثم إن

¹ Michael Porter , **L'avantage concurrentiel des nation**, inter-éditions , Paris 2000,p08.

² أحمد بلالي، **تنافسية المؤسسة وتحديات اقتصاد المعرفة**، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، المعرفة الركيزة الجديدة و تحدي التنافسية للمؤسسات و الاقتصاديات، بسكرة، 12-13 نوفمبر، 2005 ، ص 130.

³ نفين حسين شمت، **التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ، 2010 ، ص 30 .

طبيعة العمليات الإنتاجية تختلف بين كل قطاع، وهو ما يحتم عليها التركيز أكثر على بعض القطاعات دون الأخرى، وإذا كان القطاع يمثل مجال النشاط الذي تتشارك فيه مجموعة من المؤسسات فإنه يكون ذو تنافسية إذا كان يستطيع أن يحقق معدل أرباح يفوق معدل النمو الاقتصادي، وهذا نتيجة كونه يضم مجموعة من المؤسسات ذات تنافسية وذات قدرة على تحقيق النمو،¹ دون الحاجة لتدخل الدولة من خلال سياسات الدعم والحماية الحكومية وهذا ما يؤدي إلى إكتساب ميزة تنافسية لتلك الدولة في هذه الصناعة، و يجب تحديد القطاع بدقة فمثلا قطاع صناعة المواصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات لأن مجالات و ظروف الإنتاج تختلف.²

وعرف مصطفى أحمد حامد رضوان التنافسية على صعيد القطاع في أي نشاط اقتصادي بأنها قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الإعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة.³

وتقاس تنافسية مستوى الصناعة أو النشاط الممارس من حيث تفوقه على الأنشطة الأخرى في المجالات التالية:⁴

- الجودة الأفضل والمواصفات القياسية الأرقى ؛
- قدرة المنتجات على الإشباع للحاجات المتنامية ؛
- التكنولوجيا المستخدمة و خدمات ما بعد البيع .

وكذلك تقاس تنافسية قطاع صناعي معين من خلال:⁵

- الربحية الكلية للقطاع ؛
- الميزان التجاري للقطاع ؛
- محصلة الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج.

¹ حاج قويدر قورين ، الميزة التنافسية المتواصلة ، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد المعرفي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 27 - 28، نوفمبر ، 2008 ، ص4.

² الحبيب زواوي ، سعر الصرف و مؤشرات قياس التنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الشلف، 8-9 نوفمبر 2010، ص 4.

³ مصطفى أحمد حامد رضوان ، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 20.

⁴ عبد الرؤوف حاج ، الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية مصادرها ودور الابداع التكنولوجي في تنميتها دراسة ميدانية في شركة روائح الورود لصناعة العطور، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، سكيكدة، 2007، ص 9.

⁵ سليم بلغري ، الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن مقتضيات المنافسة الدولية والمتطلبات البنينة لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير،(غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية ، سطيف ، 2012، ص32.

وهو ما يؤدي الى انطلاق الصناعة على مستويات ربحية وآفاق متسعة و تشكل معها نمطا وشكلا من أشكال التجانس، والتوافق والانسجام، وهو ما يتيح تألقا وازدهارا على مستوى الصناعة ككل. ولا يأتي الحديث عن التنافسية إلا وكان مصطلح العنقود في الطليعة إذ أصبح هذا المفهوم مع مبدأ التنافسية، حيث من شأن النظر إلى الصناعة كعنقود، أن يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والخلل وأماكن القوة والفرص في الصناعة وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها ، سواء من خلال التكامل الأمامي أم الخلفي.¹

ونظرا للغموض الذي يشوب هذا المفهوم كان لابد من عرض بعض التعاريف التي تزيل اللثام عن الجوانب المبهمة وتوضح الفكرة، منها التعريف الذي وضعه "مايكل بورتر" في كتابه الميزة التنافسية للأمم في 1990، حيث عرف العنقود على انه التقارب الجغرافي لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة في مجال معين، من خلال علاقات ارتباطية وتكاملية.²

يفيد هذا التعريف أن العنقود هو عبارة عن تجمعات جغرافية محلية، اقليمية أو عالمية لمجموعة من الشركات والمؤسسات المرتبطة و المتصلة ببعضها البعض في مجال معين، مما يجعلها تمثل نظاما متكاملًا من الأنشطة اللازمة لتشجيع التنافسية.³

ويوضح تعريف آخر بأن العنقود عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة.⁴ يرتبط هذا المفهوم بالتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة، يأتي ذلك في مقابل النظرة التقليدية للصناعة والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبطة غالبا بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين، والمطالبة الدائمة بالدعم والحماية الحكومية.⁵

¹ محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2007، ص 201 .

² كلثوم كباي، التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة : الجزائر المغرب و تونس، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بائنة، 2008، ص 8 .

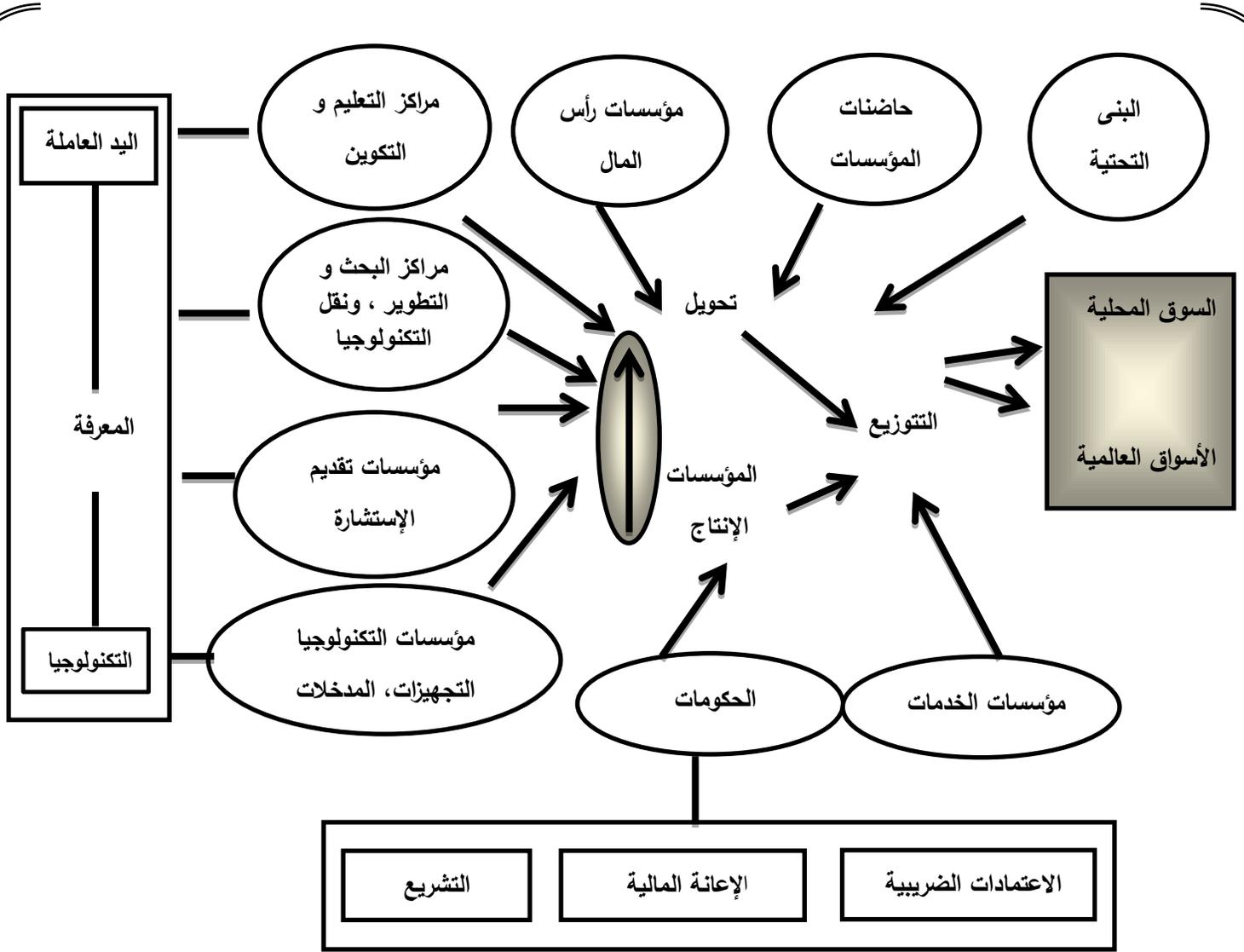
³ شوقي جباري، زهية بوديار ، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال استراتيجية العناقد الصناعية -قراءات في التجربة الايطالية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية ، الشلف، 8-9 نوفمبر، 2010، ص5.

⁴ معهد البحوث الاقتصادية الأردنية، دخول الأردن في اتفاقيات دولية " التنافسية وتجربة الأردن، عمان، 2011، ص6، <http://www.d1d.net/net/management/articles.htm>

⁵ ابراهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية ، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008، ص 97.

ومن ثم فإن فعالية العنقود تكمن في مدى التفاعل والترابط والتشابك بين مكوناته (صناعة رئيسية، مرتبطة وداعمة) التي تشكل الهيكل الأساسي الذي يبنى عليه، إذا تداعى جزء منه أثر ذلك على تنافسية العنقود ككل ومن ثم على الصناعة. وأن نجاحه مرهون بمستوى التطور التكنولوجي والابتكار الذي يكثف تلك العلاقات ويقويها، وهو ما يفسر انتشار ظاهرة العناقيد في الدول المتقدمة ومحدوديتها في الدول النامية ويمكن توضيح مختلف العناصر المكونة للعنقود من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (01- 01): مكونات العنقود الصناعي



المصدر: كلثوم كباي، التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة : الجزائر المغرب و تونس، مذكرة

ماجستير، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008، ص 9.

الملاحظ من المخطط العنقودي أنه يركز بشكل أساسي على عوامل تقودها التكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الدولة في نجاح العنقود ورفع قدرته التنافسية من خلال توفير البيئة المناسبة لعمل العنقود على أحسن وجه. كما أن نجاحه مرتبط ليس فقط بالمنافسة الدولية بل بالمنافسة المحلية كعامل محفز للنجاح، وبهذا أصبحت ظاهرة العناقيد تكتسي أهمية متزايدة تزامنت مع حدة المنافسة التي تشهدها الأسواق العالمية لذلك كانت محل النقاش دافع عنه "مايكل بورتر" باعتبارها العامل الذي يخلق النجاح الإقتصادي والسبيل الجديد لاندماج أحسن في الإقتصاد العالمي، لذلك ربط " بورتر " تنافسية الأمم والأقاليم مباشرة بتنافسية صناعاتها المحلية علاوة على ذلك، فهو يؤكد أن الإقتصاديات المتقدمة اليوم تعتبر العناقيد الإقليمية للصناعات المترابطة بدلا من المؤسسات الفردية والصناعات الأحادية مصدرا للتشغيل والدخل والنمو المحقق؛

وتكمن خصوصية هذه العناقيد بإيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكاليف أقل من الاستيراد مما يؤثر ايجابيا على منافسة الصناعة في السوق المحلي والعالمي، وكلما اتجهت الصناعات الداعمة إلى إنتاج أجزاء متخصصة من مدخلات الإنتاج كلما كانت لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا.¹

ولتحديد العلاقة بين الصناعات الداعمة والمرتبطة والصناعة الرئيسية، يمكن الاستعانة بخريطة العنقود الصناعي، التي من شأنها تحديد نقاط الضعف والقوة في الصناعة ومدى قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية، إضافة إلى الوضع إطار ديناميكي لصياغة الاستراتيجيات الملائمة لتحسين تنافسية القطاع، وتعد هذه الأداة، أحد الوسائل التي تستخدم في تحويل المعلومات الى نوع من المعرفة، وفي هذه الحالة يتم التركيز على جانب الإنتاج، لتتوصل من خلالها إلى بيان عن المدخلات الصناعية وطريقة أو طرق التصنيع، والصناعات المساندة والمرتبطة بالصناعة الرئيسية التي تكون مدار البحث وفيما يلي شرح لمكونات الخريطة :²

- **مدخلات الإنتاج:** وتشمل المواد الأولية، العمالة، الآلات، البحث والتطوير، ورأس المال والتكنولوجيا؛
- **العمليات الإنتاجية:** تبتدئ بتخليق المركبات ، وتنتهي بعملية تسويقها ؛

¹ يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية و مؤشراتها، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09-2005، ص 127.

² ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق ذكره، ص 98.

• **الصناعة الداعمة والمرتبطة:** وتشمل الجهات المعنية بالقطاع محل الدراسة، كالوزارة الوصية، والكليات المتخصصة في الجامعة... الخ .

وخلاصة القول أن تنافسية صناعة أو قطاع مرتبطة بتنافسية العنقود الذي يضمها ونجاحها مرهون بنجاحه ولأن تنافسية الصناعات و العناقيد من تنافسية الدولة، بمعنى أن الصناعات المتميزة والعناقيد الرائدة التي تستطيع المزاحمة محليا ودوليا ستؤدي حتما إلى رفع تنافسية الدولة على المستوى العالمي، وكان لابد من الانتقال إلى مستوى أعمق وذلك من خلال دراسة مفهوم تنافسية الدولة .

المطلب الثالث: تعريف التنافسية على مستوى الدول

يختلف تعريف التنافسية الدولية حسب درجة التطور في الاقتصاد، فيما إذا كانت دولة متقدمة أم دولة نامية وذلك أن التنافسية لدى الدول المتقدمة تعني قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الإقتصاد العالمي من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، أي أنها وصلت إلى مستويات مرتفعة من الانتاجية، ولم يتبق أمامها في تحقيق النمو المستدام إلا الاعتماد على الابتكار أما بالنسبة للدول النامية فالتنافسية تعني قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تملكها إلى مزايا تنافسية، بالإضافة الى ايجاد المزيد من المزايا التنافسية، عبر تبني مجموعة من الاصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة¹.

لذلك تعتبر تنافسية الأمم في الأسواق الدولية مفهوما معقدا ومتعدد الجوانب كغيره من الظواهر الإقتصادية والإجتماعية المتشعبة، مثل التنمية الإقتصادية والاجتماعية والعولمة والعديد من المفاهيم الأخرى، وكذلك بسبب عدم وجود إطار نظري قوي ونموذج متماسك يسمح بتفسيرها وتحديدها تحديدا علميا دقيقا، ويعتبر مفهوم التنافسية على المستوى الجزئي أقل تشعبا وتعقيدا من التنافسية الدولية²، ولأجل ذلك اهتم الكتاب والمنظمات والهيئات الدولية بإعطاء مفاهيم للتنافسية على المستوى الوطني ككل، أكثر من اهتمامهم بتعريفها على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط الإقتصادي ولقد تعددت التعاريف المقدمة على هذا المستوى ، ويمكن تقسيمها عموما حسب بعض الكتابات الى الإتجاهات التالية :

الفرع الأول: الاتجاه الكلي الضيق

¹ المرصد الوطني السوري للتنافسية، التنافسية في الفكر الإقتصادي، 2011، ص 4، <http://www.ncosyria.com>.

² منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الإقتصادية ، مجلة شمال إفريقيا ، جامعة حسينية بن بو علي الشلف، العدد 04، 2006، ص 22.

وهو الاتجاه الذي يعرف تنافسية الدولة بالاستناد إلى متغيرات اقتصادية قصيرة الأجل ، كربطها بمجرد إمكانية البيع في الأسواق الخارجية، أو تحقيق فائض في الميزان التجاري، كما يسجل ضمن هذا الاتجاه كتابات اعتادت على تعريف التنافسية بانخفاض تكلفة وحدة عمل في الدولة مقارنة بمنافسيها، أو باتجاهات سعر الصرف الحقيقي إذ تعتبر الدولة أقل تنافسية عند ارتفاع قيمته، الشيء الذي سيكون له انعكاس على أسعار السلع محل التجارة.¹

وضمن هذا الاتجاه نجد :

1- التعاريف المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية للدول :

يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على القوة التنافسية للدولة ووجود العجز يعني تدهورا في تنافسية الدولة ، وقد استخدم هذا التعريف لتفسير تدهور تنافسية الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات من القرن الماضي مقارنة باليابان، لكن البعض يرى أنه لا يمكن تعميم تعريف تنافسية البلد استنادا إلى وضع الميزان التجاري في جميع الحالات، فمن الممكن بلوغ مستويات معيشة مرتفعة رغم وجود عجز تجاري (حالة الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات)، مما يعني علامة قوة للاقتصاد، وقد يحدث العكس، فيكون الميزان التجاري متوازنا في الوقت الذي تنخفض فيه مستويات المعيشة (حالة المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات).²

2-التنافسية وفقا لمستويات المعيشة فقط:

في محاولة مستمرة لإيجاد تعريف واضح للتنافسية البلد ظهر تعريف جديد يركز على مدى تحقيق الدولة لمستويات معيشة مرتفعة وذلك على النحو التالي :³

" قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطرودة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ؛"

إذن ترتبط التنافسية العالمية بتوفر مجموعات من العناصر الاستراتيجية لدى الدولة، كما يجب على كل دولة أن تعرف و تقيس قدراتها التنافسية حتى تستطيع أن تتعامل مع منظومة الأعمال الدولية؛

¹ ابراهيم عبد الحفيظي ، مرجع سابق ذكره ، ص48.

² مسعود بن مويزة ، الإبداع التكنولوجي لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ،ملتقى آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأغواط ، 13-14 نوفمبر 2006، ص 733.

³ عبد الكريم كاكي ، الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، 2013 ، ص 106.

ربط هذا التعريف التنافسية بمستويات المعيشة فقط، مع شرط تحقيق النمو الإقتصادي المصاحب لمعدلات مرتفعة من الإنتاجية والتشغيل لزيادة مستوى الدخل الفردي، مع إهماله السياسات الإقتصادية للدولة وأسس هذا النمو ريعي أم ابتكاري، وسياسة التشغيل المتبعة في الدولة.

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية تنافسية الدولة بأنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاومة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي".¹

الفرع الثاني: الاتجاه الكلي الموسع

يحاول هذا الاتجاه أن يقدم تعريفا للتنافسية أكثر اتساعا وشمولا بالارتكاز على المتغيرات الهيكلية ذات الأثر على الأداء الإقتصادي الكلي في المديين المتوسط والطويل، كأثر وانعكاسات التطور التكنولوجي على مستويات المعيشة ومستويات الإنتاجية في الأجل الطويل، مع الأخذ في الاعتبار أن التنافسية هي ذات طبيعة ديناميكية متغيرة وضمن هذا الاتجاه نجد التعاريف الآتية :

1- تعريف لورا تايزن :

أشارت إلى التنافسية الدولية إلى قدرة دولة على إنتاج سلع و خدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدولة المعينة والعمل على الحفاظ واستمرارية هذا الارتفاع.²

2- تعريف مايكل بورتر:

يعتبر مايكل بورتر هو أول من قدم الإطار النظري لمفهوم تنافسية الدولة وذكر أن هناك تعريف واحد شامل للتنافسية على مستوى الدولة، وهو أن التنافسية تعني العمل على زيادة إنتاجية الدولة مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة داخله ، وهذا يتوقف على قدرة منشآت الدولة على تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية والعمل على زيادة هذا المستوى مع مرور الوقت.³

يبقى فقط أن نشير إلى التعاريف الصادرة عن بعض الهيئات والدوائر الرسمية كما يلي:

1-تعريف المنتدى الإقتصادي العالمي:

¹ محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية و قياسها ، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد 24، 2003، ص 5.

² أحمد بلالي، الميزة التنافسية ونموذج الإدارة الاستراتيجية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد11، 2007، ص 247.

³ محمود عبد الرزاق ، الإقتصاد المعرفي و التصدير، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2011، ص 299.

عرفها المنتدى الاقتصادي العالمي بأنها قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لنمو حصة الفرد من الناتج الإجمالي، وأن الدول النامية تملك فرص أكبر على تحقيق نمو أعلى لمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من الدول المتقدمة، ذلك لأن هذه الأخيرة تكون قد وصلت إلى الطاقة القصوى في استخدام مواردها.¹ وفي نص آخر عرفها المنتدى الاقتصادي العالمي "بأنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة".²

2- تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة :

عرف المجلس الأوروبي في إجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها " القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية".³

3- تعريف مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية :

عرفها بأنها " قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي الوقت نفسه تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل ".⁴

4- تعريف الإنكاد :

عرفت الإنكاد التنافسية بأنها " الوضع الذي يمكن الدولة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة من انتاج السلع والخدمات التي تلائم الأذواق في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحافظ على أن تزيد من الدخول الحقيقية لأفرادها خلال الأجل الطويل ".⁵

¹ مسلم حوا ، الحوكمة و تأثيرها على تنافسية الأسواق المالية تجربة السوق المالية السورية، ملتقى التنافسية وأثرها على الاستثمارات العربية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الكويت، 2011، ص 71.

² منير نوري ، مرجع سابق ذكره، ص 23.

³ محمد الطيب دويس ، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول -دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) ، تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة ورقلة، 2005، ص 5.

⁴ لمياء هوم ، لشريف ربحان ا، دور مناخ الاستثمار في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية ، مجلة العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة ، العدد 32، أفريل 2013، ص 29.

⁵ عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000 ص 92.

5- تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية :

يعرف المعهد التنافسية بأنها قدرة البلد على إنشاء القيم المضافة وبالتالي رفع الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية وبالعملية والاقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف.¹

قدم التعريف أربعة أبعاد أساسية تضم عددا من البدائل التي تختار الدولة انتهاجها والتي تشكل في النهاية ملامح البيئة التنافسية للدولة، وتتمثل هذه البدائل في:²

إدارة الأصول والعمليات: لتحقيق التنافسية حيث تعتمد الدولة على ما تملكه من الأصول سواء موارد طبيعية وعمالة أو خلق موارد إنتاج جديدة إذا ما كانت تفتقر إلى هذه الأصول؛

الجذب والهجوم: بإتباع سياسات تستهدف اختراق الأسواق الخارجية وتشجيع الصادرات، أو السعي نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

الاعتماد على التباعد والتقارب: مفاد ذلك أن التنافسية يتم تحقيقها في السوق المحلي بما يصاحبها من ارتفاع معدلات الحماية والتركيز على الأنشطة التقليدية، أو الاتجاه إلى الأسواق العالمية.

6- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

عرفت التنافسية على أنها: "الدرجة التي يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة، إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أدواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على المداخل الحقيقية لشعبها وتوسع فيها على المدى الطويل"³؛

تعريف المنظمة يحصر التنافسية في التجارة الدولية للحصول على معدلات مرتفعة من الدخل ومن ثم مستوى معيشة أحسن. ومن جانب آخر فإن تحقيق التنافسية في ظل تجارة عادلة وحررة من الصعب الوصول إليه أو تطبيقه خاصة إذا تعلق الأمر بالدول النامية التي تعاني وبشكل مستمر من نسب تبادل في غير صالحها. وهذا ما يفسر ظاهرة التبادل اللامتكافئ واستحالة توزيع عادل للمكاسب بينها وبين الدول المتقدمة .

¹ فادية محمد أحمد عبد السلام ، بعض مؤشرات القدرة التنافسية لقطاع الأعمال في مصر ، ملتقى التنافسية وأثرها على الاستثمارات العربية ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الكويت، 2011، ص 122.

² كلثوم كباي، مرجع سابق ذكره، ص 14.

³ طارق نوبر ، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 5.

7- تعريف معهد التنافسية الدولية:

أما معهد التنافسية الدولية، فإنه يرى بأن القدرة التنافسية للبلد تتوقف على ما يلي:¹

-أن ينتج أكثر وأكفاً نسبياً، و يقصد بالكفاءة :

- تكلفة أقل : من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقانة والتنظيم؛
- ارتفاع الجودة : وفقاً لأفضل معلومات السوق وتقانات الإنتاج؛
- الملائمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد بالاستناد إلى المعلومات محدثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

-أن يبيع أكثر، من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقانة وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجية والمحلية، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية؛

-أن يستقطب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الإستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية .

8- تعريف تقرير التنافسية العربية 2012 :

ينطلق تقرير التنافسية العربية من أن التنافسية تعني " الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن

للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية".²

وتشير الفكرة في هذه الحالة إلى أن التنافسية نسبية وليست مطلقة، بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تكون لها تنافسية عالية في صناعة أو قطاع معين بشكل مطلق، وإنما ستكون لها تنافسية مقارنة بالدول الأخرى أو بالنسبة للسلع الأجنبية في السوق العالمية ويعتبر المعهد أن قطاعي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مجالات تطوير تنافسية الدول العربية وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والرفاهية للأفراد بتحسين مستوى معيشتهم، من خلال دخل فردي مطرد الارتفاع في إطار البيئة العالمية المعاصرة.³

¹ محمد عدنان وديع، مرجع سابق ذكره، ص 6.

² المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، ص 21، [www. api.org](http://www.api.org).

³ نفس المرجع، ص 26.

تتشرك أغلب التعاريف السابقة في نقاط معينة، تتمثل في: قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة و بتكاليف أقل، وأن يظهر ذلك في تحسين الناتج الداخلي الخام والذي بدوره يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، ونستطيع من خلال التعاريف السابقة أن نستنتج مايلي: ¹

-التنافسية ما هي إلا واحد من محددات النمو، ولا يجب تحليلها أو تفسيرها من خلال كل العناصر التي تحدد النمو بشكل عام، وعليه كان لا بد من اقتراح مفهوم للتنافسية يربطها بالنمو وبالأداء العام للاقتصاد لكن لا يساوي بينها ؛

-هناك ارتباط وثيق بين الدخل ومستوى التنافس الإجمالي، ولكن تبقى إشكالية السببية قائمة : هل الدخل المرتفع هو الذي يحسن التنافسية عن طريق توافر الموارد لتحديث الاقتصاد وبناء الهياكل الضرورية للتنافسية؟! أم أن تحسين التنافسية هو الذي يزيد من مستويات الدخل؟! ؛

-تنافس الأقطار فيما بينها على حصص مستدامة في الأسواق مثلها في ذلك مثل المؤسسات ، كما تتنافس من أجل الحصول على أكبر حصة من التدفقات المالية، سواء كان ذلك في شكل استثمارات أو قروض، وعليه فمفهوم التنافسية ليس مفهوما قصير المدى، بل هو يرتبط بأداء الاقتصاد بصفة عامة، وأداء القطاعات الخاضعة للمنافسة فيه على المدى الطويل، بشكل يجعل تحسن الحصص في السوق حالة مستمرة وليست ظرفية .

التعريف الشامل : من خلال التعاريف السابقة يمكن الاستخلاص أن التنافسية الدولية هي مجموعة الإجراءات والأنظمة الهادفة إلى تعظيم عوائد الوحدات واختراق الأسواق الدولية ومواجهة الإنتاج الأجنبي محليا والسيطرة على المنتجات الدولية بمنتج ذو جودة عالية وسعر تنافسي وكذا تحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها .

المطلب الرابع: العلاقة بين مستويات التنافسية

بعدها قمنا بتعريف التنافسية على مستوى المؤسسة ثم القطاع ثم الدولة، يمكن لنا طرح التساؤل التالي:

ماهي العلاقة بين مستويات التنافسية الثلاثة ؟

تتصف العلاقة ما بين مستويات التنافسية المذكورة سابقا بأنها علاقة تكاملية، بحيث ان أحدها يؤدي إلى الآخر فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات ميزات تنافسية قادرة على قيادة

¹ منير نوري ، مرجع سابق ذكره، ص 40.

القطاع لاكتساب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، وبالنتيجة الوصول إلى مستوى تنافسي أفضل على صعيد الدولة لكن وجود مؤسسة أو صناعة ذات قدرة تنافسية عالية لا يؤدي إلى امتلاك الدولة لهذه القدرة حتماً، وفي المقابل فإن تحقيق الدولة لمعدل مرتفع و مستمر في مداخيل أفرادها يعتبر دليلاً على أن النشاطات الاقتصادية المختلفة تحظى في مجملها بمميزات تؤهلها للمنافسة على الصعيد الدولي؛¹

غير أنه يجب أن لا نعتبر نجاح تنافسية إحدى المؤسسات العاملة في دولة ما، مقياساً على القدرة التنافسية لهذه الدولة، فيمكن أن يعزى نجاح مؤسسة واحدة إلى عوامل استثنائية يصعب محاكاتها في المؤسسات الأخرى، أو على صعيد القطاع أو الدولة، ولهذا ينبغي التركيز على قدرة تنافسية صناعة معينة، وكافة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بها، بحيث أن نجاح مجموعة من المؤسسات المكتملة لبعضها البعض في تحقيق ميزة تنافسية هو دليل أقوى وضوحاً على عوامل القوة في الصناعة برمتها .

ونظراً لعدم تطابق مفهوم التنافسية على مستوياته الثلاثة، فقد يؤدي بعض السياسات أحياناً والتي تحقق تنافسية المؤسسات إلى آثار عكسية على تنافسية البلد ككل، فالمنافع التي تحصل عليها المؤسسات من تقليص العمالة (لتخفيض التكاليف ورفع الكفاءة التشغيلية من خلال التكنولوجيا) مثلاً، يمكن أن يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقص في الدخل أو الرفاهية الناجم عن تزايد معدلات البطالة والفقير.²

المطلب الخامس: التأطير التاريخي للتنافسية

يرجع اختلاف الاقتصاديين في تحديد مفهوم دقيق وموحد للتنافسية الدولية، إلى التطور المفاهيمي المستمر للتنافسية واختلافها من مرحلة زمنية لأخرى، وتباينت الرؤى والتفسيرات والتحليلات حيث تبين أن ظهوره على المستوى الدولي في فترة السبعينات حيث شهدت هذه الأخيرة أزمتين بترولييتين والتي تلتها فترات من الكساد تميزت بمعدلات تضخم عالمية في الدول الصناعية.³

¹ مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق ذكره، ص 47.

³ عيسى دراجي، البيئة و الميزة التنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الشلف، 8-9 نوفمبر 2010، ص 15.

أين عرفت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في ميزانها التجاري، وخاصة تبادلتها التجارية مع اليابان وزيادة حجم دونه الخارجية،¹ ثم زاد الاهتمام بهذا المفهوم مجددا مع بداية تسعينات القرن الماضي اثر انهيار الاتحاد السوفييتي كنتاج لنظام اقتصادي عالمي جديد وبرزت ظاهرة العولمة الاقتصادية، وما رافقها من ثورة في تكنولوجيا الحديثة في الإنتاج . وتجمع الدراسات في هذا الموضوع أن مفهوم القدرة التنافسية الدولية، ليس سوى امتداد لمفهوم الميزة النسبية، المستعمل في مجال التجارة الدولية لصحابها " دفيد ريكاردو " التي ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية الى الاختلاف في مدى وفرة أو ندرة موارد الإنتاج النسبية التي تتمتع بها الدول، اذ تخصص الدولة في إنتاج وتصدير السلعة ذات الاستخدام الكثيف لعناصر الإنتاج المتوفرة لديها وبأسعار منخفضة نسبيا، وتستورد السلع كثيفة الاستخدام لعناصر الإنتاج النادرة لديها، وبذلك فإن التجارة الخارجية توفر فائدة للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، وبحسب التطور الكبير في حجم التجارة الدولية ولا سيما منذ النصف الثاني من القرن الماضي تبين عدم جدوى تحليل النظريات التقليدية، و تبين أنه لا يمكن الاعتماد على فروض هذه النظريات تحليلها.²

لذا ظهرت الحاجة إلى نظريات جديدة كأن من أهمها نظرية المتاح والتجارة بالسلع المصنعة، ونموذج الفجوة التكنولوجية، ودورة حياة السلعة، ونموذج اقتصاديات الحجم، وغيرها من النظريات التي اعتمدت على الميزة النسبية في تحليل التخصص التجاري، و التبادل الدولي، غير انها افترضت ان الحصول على ميزة نسبية لا يمكن ان يكون مطلقا وأن الدول الاخرى ستسعى للحصول على مثل هذه الميزة، غير ان هذه النظريات على الرغم من اضافة الصفة الحركية للميزة النسبية لم تتمكن من ان تفسر الأسباب التي تمكن الدولة من خلق ميزة نسبية وطريقة للمحافظة على مثل هذه الميزة، لذا تكررت الحاجة لتطوير نظريات التجارة الخارجية وتحديثها وظهرت نظريات جديدة أهمها نظرية الميزة التنافسية التي تعتمد على عنصر التجديد والتطوير، كما أنها تتسم بالشمولية لارتكازها على أكثر من محدد، وليس فقط محدد الوفرة، أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، وبذا فقد حصل تحول في المفاهيم من مفهوم الميزة النسبية التي تعتمد على اقتحام الأسواق الدولية بالاعتماد على الدعم والحماية المقدمين من طرف الدولة وعلى استخدام عوامل الإنتاج المحلية المتاحة بشكل واسع من موارد طبيعية، ويد عاملة، فضلا عن المناخ

¹ عبد القادر دربال ، علي سدي ، محاولة نمذجة العلاقة بين الانفاق الحكومي وتنافسية الاقتصاد الجزائري 2004-2011، دراسة مرتكزة على تقرير التنافسية العالمي، المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف، 2013، ص4.

² علي طالب شهاب ، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري، مجلة دراسات البصرة، العدد 12، 2011، ص 265، الموقع: www.iasj.net

والموقع الجغرافي، لتخفيض التكاليف، من أجل إنتاج سلع منافسة من ناحية السعر إلا أنها قد تكون غير قادرة على الصمود، والمنافسة من ناحية الجودة في الأسواق المحلية والعالمية، إلى مفهوم الميزة التنافسية التي تعني الاعتماد على أمور أخرى كالتيكنولوجيا، والعنصر الفكري في الإنتاج، ونوعية الإنتاج والتركيز على تلبية حاجات المستهلك من ناحية النوعية، الجودة، واستخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة على الرغم من ناحية النوعية، والجودة واستخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة على الرغم من أنها قد تؤدي إلى زيادة التكاليف على المدى القصير إلا أنها تؤدي إلى اقتحام الأسواق العالمية.¹

¹ يوسف مسعدوي ، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة ، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، الشلف، 27-28 نوفمبر 2007، ص 7.

المبحث الثاني: مظاهر التنافسية

أصبح موضوع التنافسية اليوم مهما جدا بالنسبة للدول حيث أصبحت العامل المحدد للرابحين والخاسرين في البيئة الدولية المعاصرة، وتتحدد تنافسية الدولية على أساس قدرتها في تحديث ذاتها وإيجاد مكان لها ضمن الدول الصناعية المتقدمة خاصة في ظل التقسيم الدولي الجديد للعمل فلم يعد هذا التقسيم كما كان من قبل قائما على أساس البلدان ذات كثافة عمالية وبلدان ذات كفاءة رأسمالية، وإنما أصبح يعتمد على المحتوى المعرفي والتكنولوجي وعلى الجودة وعلى السياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشركات وبالتالي تحولت التنافسية إلى حد المحاور الرئيسية في اهتمامات الحكومات والدول والمنظمات وسنتطرق في هذا المبحث إلى الإلمام بأشكالها وأسبابها ومبادئها ومحدداتها .

المطلب الأول: أنواع التنافسية ومدى أهميتها

عملت العديد من الكتابات على تقسيم التنافسية لعدة أنواع، وكان أبرز تلك التقسيمات، تقسيم مايكل بورتر للتنافسية على صعيد المؤسسة حيث قسمها إلى نوعين (إما تنافسية على أساس التكلفة الأقل، أو تنافسية على أساس الاختلاف والتميز).

ومن التقسيمات البارزة أيضا للتنافسية (التنافسية اللحظية، والقدرة التنافسية).

وكذلك يوجد التنافسية السعرية والغير السعرية، والتنافسية الطرفية والتنافسية المستدامة، وفي ما يلي بيان لكل تلك الانواع وكذا مدى أهميتها .

الفرع الأول: أنواع التنافسية

1- تقسيم مايكل بورتر للتنافسية :

يرى مايكل بورتر " أن التنافسية على صعيد الشركة أوالميزة التنافسية للشركة تنقسم إلى نوعين: ¹

- تنافسية عن طريق التميز في التكلفة:

حيث تتميز بعض الشركات بقدرتها على إنتاج وبيع نفس المنتجات المتداولة في الأسواق بسعر أقل من منافسيها، ومن ثم تكتسب ميزة تنافسية، وهذه الميزة تنشأ من قدرة الشركة على تقليل التكلفة؛

- التنافسية عن طريق الإختلاف أو التمييز:

¹ مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سابق ذكره، ص 32 - 33.

حيث تتميز شركات بقدرتها على إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات فيها شيء ما مختلف ذو قيمة لدى العملاء بحيث تتفرد به عن المنافسين؛

وترتبط على هذا التقسيم يرى مايكل بورتر ان هناك ثلاث استراتيجيات رئيسية للتنافسية :

الإستراتيجية الأولى: استراتيجية أقل تكلفة

وفيها تكون استراتيجية الشركة تقليل التكلفة بالطبع مع المحافظة على مستوى مقبول من الجودة، مثل الكثير من المنتجات الصينية في الوقت الحالي التي تغزو العالم وتمائل عدد كبير من المنتجات في جودتها ولكن بخامات المماثلة لها .

الإستراتيجية الثانية : استراتيجية التمييز

وفيها تكون استراتيجية الشركة أن تقدم منتجات او خدمات متميزة عن تلك المقدمة من شركات منافسة ، وبالتالي فإن العميل يقبل أن يدفع فيها سعر أعلى من المعتاد، مثال السيارات الألمانية فعلى الرغم من ارتفاع ثمنها فإن المستهلك يقبل عليها لتميزها عن غيرها من السيارات.

الاستراتيجية الثالثة : استراتيجية التركيز

في هذه الاستراتيجية تركز المؤسسة على شريحة معينة من المستهلكين في السوق وتحاول تلبية طلباتهم وبالتالي فإن المؤسسة في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق التميز في المنتجات أو السعر أو كلاهما .

2- التنافسية اللحظية والقدرة التنافسية

قسم البعض التنافسية بين الشركات لنوعين وفقا للزمن و هما:

- التنافسية اللحظية:

وتعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، والتي قد تنتج عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، وهي قد لا تكون في المدى الطويل.¹

- القدرة التنافسية:

وهي تلك التي تستند لمجموعة من المعايير، تربطها علاقات متداخل بينها، فكل معيار يعتبر ضروري

¹ عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها، تنميتها وتطويرها، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 12.

لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية، ويبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة. تتميز القدرة التنافسية بأنها طويلة المدى وتستمر خلال عدة دورات محاسبية.¹

3- التنافسية السعرية والتنافسية الغير السعرية :

أما على صعيد تنافسية الدولة فهناك نوعين للتنافسية وهما التنافسية السعرية والتنافسية غير السعرية نوضحها فيما يلي :

- التنافسية السعرية :

تتعلق بالنسبة للدول مباشرة بسعر الصرف، فهي تمثل القدرة على البيع في الأسواق الخارجية للمنتجات المحلية بسعر مساوي أو أقل لسعر منتجات تلك الدولة، وإذا اعتبرنا أن بلدين لهما نفس تكاليف الإنتاج فإن سعر الصرف يمكن أن يعطي امتيازاً تنافسياً لواحدة من هاتين الدولتين؛

فهو يعتبر أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية)، إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية في السوق المحلية وبالتالي جعلها أقل قدرة على المنافسة في الأسواق في الاقتصاد المحلي، ويرفع قدرة السوق المحلي على المنافسة في الأسواق العالمية.²

- لتنافسية الغير السعرية:

وتشمل التنافسية النوعية التي تعني النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم وعنصر الابتكار فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية والاكثر ملائمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من سلع المنافسة.³

4- التنافسية الظرفية والتنافسية المستدامة

في حين يميز تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2000 بين نوعين من تنافسية الدولة وهما:

- التنافسية الظرفية (الجارية) ودليلها CCI :

¹ عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغير قواعد اللعبة، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الاسكندرية، 1996، ص 25.

² Bertrand nezys, les politiques de compétitivité, édition economica, paris, 1994,p11.

³ منير نوري، مرجع سابق ذكره، ص 25.

وتركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها وتحتوي على عناصر مثل التوريد، التكلفة النوعية، والحصة من السوق الخ...¹

- التنافسية المستدامة (الكامنة) ودليها GCI :

وهي التنافسية التي تركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، تحتوي على عناصر متنوعة أهمها: التعليم، رأس المال البشري، الانتاجية، البحث والتطوير، الطاقة الابتكارية وقوى السوق... الخ.²

الفرع الثاني: أهمية التنافسية الدولية

في ظل العولمة الاقتصادية المتمثلة أساسا بالانفتاح التجاري الدولي الكبير المعتمد على الحد من حواجز انسياب السلع، والخدمات في السوق الدولية والمتمثلة أساسا في الرسوم الجمركية، واستخدام نظام الحصص الكمية فضلا عن التطورات التكنولوجية والاهتمام بالجودة العالية في الإنتاج لتلبية رغبات السوق المحلية والدولية مع تصاعد الصيحات للإهتمام بالبيئة، والمحافظة على الموارد من الاستنزاف. تجد كل المنشآت الاقتصادية في العالم نفسها أمام تحدي المنافسة من قبل المنشآت المحلية أو الدولية غير أن هذه المنافسة توفر لهذه المنشآت فرصة التطور من خلال اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لزيادة الإنتاجية، والتي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو والاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة إذا ما أرادت أن تواجه منافسة مثل هذه المنشآت.³

كما توفر التنافسية فرصة للتخلص من مشكلة محدودية السوق المحلية عن طريق الدخول للسوق الدولية الكبيرة أي أن التنافسية تمكن من تقليل الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادي العالمي، وتمكن الدول عن طريق أداء منشآتها الاقتصادية في أن تعزز ايجابيات هذا الانفتاح الاقتصادي العالمي والذي يؤدي إلى نجاح الدولة في زيادة تنافسيتها في ظل العولمة الاقتصادية وتمكينها من دعم مكانتها الاقتصادية بين دول العالم، وبما أن الدول النامية ومنشآتها الاقتصادية اقدر على الاستفادة من التنافسية الدولية من الدول المتقدمة، نظرا لأن الدول المتقدمة قد بلغت الطاقة القصوى في الإنتاج تقريبا بينما الدول النامية لديها القدرة على رفع إنتاجيتها، ومعدلات النمو عبر

¹ محمد عدنان ودبع ، مرجع سابق ذكره ، ص 7.

² محمد الطيب دويس ، مرجع سابق ذكره ، ص 8.

³ علي طالب شهاب، مرجع سابق ذكره ، ص 270.

الاستفادة من وفورات الحجم، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل أمثل، بما يوفر إمكانية أكبر لتسويق منتجاتها في السوق المحلية والدولية.¹

كما تبرز أهمية التنافسية عند القيام بقياس مؤشراتنا، لأن المعلومات التي نستخلصها تكون جد هامة لمواجهة تحديات التنمية المتواصلة، من خلال تبني السياسات الاقتصادية المناسبة وتقوية البناء المؤسسي، فهي تساعد على:²

- رصد حالة الاقتصاد الوطني أو قطاع اقتصادي في فترة ما ومقارنة أداءه عبر الزمن، وكذا إجراء المقارنات بين الدول والقطاعات المختلفة فيها؛
- تشخيص وتحديد العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية وتعيق كفاءة تخصيص الموارد؛
- مساعدة المسؤولين، أمثال الرؤساء ورجال الدولة وكذا رجال الأعمال والمؤسسات في اتخاذ القرارات الرشيدة وتحسيسهم بأهمية الإصلاحات المطلوبة؛
- إمكانية استعمال نتائج مؤشرات التنافسية التي تصدرها الهيئات المختصة في الحملات الدعائية لجذب الاستثمار الأجنبي (إذا كانت ذات دلالة ايجابية).

المطلب الثاني: أسباب وأهداف التنافسية الدولية

ينقسم الى :

الفرع الأول: أسباب التنافسية الدولية

تعددت هذه العوامل والأسباب التي تعتبر من أهم نتائج العولمة:³

- التطورات الحاصلة في المستوى العلمي والتكنولوجي، وتناقص المسافة بين العلم والتقنية أو بين الاختراع وتطبيقاته، فلم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة في كل فروعها بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي؛

¹ صلاح سلطان عطية ، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2011، ص 287.

² ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق ذكره، ص 58.

³ عيسى دراجي، مرجع سابق ذكره ، ص 16 .

- التطورات السياسية والتوجهات الجديدة عقب انتهاء الحرب الباردة وبروز عالم القطب الواحد، وتعزز دور المؤسسات الدولية وهو ما قاد إلى التفكير بأنماط جديدة من النظم وتبع ذلك انعكاسات على مختلف الأنشطة البشرية، في قيمتها الناتج والتبادل والحكومة والمشاركة ونظم القيم؛
- وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية والسهولة النسبية في متابعة وملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والاتصالات وتطور أساليب بحوث السوق والشفافية النسبية التي تتعامل بها المنظمات الحديثة في المعلومات المتصلة بالسوق و غيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية؛
- سهولة الاتصال فيما بين المؤسسات المختلفة أو بين الفروع التابعة لها بفضل شبكات المعلوماتية؛
- ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمية، بعد أن ساهمت اتفاقية التجارة الدولية ثم منظمة التجارة العالمية في فتح الأسواق الدولية أمام حركة التجارة العالمية؛
- زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية دخول منافسين جدد إلى السوق وتركز القوة الحقيقية في أيدي المشتريين والعملاء، الذين أصبح بإمكانهم الاختيار بين البدائل المتعددة لإشباع رغباتهم وسعر أقل.

الفرع الثاني: أهداف التنافسية الدولية

تهدف سياسة التنافسية إلى تشجيع المنافسة، وخلق البيئة المناسبة للتنافسية في السواق المحلية والعالمية، وذلك من خلال تعزيز مستوى المنافسة السوقية وتحقيق الفاعلية في توظيف الموارد، وعدالة الدخول إلى الأسواق والخروج منها، بالإضافة إلى حماية المستهلك من الاحتكار، ويتم تحقيق تلك الأهداف من خلال جملة من العناصر، أهمها:¹

- الاستفادة من الفرص التي توفرها تنافسية الدول لتحقيق النمو الدائم والرفاهة؛
- تقرير القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في بيئة دولية التي أصبح شعارها البقاء للأفضل
- تحديث الهياكل الانتاجية و تحسين كفاءاتها؛
- تطوير التقانة والنهوض بالعنصر البشري؛

¹ياسين قاسي، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص تسويق، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005، ص ص 91-90.

- تحسين بيئة الأعمال و اجتذاب راس المال الاجنبي؛
- مواجهة التحديات الاجتماعية في سباق العولمة والمتمثلة في تزايد معدلات البطالة والفقروالتهمةيش؛
- تنافس الدول تؤثر في الشركات التي تحتاج النمو فضلا عن مجرد توفير البقاء؛
- خلق القدرة على التصدير؛
- الاستخدام الكفاء لعوامل الانتاج نحو الدولة وزيادة الانتاجية؛
- القدرة على استيعاب واستخدام وتطوير التكنولوجيا لتخفيف تكاليف الانتاج وتحسين جودة المنتج وابتكار منتجات جديدة.

وترتبط هذه الأهداف ارتباطا وثيقا مع التنظيم الاقتصادي، الذي يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنافسية، خاصة فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية ورفاهية المستهلك في إطار عملية آلية السوق لذا يعتبر التدخل الحكومي شرطا ضروريا من أجل تحقيق أهداف التنافسية، ولا يعتبر التدخل الحكومي حكرا على الدول النامية، بل نجده كذلك في الدول المتقدمة التي تتدخل عبر منح إعفاءات ضريبية لبعض الأنشطة الاقتصادية كالمؤسسات الصغيرة والقطاع الزراعي وقطاع المواصلات بدرجات متفاوتة، ويحدث الإعفاء بشكل كامل أو جزئي في جميع الدول المتقدمة لذا فإن هذه التدخلات ضرورية بالنسبة للدول النامية حتى تستطيع منتجاتها أن تتنافس بشكل عادل في الأسواق العالمية في ظل سيادة مناخ التحرير الاقتصادي والمنافسة الدولية؛

كما يجب على الحكومات الوطنية عند وضع تلك السياسات، القيام بموازنة بين أهداف التنافسية الدولية وبين ضرورة التدخل لأغراض الحماية ومحاولة وضع القدر المناسب من قوانين الحماية ومواءمتها مع الحوافز التشجيعية للاستثمارات الأجنبية من أجل أن لا تنفر القوانين هذه الاستثمارات.

المطلب الثالث: مبادئ وقواعد التنافسية الدولية

إن مفهوم التنافسية يعتبر مفهوما جديدا في الأعمال، ولم يتم الاتفاق على تعريف موحد ودقيق لها ويختلف مفهومه بين الإداريين والاقتصاديين وبالإضافة إلى وجود تداخل بين مفهوم التنافسية على مستوى البلد بخصائص تميزه عن تنافسية المؤسسة.

الفرع الأول: مبادئ التنافسية الدولية

رصد المعهد الدولي للتنمية الإدارية مبادئ التنافسية الدولية في النقاط التالية: ¹

المبدأ الأول: الأداء الاقتصادي

يتمثل هذا الأداء في الشروط الآتية:

- الازدهار والرخاء يعكسان الأداء الاقتصادي السابق للدولة؛
- التنافسية المستندة إلى قوى السوق تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي؛
- تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي ينجز عنه تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج؛
- ارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية بعكس تنافسية اقتصاده الوطني بافتراض عدم وجود حواجز تجارية؛
- الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية يحسن الأداء الاقتصادي؛
- الاستثمارات الدولية تساهم في تحقيق التخصيص الأفضل للموارد الاقتصادية على المستوى العالمي؛

المبدأ الثاني: الفاعلية الحكومية

- تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والأعمال، ينبغي أن يتم بمعزل عن السعي لتوفير منافسة بين الشركات؛
- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية شفافة تقلل من تعرض المؤسسات للمخاطر التجارية؛
- المرونة في تبني السياسات الاقتصادية تساهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية؛
- تحسين جودة التعليم وجعله في متناول الجميع مما يساعد على خلق اقتصاد معرفة؛

المبدأ الثالث: كفاءة قطاع الأعمال

- التركيز على الكفاءة والفعالية للتكيف مع المتغيرات في بيئة تنافسية باعتبارها من العناصر الإدارية الأساسية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسات؛
- تطور القطاع المالي واندماجه في الاقتصاد العالمي يدعم التنافسية الدولية؛
- تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي يساهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع؛

¹لخضر مولاي ، عبد الحميد بوخاري ، التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التنافسية الدولية، ملئقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 17-19 أبريل ، 2007، ص 345.

- تعزيز روح المبادرة يعتبر شرطا ضروريا بالنشاط الاقتصادي خاصة في المرحلة الأولى للانطلاق؛
- ارتفاع الإنتاجية التي تركز على خلق القيمة المضافة؛
- سلوك القوى العاملة وموقعها يؤثران بشكل مباشر في تنافسية البلد؛

المبدأ الرابع: البنية التحتية

- تعزيز الميزات التنافسية بالاستناد إلى الإبداع والكفاءة في استخدام تقنيات متوافرة؛
- البنية التحتية المتقدمة تتضمن بنية ذات كفاءة لتقنية المعلومات وكذا حماية فعالة للبنية؛
- وجود بنية تحتية متقدمة تتضمن بيئة أعمال فعالة تدعم النشاط الاقتصادي؛
- تشجيع الاستثمارات طويلة الأجل في الأبحاث والتطوير يساهم في تقوية مراكز المؤسسات؛
- الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يعتبر أحد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية للبلد.

الفرع الثاني: القواعد الذهبية للتنافسية الدولية:

لقد حدد المعهد الدولي للتنمية الإدارية عشرة عوامل، واعتبرها ضرورية لتدعيم تنافسية البلد، وأطلق عليها تسمية القواعد الذهبية للتنافسية الدولية وهي:¹

- خلق بيئة قانونية مستقرة وشفافة؛
- تطوير بيئة اقتصادية مرنة؛
- تعزيز الاستثمار في البنية الأساسية التحتية المادية والتقنية؛
- العمل على اكتساب حصص في الأسواق الخارجية وتقوية صادرات البلد، بالإضافة إلى تنمية جاذبية البلد فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تطوير العمل الإداري والحكومي (الكفاءة والسرعة والشفافية)؛
- المحافظة على توازن العلاقة بين الأجور والإنتاجية والرواتب؛

¹ كمال رزيق ، ياسين قاسي ، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية ، الملتقى الوطني الأول حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص331.

- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين والمحافظة على الطبقة الوسطى وإيجاد توازن في بنية المجتمع؛
- تكثيف الاستثمار في التعليم والتدريب؛
- تشجيع الاستثمار الخاص والادخار المحلي.

المطلب الرابع: محددات التنافسية الدولية

إن التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإرادة الدولة التي تسعى إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة، سواء كانت موارد بشرية أو مادية ، ويمكن مشاهدة دور الدولة الداعم للتنافسية من خلال العمل الرائد الذي قام به "مايكل بورتر" عن المزايا التنافسية للأمم، ففي محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول في المنافسة العالمية استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية. فأما أن تكون معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية.¹ وجزء منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه والجزء الآخر يقع خارج نطاق الدولة ويصعب التحكم فيه، هذه المحددات هي:

الفرع الأول: محددات رئيسية

وتضم المحددات الأربعة التالية:

1- ظروف عوامل الإنتاج:

وتتمثل في العوامل الإنتاجية المتقدمة والمتخصصة والتميزة، فتضم العناصر المتقدمة في أنظمة الاتصال المتطورة وحاملي الشهادات الجامعية والعليا في مختلف التخصصات والبحوث، وتشمل العناصر المتخصصة المهارات الشخصية النادرة والبنية الأساسية ذات الخصائص المتميزة والموارد المعرفية المختلفة، وهذه هي العناصر التي أولاهها " بورتر" الاهتمام في نظريته عن الميزة التنافسية. أما العناصر الأساسية الموروثة مثل الموارد الطبيعية والمناخ والموقع واليد العاملة غير الماهرة فهي قد تؤدي إلى خلق ميزة تنافسية متواضعة يمكن أن تزول إن لم تلق اهتماما وتطويرا وابتكارا وتجديدا باستمرار.²

¹ بخنة فرحات، بيئة الأعمال و أثرها على التنافسية الدولية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، 2010، ص 38.

² جويذة بلعة ، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 10 ، 2010 ، ص 233.

2- شروط الطلب:

يمكن لعولمة الطلب أن تؤثر على الطلب المحلي، لكن ميدانيا قد يحدث غير ذلك، إذ أن تركيبة وطبيعة السوق المحلية لها اثر غير متساوي على المؤسسات، فيما يخص كيفية تصوير احتياجات الزبائن فهمها والتأقلم معها، فالبلد الذي يملك ميزة تنافسية في الصناعات حيث يعطي الطلب المحلي للمؤسسات نظرة واضحة عن الاحتياجات المتزايدة، إذ أن الزبائن المحليين يدفعون المؤسسات نحو الإبداع والابتكار بسرعة تفوق المنافسين الأجانب، نجد أن الجانب النوعي للطلب المحلي هو الذي اكسب هذه المؤسسات ميزة تنافسية؛ كما أن اهتمام المؤسسات في السوق المحلية يعطي الأولوية إلى فروع النشاط الأكثر انتشارا داخل البلد ثم الانتقال إلى الأقل انتشارا، وأفضل مثال على ذلك هو إنتاج الرافعات في السوق اليابانية إذ أنها تستعمل بقوة داخل البلد، مما يجعل الطلب عليها كبيرا جدا، ولكنها لا تساهم إلا بنسبة ضئيلة على المستوى العالمي. ويمكن لمؤسسات بلد ما إن تستفيد من الميزة التنافسية إذا كان زبائنها المحليون هم الأكثر ثقافة والأكثر صرامة على المستوى العالمي. إذ أنهم يحددون الاحتياجات الأكثر تقدما، مما يدفع بالمؤسسات إلى تحسين الإبداع؛ نجد أن شروط الطلب يمكن أن تجلب مزايا تجعل المؤسسات تستجيب لمختلف التحديات، ففي اليابان مثلا المساكن ضيقة ومزدحمة، تأثير الحرارة والرطوبة، وارتفاع تسعيرة الكهرباء كل هذه التحديات جعلت المؤسسات اليابانية رائدة في مجال إنتاج المكيفات الهوائية ذات الجودة العالية والتكلفة المنخفضة. ومن هذا يمكن القول أن بإمكان الزبائن المحليين أن يدفعوا بمؤسسات بلدهم إلى البحث عن الميزة، وذلك عندما تكون الاحتياجات المحلية أكثر تطورا مقارنة مع بقية الدول.¹

3- ظروف الصناعات المرتبطة و المساندة للنشاط:

و يقصد بذلك أن تتواجد لدى الدولة صناعات ذات مستوى عالمي، تكون مرتبطة ومساندة لبعضها البعض الأمر الذي يساهم في إثراء الميزة التنافسية للدولة في أنشطة وصناعات محددة أو في أجزائها.² فوجود موردين محليين يمتازون بمستوى جيد يمكن الصناعات من اكتساب الميزة فهم يعرضون مدخلات تمكن من تحقيق أحسن الفوائد(التكلفة/المنفعة) بطريقة فعالة، سريعة ومفضلة.³ وبمعنى أكثر دقة يعتبر المنفذ إلى الموارد والآلات بمثابة الميزة الناتجة عن الصناعات المحلية والمرتبطة والمساندة في مجال الإبداع والتحسين، هذه الميزة تقوم على أساس جوارية علاقات العمل، إذ يمكن للموردين والمستعملين النهائيين الاستفادة من الاتصالات المباشرة

¹ M. porter, **la concurrence selon porter**, village mondial, paris, 1999, p 184.

² رابح بلقاسم ، ميلود وعيل ، **التنافسية و استراتيجيات المؤسسات الصناعية في ظل المنافسة العالمية**، الملنقى الدولي الرابع المنافسة و الاستراتيجيات

التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات، الشلف، 8-9 نوفمبر 2010، ص 6.

³ M porter, **l'avantage concurrentiel des nations**, opcit, p 111.

الدوران السريع والدائم للمعلومات، التبادل الثابت، للأفكار والإبداعات، كما يمكن للمؤسسات تعديل الاتجاهات التقنية لمورديها وعرض مواقع اختبار للبحث والتطوير، وبالتالي تسريع وتيرة عملية الإبداع.¹ إن التنافسية الوطنية في الصناعات المرتبطة يترتب عليها قصر خطوط الاتصالات والمواصلات كما تتيح فرصة لتبادل المعلومات والأفكار والتكنولوجيا بما يزيد من درجة التطوير والتكنولوجيا وخلق مهارات إنتاجية وإدارية أفضل.²

4- استراتيجية المؤسسة وطبيعة المنافسة

توجه البيئة التي تعمل بها المؤسسة بشكل كبير أساليب خلق وتنظيم وتسيير أنشطتها وكذا طبيعة المزاومة في السوق، حيث أن تنافسية صناعة ما تنتج عن التقريب بين الممارسات التسييرية وأساليب التنظيم من جهة ومصادر الميزة التنافسية من جهة أخرى.³ فهذه البيئة المحلية إذا كانت ملائمة وتشجع عن طريق مساهمتها في حث هذه المؤسسات القائمة على التطوير والابتكار واكتساب أحدث التقنيات الإنتاجية.⁴ وتحليل المحددات السابقة فإن نموذج "بورتر" يوضح تنافسية الصناعة، وليس الدولة، فانه على الرغم من أن عنوان كتابه هو الميزة التنافسية للدول. وفي الوقت الحاضر فانه ليس بالأمر السهل بالنسبة للدولة التي تعتمد على اقتصاديات فوقية يعتمد بعضها على بعض ان تحدد تنافسية الدول مع النماذج القائمة.⁵

الفرع الثاني: محددات مساعدة و مكملة

تتمثل في دور الصدفة أو الحظ ودور الحكومة وسياساتها المختلفة. تتميز هذه المحددات كونها تعمل كنظام ديناميكي متكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، بحيث يؤثر كل محدد في المحددات الأخرى ويتأثر بدوره ببقية المحددات، وعندما تتحقق كل هذه المحددات تتمكن الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطرده، وتنجح صناعتها عالمياً، وبالعكس عندما لا تتحقق بعض هذه المحددات أو تكون غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية، تؤدي إلى تآكلها وتدهورها، فإذا لم تقم الدولة بخلق وتنمية عناصر الإنتاج الصانعة ما بالمعدلات المرغوب فيها فقد تتدهور الميزة التنافسية لهذه الصناعة. فمثلاً تدهور احد عناصر الإنتاج ألا وهو اليد العاملة يمكن أن يكون نتاج:⁶

¹ M porter , la concurrence selon porter, opcit, p 111.

² عمر صقر، مرجع سابق ذكره، ص 94.

³ مسعود بن مويزة، مرجع سابق ذكره، ص 737.

⁴ صورية معموري، هجيرة الشيخ، محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، الشلف، 8-9 نوفمبر 2010، ص 9.

⁵ عمر صقر، مرجع سابق ذكره، ص 94.

⁶ محمد الطيب دويس، مرجع سابق ذكره، ص 26.

✓ عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمية والتكنولوجية؛

✓ عدم الاهتمام بالمؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى.

1- * دور الصدفة :

تعتمد محددات الميزة التنافسية على بيئة التنافس في مختلف الصناعات الأمر الذي يعطي للأحداث العابرة أو التطورات التي تقع خارج نطاق سيطرة وتحكم الحكومات والتي يمكن أن تبطل فوائد بعض المنافسين وتجلب تغييرا في الموقع التنافسي بسبب التغيرات الطارئة مثل الحروب، القرارات السياسية للحكومات الأجنبية الاختراعات الجديدة، التقدم التقني، التطورات السياسية العالمية، الكوارث الطبيعية، توقف أو تعطيل تكاليف المدخلات، الانتقالات السريعة في أسواق المال العالمية ومعدلات الصرف، تدفع الطلب العالمي أو الإقليمي وغيرها من التغيرات الطارئة وعليه، تؤثر الصدفة من حيث اتخاذ القرار الذي يسمح بالانتقال إلى مواقع المنافسة.¹

2- * دور الدولة:

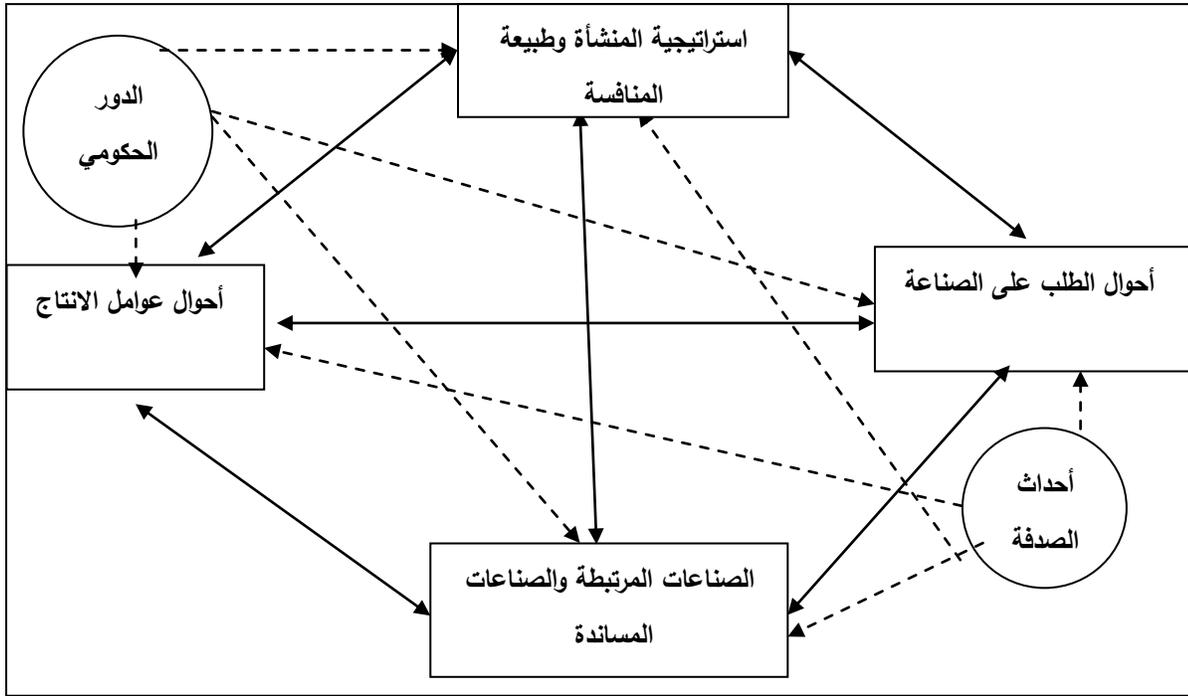
تكمن أهمية الدولة في تأثيرها على المحددات الأربعة الرئيسية المكونة لنموذج الماسة بطريقة ايجابية أو سلبية حيث يظهر دور الدولة بالنسبة للصناعات المرتبطة والمدمعة بطرق عديدة من خلال الرقابة على وسائل الإعلان والدعاية أو عن طريق الإجراءات التي تتخذها لتنسيق الخدمات المتبادلة بين المؤسسات وبيبرز أيضا دورها في توجيه إستراتيجية وبنية ومنافسة المؤسسات، وفي السياق ذاته يظهر اتجاه يرى أن للدولة دور محدد لا يتعدى الرقابة والإشراف، أي للدولة الحارسه ومهما يكن من أمر فالحاجة إلى تدخل الدولة في الدول المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية، فهذه الأخيرة مازالت في حاجة ماسة إلى دور أكبر للدولة لتوفير البنى الأساسية وتقديم الدعم للصناعات والمؤسسات وكذا تكيف التشريعات والمواد القانونية لتمكينها من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا ورفع السياسات الكفيلة للنهوض باقتصادها وتنميتها. ومجمل القول أن البحث عن محددات القدرة التنافسية حسب منهج "بورتر" هو بحث عن مصادر زيادة الإنتاجية والنمو المستمر في تحقيق تنافسية عالية للدولة، يستدعي الانتقال نحو الصناعات ذات الإنتاجية العالية والقيمة المضافة وتتمثل في الصناعات المرتكزة أساسا على التطوير والابتكار ولذلك اعتمد "بورتر" في الأساس على نصيب الدولة من السوق العالمية من الصادرات كثيفة المعرفة والتكنولوجيا لقياس الميزة التنافسية الدولية.²

¹ سامية لحول ، تحديث أثر ركانز الميزة التنافسية لصناعة الدواء في الجزائر باستخدام النموذج الماسي لبورتر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ، العدد 09، 2009 ، ص 42.

² سورية معموري ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية الصناعية في المحروقات في الدول العربية، الشلف، 8-9 نوفمبر 2010، ص 10.

* دور الصدفة: يقصد به حدوث طفرات مفاجئة تؤثر على مجموعة من المحددات مما يؤدي إلى نجاح صناعة من الصناعات عن غيرها.
* دور الحكومة: من خلال هذا الدور تستطيع الدولة تحسين أو عرقلة الميزة التنافسية الدولية. كما يجب على الدولة أن تلعب دور المحفز (دورا غير مباشر) والا تتدخل في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر.

الشكل رقم (01-02) محددات الميزة التنافسية الدولية (ماسة بورتر)



Source: Michael porter, the competitive advantage of nations, Harvard business, 1999 p78.

الفرع الثالث: الأنماط غير التنافسية لبعض الدول

إن كل مقومات أو متطلبات تحقيق التنافسية على مستوى الدولة أو المؤسسة تتعارض مع نواتج الفساد والاعتدال الاقتصادي والإداري والتنظيمي، فمثلاً إذا كانت البساطة تعتبر من بين العناصر التي تساعد في تحقيق التنافسية، فإن التحقيق الإداري يتعارض مع قواعد البساطة عادة.

1- الفساد الإداري و الاقتصادي

يعرف الفساد بأنه استخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع شخصية، تتمثل أهم فرص الفساد في التنافس على المنافع الحكومية مثل عقود التوريدات الحكومية والمشتريات وبيع المنشآت المملوكة للدولة والدفع لتجنب التكاليف المترتبة على اللوائح التنظيمية والضرائب والملاحقة القضائية والتأخيرات والبيروقراطية والدفع للحصول على مناصب رسمية، وأسبابه تتصل بمدى تدخل الحكومة في الاقتصاد وهامشية الدور الإعلامي لوسائل

الإعلام وتحيزه الأزمت الاقتصادية والسياسية والثقافية وعدم فعالية الدور الذي تلعبه أجهزة الرقابة على التكنولوجيات المستوردة والمصنقات الفنية والإعلامية.¹

2- الاغتراب الإداري و الاقتصادي

يعرف الاغتراب بأبعاده الاقتصادية والإدارية من حيث:²

- التخصص الدقيق الذي يسلب الفرد حريته؛
 - المجارة الهامشية؛
 - سلوك منحرف ناتج عن التعارض بين المتطلعات والمسالك، أو الطرق المحققة لهذه التطلعات؛
 - اغتراب العامل هو اغتراب عن ناتج العمل والعمل نفسه؛
- إن الاغتراب هو تعارض بين توجهات وأفكار الأفراد (عامل أو مدير أو رجل أعمال) وتوجهات الجماعة أو أفكارها في مختلف المجالات، ومن أهم مصادر الاغتراب:

- غياب المعرفة؛
- غياب الدفع؛
- فقدان القدرة على التنبؤ بنتائج القرارات؛
- انعدام التكامل في انساق التنظيمات؛
- عدم التكافؤ بين الوسائل والأهداف.

3- بعض الأنماط الغير التنافسية

هناك مجموعة من الأنماط التي تأثرت إلى حد ما بالنظريات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الدولية والمتمثلة في:³

الاعتماد على الموارد الطبيعية:

عندما تربط الدولة ثرواتها بالهبات الطبيعية، فإنها لا تجد جهداً في الاعتماد على المصادر الطبيعية لزيادة ناتجها القومي، وبهذا الأسلوب يصبح هدف الحكومات في المقام الأول مساعدة الشركات من خلال الضغط على كلفة المدخلات بطريقة غير مجدية، لتحسين واستمرارية الميزة النسبية للمؤسسات من خلال الدعم والحماية وهو ما يؤدي بهذه الدول إلى أن تبقى خاضعة تحت رحمة تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، وهو ما يحول دون تحسين قدرتها التنافسية، أو فتح الأبواب للابتكار والاختراعات، كما أن هذه الحالة الأخيرة تجعل من الصعوبة

¹ علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 70، فيفري، 2008، ص2.

² إبراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق ذكره، ص136.

³ الفريق الأردني للتنافسية، التنافسية و تجربة الأردن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2003، ص ص 09-15، <http://www.mop.gov.jo>.

بمكان على أي مؤسسة في أية دولة وضع استراتيجية طويلة الأجل والاكتفاء بمحاولة تسويق إنتاجها من خلال المنافسة بالسعر وهو ما يدفع إلى محاولة تقليل التكاليف لاسيما من خلال الضغط على أجور العمال، مما ينعكس سلبا على مستويات المعيشة؛

- سياسة الدعم والمحاولة:

ومفادها هي تبني المؤسسات لاستراتيجيات معتمدة بشكل أساسي على الدعم الحكومي، مما قد يلحق بها الضرر على صعيد المنافسة بين الصناعات الإقليمية والعالمية، وذلك عندما تتخلى الحكومات عن هذه السياسات نتيجة لتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تمنح أشكال الحماية والدعم؛

- ضعف التكامل بين الأنشطة الإنتاجية:

يحدث التكامل الأمامي عندما تقوم المؤسسات ببعض الأنشطة التي تلي العملية الإنتاجية الرئيسية التي تقوم بها للوصول إلى المستهلك النهائي وكلما قامت المؤسسات بعدة مراحل إنتاجية متتالية، كلما كانت القيمة المضافة لمنتجات هذه المؤسسات مرتفعة مقارنة بحجم مبيعات تلك المؤسسة، فالتكامل بين الأنشطة يؤدي إلى خلق منتجات ذات قيمة مضافة عالية؛

- عدم إيلاء أهمية لاحتياجات الزبائن:

حتى تحظى شركة ما بالفوز بنصيب أعلى من السوق المحلية أو الدولية لمنتج ما، فإن عليها تحديد المستهلك المستهدف وحاجته التي تميزه عن غيره من المستهلكين، في حين إغفال احتياجات ورغبات الزبائن تؤدي إلى اضطراب المنتج إلى الخروج من السوق؛

- عدم القدرة على تحديد الموقع النسبي للصناعة بين المنافسين:

إن عدم المعرفة بقدرات الآخرين يضاعف بشكل كبير السياسات والاستراتيجيات التي ستقدم عليها المؤسسات في المستقبل؛

- الدافعية:

تأخذ الدافعية شكلا من أشكال الحوار أكثر ما يكون بين الحكومات والقطاع الخاص، وعادة مما تأتي على شكل حلقة من اللوم تؤدي إلى تفاهم الخلل وليس القضاء عليه، وينشأ الحوار الدفاعي من خلال اختيار كل طرف من الأطراف المتحاوره جزء من المعلومات الكلية مختلفا عن الجزء الآخر الذي يختاره الطرف المقابل، ومن ثم يقوم كل طرف ببناء تحليله واستنتاجاته على المعلومات الجزئية التي تكون فيه أكثر قدرة على التنافسية.

المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية الدولية

أصبح من المعلوم أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء وأنها تعمل على تحقيق التعايش في ظل بيئة دولية تتم بمظاهر العولمة من الانفتاح بين الاقتصاديات المختلفة وتحرير الأوراق والتقدم التكنولوجي الهائل، ونظرا لعدم تطابق مفهوم التنافسية بين الخبراء والباحثين وعلى مستوى المؤسسة أو على مستوى الصناعة، ومفهوم التنافسية على مستوى البلد، لهذا يكون من الأفضل تحليل مؤشرات التنافسية على المستويات الثلاث.

المطلب الأول: مؤشرات التنافسية على مستوى المؤسسة

يعتمد المحللين الاقتصاديين في تقييمهم للوضع التنافسي لكل مؤسسة على عدد من المؤشرات أهمها:

الفرع الأول: الربحية

تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل حصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد عرض رفع حصتها من السوق، ولكن لا يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تكون مرتبطة بالقيمة السوقية لها؛

وحتى يكون بإمكاننا القول بأن مؤسسة ما تعتبر تنافسية، يجب أن تكون نسبة القيمة السوقية للربح ورؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة على استبدال أصولها أكبر من الواحد وتعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها، وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة، وعلى إنفاقها الحالي في البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، وتعتبر النوعية عنصرا هاما لاكتساب الجاذبية، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها. إلا أن المؤسسة تعمل في بيئة تتأثر بها وبعناصرها، وتعمل هذه العناصر كقوى ضغط تؤثر سلبا على ربحية المؤسسة.¹

والشكل التالي يبين ذلك:

¹ حسين سلمان ، الاستثمار الاجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية ، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2004 ، ص 54.

الشكل رقم (01-03) العوامل المؤثرة على ربحية المؤسسة

العوامل	التأثير على
التنافس الحاد	↑ متوسط الربحية +
قوى الموردين	↑ متوسط الربحية +
قوى العملاء	↑ متوسط الربحية +
تهديدات المنظمات الجديدة	↑ متوسط الربحية +
تهديدات ناجمة عن المنتجات البديلة	↑ متوسط الربحية +

المصدر: عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغير قواعد اللعبة، مكتبة و مطبعة الإشعاع، الاسكندرية، 1996، ص 29.

الفرع الثاني: تكلفة الصنع

يمكن اعتبار تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين كمؤشر كافي عن التنافسية في فرع نشاط ذو إنتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تكون بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة، وهذا عندما تشكل اليد العاملة النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية لكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.¹

الفرع الثالث: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

تقيس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الكفاءة التي من خلالها تحول المؤسسة عوامل الإنتاج إلى منتجات غير أن هذا المؤشر لا يوضح مزايا ومساوي تكلفة عناصر الإنتاج كما أن قياس الإنتاج بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو إعداد من أجهزة التلفاز لا يوضح الإنتاجية الإجمالية لعوامل ولا يظهر مدى جاذبية المنتجات المعروضة من طرف المؤسسة.²

¹ جمال الدين سحنون ، حمدي معمر ، تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 8-9 نوفمبر، 2010، ص 3.

² عبد الغني بورناق ، مساهمة الإبداع التكنولوجي في تعزيز تنافسية المؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة كوندور برج بوعرييج، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) تخصص اقتصاد صناعي ، جامعة بسكرة ، 2012-2013، ص 51 .

نستطيع أن نقارن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أو نموها بعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفورات الحجم، كما يؤثر دليل النمو بالوفورات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معا.¹

الفرع الرابع: الحصة من السوق

تستطيع مؤسسة ما أن تحقق أرباحا وتستحوذ على جزء هام من السوق المحلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي ويحدث هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بحواجز تصد التجار الدوليين وكلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس مع منافسيها كلما كانت حصتها من السوق أكبر وربحيته أعلى من افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة السوقية تترجم المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج أو في المنتجات، خاصة إذا ما تم ربطها مع هدف الربحية الأعلى ويمكن أن تحقق المؤسسة أرباحا فوق المعتاد بسبب حصتها الكبيرة في السوق، إذا ما اقترن ذلك باستخدام موارد إضافية تساعدها على توسيع مجال نشاطها وتنمية حصتها من السوق.²

ولقد أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1991، بعض النتائج المحققة في مؤشرات تنافسية المؤسسات كما يلي:³

- ينتج عن العوامل المساهمة في التنافسية مجموعة كبيرة من المؤشرات المتنوعة، كالحصة من السوق والاستثمارات وتوزيع الأرباح... وغيرها، وذلك بهدف تقييم تنافسية المؤسسات، ولقد خلصت الأبحاث والدراسات التي تم إنجازها حول بعض المؤسسات إلى ما يلي:

- لا يمكن حصر التنافسية المؤسسة في الأسعار أو في تكلفة عوامل الإنتاج (الأجور وتكاليف اليد العاملة والمواد الأولية)، وذلك في أغلب النشاطات الاقتصادية؛

¹ حسن بشير، محمد نور، سياسات التنافسية وأثرها على مناخ الاستثمار، وزارة الاستثمار لجنة الاستثمار الافريقي، دون ذكر السنة، ص 8.

² منال كباب، دور إستراتيجية الترويج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص 141.

³ ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق ذكره، ص 63.

-توجد عوامل عديدة لا ترتبط بالسعر، لكنها تؤدي إلى فروقات معتبرة في إنتاجية اليد العاملة ورأس المال (اقتصادية الحجم ، سلسلة لعمليات ، حجم المخزون، التسيير، علاقات العمل..الخ) وفي جودة مردودية المنتجات؛
-المؤسسة التي تعتمد على تقليص تكلفة عوامل الإنتاج لتحسين موقعها التنافسي تكون في وضعية هشّة اتجاه منافسة مؤسسات أخرى تعتمد على عوامل إنتاج أرخص؛
-إن التركيز على تنافسية المؤسسة يعني دورا محدود للدولة، ويتطلب استخدام تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير.

المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية على مستوى القطاع

نقوم بقياس فرع النشاط عندما تكون المعطيات المتعلقة بالمشروع ناقصة باستعمال متوسطات قد لا تعكس أوضاع مشروع معين ضمن القطاع المدروس. وانطلاقا من ذلك فإن تحديد التنافسية على مستوى القطاع أو تجمع أنشطة يشترط أن تكون فوارق مؤسسات القطاع محدودة، وترجع هذه الفوارق إلى عوامل الإنتاج، عمر المشروع الحجم... إلخ لأن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لبلد آخر وإهم المؤشرات المستعملة هي :

الفرع الأول: مؤشرات التكاليف والإنتاجية

عندما تكون الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لفرع نشاط متساوية أو أعلى منها لدى المنافسين الأجانب، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب، عندها يكون فرع النشاط تنافسيا.

وغالبا ما يتم إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو تكلفتها الوحديّة ومنه يمكن تعريف مؤشر تنافسية تكلفة اليد العاملة الوحديّة لفرع النشاط (i) في البلد (j) في الفترة (t) باستعمال المعادلة التالية:¹

$$CUMO_{ijt} = W_{ijt}XR_{jt} / (g / L)_{ijt}$$

حيث:

W_{ijt} : تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط (i) وفي البلد (j) وفي الفترة (t).

¹ محمد عدنان وديع ، مرجع سابق ذكره، ص 14.

XR_{jt} : يمثل سعر صرف الدولار الأمريكي بعملة الدولة (j) خلال الفترة (t)

$ij_{t} (g / L)$: يمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط (i) في البلد (j) خلال الفترة (t) إذ يصبح من الممكن

التعبير عن التكلفة الوحودية لليد العاملة النسبية للبلد (j) مع البلد (k) خلال المعادلة التالية:

$$CUMOR_{ijt} = \frac{CUMO_{ijt}}{CUMO_{ikt}}$$

حيث:

$CUMOR_{ijt}$: التكلفة الوحودية لليد العاملة النسبية في البلد (j) مع البلد (k).

$CUMO_{ijt}$: تكلفة الوحودية لليد العاملة لفرع النشاط (i) وفي البلد (j) وفي الفترة (t).

$CUMO_{ikt}$: ارتفاع تكلفة اليد العاملة الوحودية للبلد (j) إلى الأسباب التالية:¹

- ارتفاع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.
- ارتفاع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.
- زيادة قيمة العملة المحلية بالقياس مع عملة بلدان أخرى

الفرع الثاني: مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية

يستعمل الميزان التجاري وأيضاً الحصة من السوق الدولية كمؤشرات تدل عن تنافسية القطاع وهكذا ففي نطاق التبادل الحر فإن فرع النشاط يخسر تنافسية عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو أن حصته من المستوردات الوطنية الكلية تتزايد لسلعة معينة آخذاً بالاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الوطنيين الكلي، كما أن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لسلعة معينة أو أن تتصاعد حصته من الواردات الدولية آخذاً بعين الاعتبار حصة البلد المعني في التجارة الدولية.²

الفرع الثالث: مؤشر التجارة ضمن الصناعات

يبين هذا المؤشر الصلات التجارية ضمن الصناعات، وكلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على تقدم الصناعة في البلد المعين، وباستعمال طريقة دليل التجارة بين الصناعات، بينت دراسة "هافر ليشين و"كنزل" أن

¹ محمد عدنان وديع ، مرجع سابق ذكره، ص 15.

² عائشة عميش ، علي حدادو ، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الشلف، 8-9 نوفمبر 2010، ص 7.

بعض الدول العربية لا تمتلك قاعدة صناعية متقدمة جدا بالقياس إلى أقاليم أخرى في العالم، فالدليل ضعيف ولا يتجاوز 0,25 نقطة للفترة 1992 - 1994، على الرغم من التحسن الذي حصل في الفترات الأخيرة كان المؤشر 0,25 للفترة (1984 - 1994)، مقابل 0,78 للدول الصناعية و0,773 لدول النافتا.¹

الفرع الرابع: الميزة النسبية الظاهرة:

أنشا "بورتر" مقياسا للتنافسية على الميزة النسبية الظاهرة (ACM)، ويمكن حساب المؤشر للدولة z و لفرع النشاط الاقتصادي أو لمجموعة من المنتجات i، كالتالي:

$$ACM_{ij} = [(X_{ij} / X_{iw}) / (X_j / X_w)]$$

حيث:

X_{ij} : تمثل صادرات الدولة من السلعة i.

X_{iw} : تمثل صادرات العالمية من السلعة i.

X_j : تمثل صادرات الإجمالية من السلعة j.

X_w : تمثل صادرات العالمية الإجمالية.

يدل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على القوة التصديرية للدولة، وإذا كان أكبر من الواحد فذلك يعني أن الدولة زكتسب ميزة نسبية ظاهرة في السلعة i، أما إذا كان أقل من الواحد فهذا معناه أنه ليس للدولة ميزة نسبية.²

المطلب الثالث: مؤشرات التنافسية على مستوى البلد

إن الامم تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه الشركات وإن هناك احتمالا لوجود خاسرين ورابحين، وهناك العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية على مستوى البلد، لكن التركيز سيكون على ما يلي:

الفرع الأول: نمو الدخل الحقيقي للفرد والإنتاجية

إن نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية يشكلان مفهومين مرتبطين وغير متطابقين، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على الإنتاجية الكلية للعوامل وعلى الموهوبات من رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة والارتفاع في الإنتاجية الكلية للعوامل الذي يعود في الغالب إلى التطور التقني ويرفع من دخل الفرد ويزيد في رأس المال المادي ويؤدي أيضا إلى تحسين حدود التجارة فنمو الإنتاجية يعد مؤشرا مهما وغالبا لا يتم التفريق بينه وبين نمو

¹ كلنوم كباي، مرجع سابق ذكره، ص 57.

² ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق ذكره ، ص 66 .

الدخل الفردي أو أن تعبير الإنتاجية يستعمل بشكل غير دقيق، فأحيانا يعبر عن إنتاجية اليد العاملة وأحيانا أخرى يعبر عن الإنتاجية الكلية للعوامل، فهو المؤشر الأحسن للازدهار الاقتصادي الوطني وعمليا يمكن استعماله كمؤشر للتنافسية الوطنية.¹

ويتولد الدخل الحقيقي بإنتاج سلع وخدمات مطلوبة محليا أو خارجيا، من خلال سلسلة من عمليات الإنتاج تجمع خدمات عوامل الإنتاج مع الفنون التقنية والتنظيمية والإدارية، ممثلة في دالة إنتاج وفق الصيغة التالية:²

$$Q = AF(K, L)$$

حيث:

Q: هي الناتج من السلع والخدمات.

A: المعرفة والتنظيم والمؤسسات.

F: فن الإنتاج والتقنية.

K: رأس المال المستخدم في الإنتاج.

L: اليد العاملة.

وبافتراض أن عدد السكان هو N فإن نصيب متوسط من الدخل يساوي Q/N حيث pd هو مؤشر

السعر المحلي، وباستخدام مؤشر تكلفة المعيشة $C = Pd^b Pm^{(1-b)}$

حيث:

C: مؤشر تكلفة المعيشة.

b: نسبة الدخل التي تنفق على السلع والخدمات المحلية.

I-b: نسبة الدخل التي تنفق على السلع والخدمات المستوردة.

Pd: السعر المحلي.

Pm: سعر الواردات.

فيكون متوسط الدخل الفردي الحقيقي (y) كما يلي:

¹ كلثوم كبابي، مرجع سابق ذكره، ص 59.

² ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق ذكره، ص 66.

$$Y = \frac{pdQ}{N} - \frac{I}{C}$$

إن نمو الدخل الفردي الحقيقي ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان وليسا متطابقين، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية كما أن إنتاجية العوامل الكلية تزيد في دخل الفرد بالإضافة إلى أن التحسن في التبادل التجاري لدولة ما يزيد في الدخل الحقيقي لأفرادها، وذلك عندما يكون طلبا إضافيا على السلع والخدمات التي يصدرها أو كان هناك فائض في العرض الدولي فيما يخص السلع التي يستوردها، أو حالما ترتفع قيمة عملته أو قيمة أسعار صادراته بالقياس إلى أسعار وارداته؛

لذلك فإن المقاربة التي تقيس تنافسية البلد والمستندة إلى التجارة وتلك المستندة إلى دخل الفرد الحقيقي مترابطان، فعندما تكون محفظة صادرات بلد ما متمركزة على قطاعات نشاط ذات نمو قوي، وتكون محفظة وارداته مستندة إلى قطاعات نشاطات ذات نمو متناقص، أو ضعيف فإن هذا مؤشر يدل على تحسن في وضعية التجارة لذلك البلد وتبين بعض الدراسات أن الدخل الفردي الحقيقي يرتفع عندما ترتفع إنتاجية العوامل الكلية الناجمة عن الابتكارات التقنية والتنظيمية عن التحسينات الملاحظة في المهارات والمعارف الإنسانية التي تعزى بدورها على الاستثمار في البحث والتعليم ويعتبر نمو الإنتاجية مؤشرا هاما، وغالبا لا يتم التفريق بينه وبين نمو الدخل الفردي أو أن تعبير الإنتاجية يستعمل أحيانا للدلالة على إنتاجية اليد العاملة وأحيانا أخرى للدلالة على إنتاجية العوامل الكلية، مما يعين أن مؤشر نمو الدخل الفردي الحقيقي هو المؤشر الأفضل لقياس ازدهار الاقتصاد الوطني وللتعبير عن التنافسية الكلية.

الفرع الثاني: النتائج التجارية

تقترح الدراسات المتخصصة ثلاثة مقاييس رئيسية للنتائج التجارية المواتية لبلد ما هي: فائض مطرد في الميزان التجاري، حصة مستقرة أو متزايدة من السوق الدولية، تطور تركيب الصادرات نحو المنتجات ذات الثقافة العالمية أو القيمة المضافة المرتفعة.

1- رصيد الميزان التجاري: ¹

غالبا ما يتم دمج تنافسية بلد ما مع فائض حسابه الجاري، وهذا الفائض يمكن أن يكون مستندا على طلب دولي على صادرات ذلك البلد أو ناجما عن عوامل أخرى مختلفة فالعجز في الميزان التجاري يمكن أن ينشأ عن

¹ مسعود بن مويزة، مرجع سابق ذكره، ص 738.

العجز في موازنة الدولة أو معدل ادخار ضعيف مع مستوى منخفض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد أو العاملين معاً، ونجد عجزاً مزدوجاً عندما يتوافق عجز الحساب الجاري مع عجز الموازنة وإذا افترضنا توازناً أولياً فإن فائض الاستثمار الخاص وعجز الموازنة بالقياس إلى الادخار المتاح في البلد يتم تمويله بفائض من الخارج الأمر الذي يترجم بفائض في حساب رأس المال، ويمارس دخول رؤوس الأموال ضغطاً باتجاه الارتفاع على سعر الصرف أو على مستوى الأسعار في البلاد الأم الذي يسبب عجزاً في الحساب الجاري؛

وعجز الحساب الجاري هو الصورة المعكوسة للفائض في حساب رأس المال وهذا الأخير يمثل تحويلاً من أصحاب الأموال في الخارج إلى المقترضين في الداخل بينما يمثل عجز الحساب الجاري تحويلاً حقيقياً إلى الأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمته الصادرات إلى الخارج؛

وكنتيجة للادخار الداخلي السلبي والقروض الخارجية للبلد المعني تصبح أقل تنافسية حيث ولو كانت هي أو مزاحمها في الخارج لم يعيروا شيئاً من ممارستهم لأعمالهم وفي معظم الحالات فإن الحصة من السوق لمنتجي البلاد ستهبط.

2- تركيب الصادرات وحصة السوق

إن التركيز المعطى لتركيبية الصادرات يربط مقارنة التنافسية المقدمة على النتائج التجارية مع التنافسية المستندة إلى نمو الإنتاجية وقد استعمل بعض الباحثين تقنية تقيس نسبة الصادرات لبلد ما العائدة للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقانة العالية فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبياً أو تتصاعد فهذا يسمح بالافتراض بوجود أو تحسن الميزة النسبية في القطاعات التي تكون فيها الأجور مرتفعة؛

وهذا لا يعني حتماً أن إنتاجية بلد ما أو دخل الفرد فيه يتقدمان بإيقاع أكبر منه في الخارج ولكن يعين فقط أن الإنتاجية تزيد في فروع النشاط المنتجة للسلع القابلة للإتجار وذات القيمة المضافة المرتفعة للفرد بشكل أسرع ومن المهم اكتساب حصة من السوق أكبر في سوق صاعدة، إما إذا ترافق اكتساب حصة السوق في سوق آفلة فإن هذا لا يشير بخير كما أن تراجع الحصة من السوق أو ثباتها في سوق صاعدة يشير إلى "فقدان الفرص" وتقدم برمجية Trade-Com التي أعدت بالتعاون بين البنك الدولي والأمم المتحدة نموذجاً لمثل هذا التحليل في لب مختلف بلدان وأقاليم العالم إذ هناك ارتباط بين التنافسية وواقع أن يمتلك البلد ميزة نسبية ظاهرة مهمة في سوق مزدهرة لذا فمن المنطقي اعتبار ميزة نسبية ظاهرة لفرع نشاط ذو نمو قوي مؤشراً عن آفاقه الاقتصادية المستقبلية

عوضاً عن اعتبارها هدفاً وحسب ردة فعل العرض في الخارج، فإن هذا يمكن أن يزيد من الطلب على الصادرات وتحسين حدود التبادل لبلد معين، وإذا كانت الأمور الأخرى متساوية فإن الميزة النسبية في فرع نشاط في أوج ازدهاره تترجم بارتفاع في الدخل للفرد في البلاد .

الفرع الثالث: سعر الصرف الحقيقي

يعتبر التغير في مؤشر الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية بالعملة نفسها أسلوباً لقياس القدرة التنافسية لاقتصاد بلد ما مقارنة باقتصاد آخ، فالزيادات في الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية تمثل انخفاضاً في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي مقارنة بالاقتصاد الخارجي، والعكس صحيح، ويعتبر تعدد تقلبات الأسعار لبلد ما مقارنة بالأسعار العالمية على أساس سنة معينة دليلاً على ضعف تنافسية البلد المعني؛ وباستخدام مؤشر الأسعار لقياس القدرة التنافسية، يمكننا أن نستشرف بروز اختلالات تبني عن صعوبات قائمة يجب مواجهتها. يستخدم المحللون أسعار صرف حقيقية لقياس القدرة التنافسية بين البلدان بدلاً من أسعار الصرف الاسمية وذلك اثر معدلات التضخم في العالم، والعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي تتحدد كما يلي:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \frac{\text{مؤشر الأسعار المحلية}}{\text{سعر الصرف الاسمية} \times \text{مؤشر الاسعار الأجنبية}}$$

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سوف يقابله انخفاض في القدرة التنافسية لاقتصاد ما مقارنة بالشريك التجاري المعين، كما أن مفهوم سعر الصرف الحقيقي هو مفهوم اقتصادي يستخدم في التحليل الاقتصادي لمتابعة آثار السياسات الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، ولا يوجد سعر صرف حقيقي يقع التعامل به في الأسواق.¹

المطلب الرابع: مؤشرات بعض تقارير التنافسية في العالم (المؤشرات الموسعة)

تعد جهات عديدة مثل: المعهد الدولي للتنمية الادارية، المنتدى الاقتصادي العالمي، منظمة الأمم المتحدة، المعهد العربي للتخطيط، تقارير سنوية تتضمن عوامل رئيسية، ضمنها مؤشرات تهدف من خلالها الى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة، مثل: التنافسية، التنمية البشرية، الحرية الاقتصادية، أنشطة أداء الأعمال

¹ علي التوفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، نوفمبر، 2000، ص 46.

وغيرها وذلك بهدف مساعدة المستثمرين ورجال الأعمال في معرفة واختيار الدول المفضلة لديهم للقيام باستثماراتهم كما تساعد هذه التقارير رجال الدولة والحكام في معرفة القدرة التنافسية لبلدانهم ومكانتهم الاقتصادية بين دول العالم.

الفرع الأول: مؤشرات تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس":

يصدر هذا التقرير عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"، ويتخذ سويسرا مقرا له أيضا، وكان قبل عام 1996 مشاركا في إعداد التقرير السنوي عن تنافسية العالم ثم استقل بعد ذلك بإصدار تقرير خاص به بالتعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفرد في الولايات المتحدة باسم "تقرير التنافسية الكونية"، فقد شمل التقرير لعام 2001 حوالي 75 دولة من بينها دولتين عربيتين فقط، هما مصر والأردن، ليصل الآن الى تحليل تنافسية عينة من 144 دولة في تقريره الأخير لعام 2012-2013، ويعتمد التقرير الصادر عن المنتدى في قياسه للقدرة التنافسية للبلدان، على 12 مؤشر يتمحور حول ثلاثة عوامل تم تحديدها وفق أولويات ومراحل التنمية،¹ سنتطرق إليها بالتفصيل في المبحث الموالي. نلخص هاته المؤشرات في الشكل البياني التالي:

¹ المعهد التونسي للقدرة التنافسية و الدراسات الكمية، القدرة التنافسية ومناخ الاعمال للاقتصاد التونسي في التقارير الدولية، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، 2012، ص 17.

الشكل رقم (01-04): مؤشرات التنافسية الدولية حسب تقرير التنافسية العالمي



المصدر: من اعداد الطالبة ، تقرير التنافسية العالمية ، 2012، بالاعتماد على الموقع: albankaldawli.org.

يعتمد في حساب مؤشر التنافسية على نوعين من البيانات أو المعلومات، أولها البيانات الكمية والمعلومات التي تتعلق بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية ويتم الحصول عليها من خلال النشرات الإحصائية المحلية أو الدولية المنشورة ، أما النوع الثاني فهي بيانات نوعية حيث يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على

آراء و ملاحظات رجال الأعمال والمستثمرين وصناع القرار في الدول المشاركة؛

حيث كان مؤشر التنافسية في السابق يتكون من مؤشرين رئيسيين أولهما مؤشر تنافسية النمو الذي يقيس مدى قدرة الدولة على تحقيق معدل نمو دائم على المديين المتوسط والطويل، ويتناول مؤشرات الاقتصاد الكلي أما الثاني فهو مؤشر تنافسية الأعمال والذي يتناول المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي، إذ يقيس العوامل المؤثرة في مستوى الانتاجية و بالتالي المستوى الاقتصادي الراهن بالمقارنة مع معدل دخل الفرد. لكن منذ تقرير التنافسية العالمي لسنة 2007 تم الاعتماد على مؤشر رئيسي وحيد يسمى "مؤشر التنافسية العالمي" والذي يحتوي في مكوناته المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي والكلي معا، وتم الاعتماد في منهجية التصنيف الحديثة لمؤشر التنافسية على مراحل تطور اقتصاد الدولة وتنافسيتها من خلال المراحل التالية:¹

1- مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية

و هي المرحلة التي تقوم الدولة بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي، وتفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛

2- مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية

في هذه المرحلة من النمو على الحكومة والمؤسسات وأفراد المجتمع عمل ما بوسعهم للانتقال من مرحلة الاعتماد على عوامل الانتاج الأساسية والمتخصصة، وخلق البنية التحتية المناسبة ويكون الاقتصاد في هذه المرحلة يعتمد على الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري المؤهل وكفاءة السوق، الجاهزية التكنولوجية؛

3- مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار

هنا يكون اقتصاد الدولة يركز على تكنولوجيا المعلومات وعلى تطور بيئة الأعمال والابتكار والانفاق على البحث و التطوير .

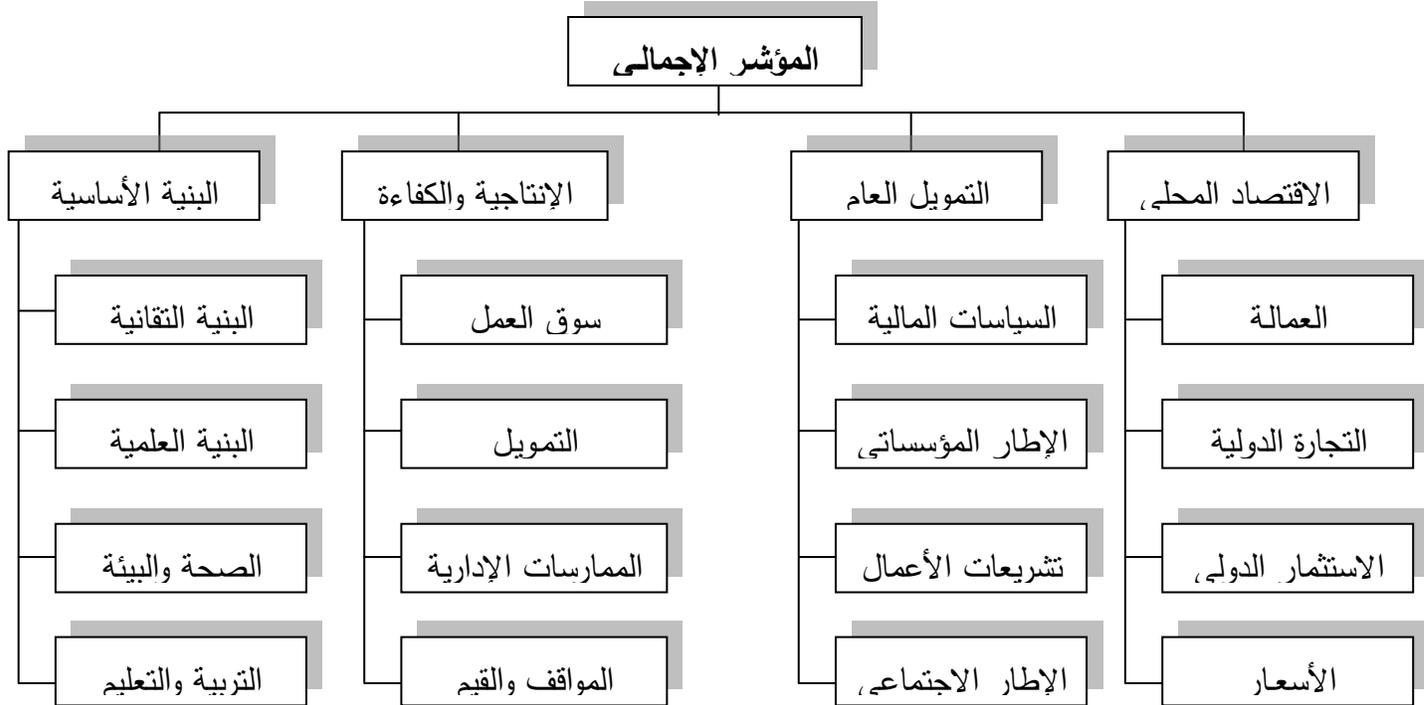
¹ بلقاسم أحمد، المنافسة و التنافسية - الربط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي - حالة الجزائر -، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحرقات في الدول العربية ، جامعة الشلف، 8-9 نوفمبر، 2010، ص ص 7-9.

الفرع الثاني: مؤشرات تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية

يصدر هذا المعهد تقريرا سنويا بمقره الكائن بسويسرا، وذلك منذ بداية التسعينات وهذا في إطار تحضير المنتدى الاقتصادي العالمي عن التنافسية في العالم، حيث قام المعهد الدولي للتنمية والإدارة برصد وتحليل مؤشرات التنافسية في أربعة مجموعات رئيسية وهي الأداء الاقتصادي والفاعلية الحكومية وكفاءة قطاع الأعمال والبنية التحتية وترتكز مجموعة الأداء الاقتصادي على قياس مؤشرات الاقتصاد المحلي والتجارة الدولية والاستثمار الدولي والعمالة الأسعار وقياس مجموعة الفاعلية الحكومية مؤشرات للتمويل العام، والسياسات المالية، والإطار المؤسسي والإطار الاجتماعي وتشريعات الأعمال كما تركز مجموعة كفاءة قطاع الأعمال على قياس مؤشرات الإنتاجية وسوق العمل والتمويل، والممارسات الإدارية، والمواقف والقيم، في حين تركز مجموعة البنية التحتية على قياس مؤشرات البنية الأساسية، التقنية، العملية والصحة والبيئة والتربية والتعليم.¹

ويندرج تحت هذه المجموعات جملة من المؤشرات الفرعية، والتي بدورها تتعلق بمؤشرات فرعية كما يلي:

الشكل رقم (01-05): مؤشرات التنافسية الدولية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية



المصدر: من اعداد الطالبة ، تقرير التنافسية العربية ، 2012، بالاعتماد على الموقع: www.arab-api.org.

¹ ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق ذكره، ص 75.

الفرع الثالث: مؤشرات التنافسية من البنك الدولي

يعد البنك الدولي بيانات عن مؤشرات التنافسية للعديد من الدول، لكنه لا يصدر تقرير لهذا الغرض تتضمن هذه المؤشرات عددًا من البلدان العربية هي الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، موريطانيا، المغرب، عمان، السعودية، تونس، الإمارات، اليمن، وإن كانت هذه الدول غير كاملة لكافة المؤشرات المنتقاة. كما أن البنك الدولي لا يقدم ترتيبًا دوليًا لمؤشر تنافسية مركب، ولكنه يقدم تحت اسم مؤشرات التنافسية، مجموعة من المؤشرات والمتغيرات يبلغ عددها 64 متغيرًا، ويضع ترتيبًا للبلدان وفق كل من هذه المؤشرات التي تتجمع عموماً في المجموعات التالية:¹

- الانجاز الإجمالي؛
- الدينامية الكلية ودينامية السوق؛
- الدينامية المالية؛
- البنية التحتية ومناخ الاستثمار؛
- رأس المال البشري والفكري.

الفرع الرابع: مؤشرات تقرير صندوق النقد الدولي

يركز في تقاريره على المؤشرات التالية:²

- أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار الاستهلاك؛
- السعر النسبي للسلع المتداولة؛
- تكلفة وحدة العمل في الصناعات التحويلية .

الفرع الخامس: مؤشرات تقرير التنافسية العربية

يصدر عن المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت ولقد تم تطوير مؤشر التنافسية العربية لقياس التنافسية الدولية للدول العربية وتحليلها كمؤشر مركب يعتمد على البيانات الكمية والموضوعية حيث يركز على العوامل المؤثرة مباشرة في تنافسية الأمم، من سياسات وهياكل اقتصادية ومؤسسات، وينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسيين هما: التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة باعتبار أن الأولى لا تضمن الثانية، فالتنافسية الجارية

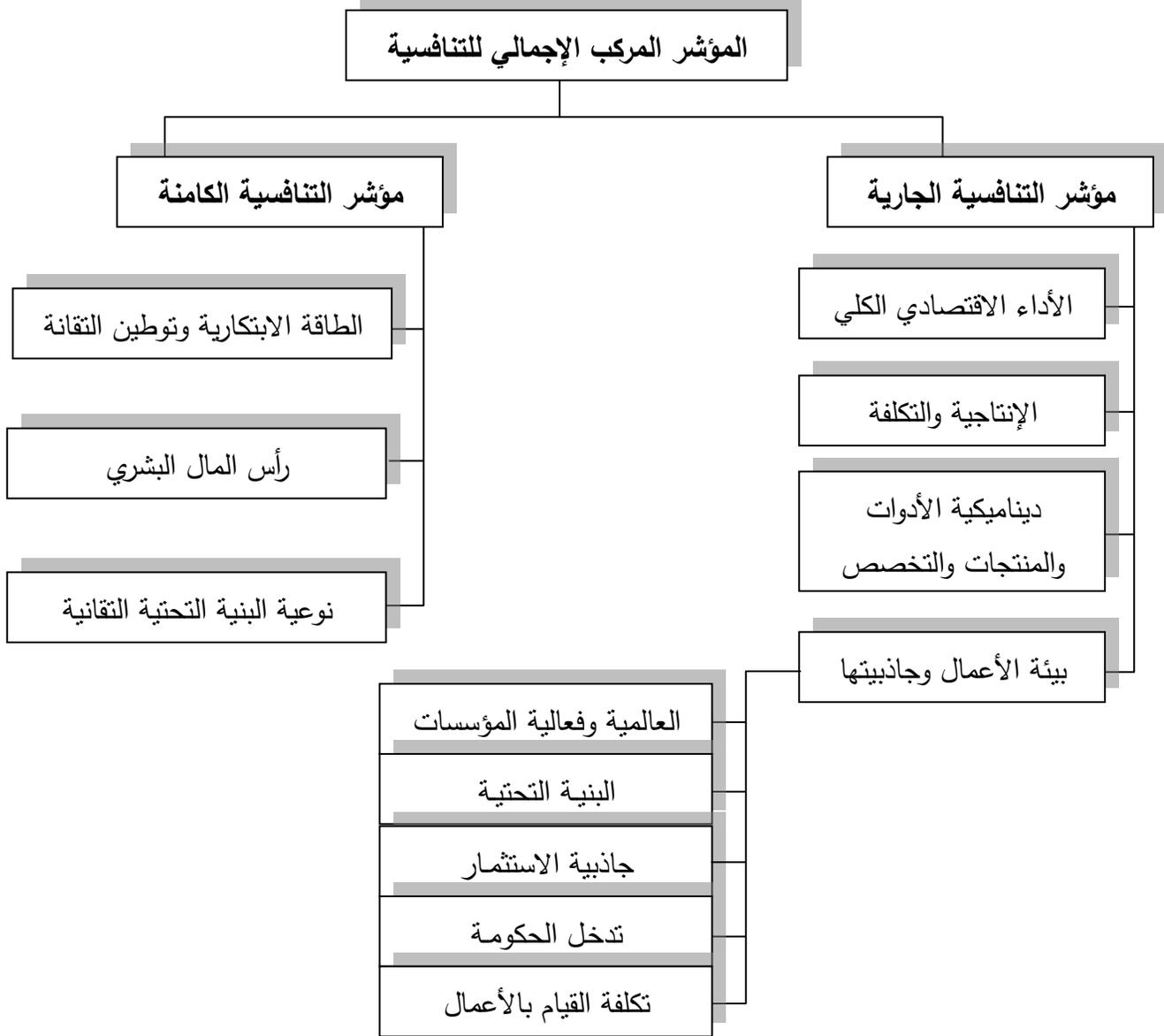
¹ محمد عدنان وديع ، مرجع سابق ذكره ، ص 23.

² ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق ذكره، ص72.

تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها وتعني التنافسية الكامنة القدرات بعيدة الأثر على التنافسية التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية. حيث قسم تقرير التنافسية العربية عوامل التنافسية الى قسمين رئيسيين: العوامل الظرفية والمعبر عنها بمؤشر مركب حول التنافسية الجارية، والعوامل المستديمة والمعبر عنها بمؤشر التنافسية الكامنة.¹ ويتكون المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية على المؤشرات الفرعية الموضحة في الشكل التالي:

¹ المعهد العربي للتخطيط، الملخص التنفيذي لتقرير التنافسية العربية، 2012، ص 13.

الشكل رقم (01-06) مؤشرات التنافسية الدولية حسب تقرير التنافسية العربية



المصدر: بلقاسم العباس، المؤشرات المركبة لقياس التنافسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 75،

2008، ص 13.

المبحث الرابع: العوامل التي تتحكم في التنافسية الدولية

في هذا المبحث سنعمد على تقرير التنافسية الدولية وتقرير التنافسية العربية والمجلة التي أصدرها المعهد العربي للتخطيط " سياسات التنافسية " لتحديد أهم العوامل المشتركة بين المصادر السابقة الذكر، التي تتحكم في التنافسية الدولية. حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول سيكون عوامل المتطلبات الأساسية أما المطلب الثاني تحت عنوان عوامل معززات الكفاءة و في الأخير العوامل التي تتحكم في بيئة الأعمال.

المطلب الأول: عوامل المتطلبات الأساسية

وتضم العوامل الفرعية التالية :

الفرع الأول: أداء المؤسسات العامة و الخاصة

يتم تحديد البيئة المؤسسية من قبل الإطار القانوني والإداري الذي من خلاله يمارس الأفراد والمؤسسات والحكومة نشاطاتهم لتوليد الدخل والثروة، وقد زادت أهمية دور هذه المؤسسات في الآونة الأخيرة في ظل الأزمة المالية الاقتصادية السائدة وما نتج عنها من دور أكثر أهمية للحكومة والتنظيم الاقتصادي؛ إن نوعية المؤسسات وهيكلها الأساسي له صلة قوية بالتنافسية والنمو الاقتصادي لأنه يشكل الحافز في أي اقتصاد ويؤثر على قرارات الاستثمار وفي كيفية تداخل المشاريع والتركيبية السياسية وباقي المجتمعات مع بعضها البعض.¹

الفرع الثاني: البنية التحتية

إن جودة البنية التحتية تؤدي إلى تخفيض تكلفة الاتصالات والنقل والطاقة وتساهم في ارتفاع كفاءة عمليات المشاريع وتقليل تكلفة القيام بها.²

حيث يعكس عامل البنية التحتية الأساسية الذي يشمل عدة عوامل والمتمثلة في مدى توفير البنية التحتية المعززة للتنافسية الأنشطة الاقتصادية، التي من شأنها خلق روابط تفاعلية بين مختلف المناطق التنموية المحلية من ناحية، والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، إذ تعد البنية التحتية الأساسية استثماراً رأسمالياً رئيسياً ضمن عملية الإنتاج. فالنقل وإنتاج وتوزيع إمدادات الطاقة والاتصالات لا غنى عنها في عملية الإنتاج

¹ تقرير التنافسية العالمية ، مرجع سابق ذكره ، ص 04 .

² مصطفى أحمد حامد رضوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 37.

وتوزيع ناتج السلع المادية والخدمات. ويساهم هذا الاستثمار بصفة مباشرة وفعالة في رفع معدل نمو كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج، كما أوضحت الكثير من الدراسات أن قطاع الخدمات والإسناد والبنية التحتية تشكل عاملا حاسما في التكاليف وتكوين الأسعار وبالتالي فهي محدد رئيسي لأسعار الصادرات.¹

ومن أجل الارتقاء بنوعية البنية التحتية يترتب على الحكومات العمل على تشجيع الاستثمار، البنية والعمل واستخدام الصيغ التمويلية الحديثة مثل: الامتياز وعقود الإدارة، التي تضمن مساهمة القطاع الخاص عبر تحقيق عائد مرتفع للمشاريع مقابل توفير خدمة جيدة وضمان صيانة هذه المشاريع، ويتطلب ذلك تشجيع المنافسة ومساهمة شركات القطاع الخاص و تقليل القيود المفروضة على الدخول لهذه الأسواق، وتنظيمها وفق قواعد اقتصاد السوق.²

الفرع الثالث: استقرار الاقتصاد الكلي

يلعب الاستقرار الاقتصادي الكلي دورا هاما في تدعيم القدرة التنافسية لأي اقتصاد، حيث لا يمكن توفر الشروط الضرورية للتنافس في الأسواق الدولية وجذب الاستثمار في ظل اقتصاد يعاني من اختلالات ويشوبه ارتفاع في درجات الالايقين في ظل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة بما يؤثر سلبا على قرارات المستهلكين والمستثمرين ورجال الأعمال، مما قد يؤدي إلى تراجع الادخار والاستثمار، وبالتالي تقهقر النمو وتدني مستويات التنافسية للسلع والخدمات الوطنية في الأسواق الدولية، كما يعتبر استقرار البيئة الاقتصادية الكلية من العوامل المهمة لنشاط الأعمال وبالتالي تنافسية الاقتصاد ككل، ففي حال عدم الاستقرار بسبب وجود عجز الموازنة المزمّن أو المديونية الخارجية العالمية فان ذلك يلحق الضرر بالأداء الاقتصادي الكلي نظرا لعدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة بشكل فعال أو حتى استخدام سياساتها الاقتصادية لمواجهة التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي فمثلا عند تزايد معدلات التضخم بشكل سريع فان الوحدات الاقتصادية لا تستطيع العمل بفعالية.³

الفرع الرابع: الصحة و التعليم الأساسي

تمثل الصحة من أحد المحددات الرئيسية للتنافسية لما لها من اثر فعال في دعم النشاط الاقتصادي وذلك لما للصحة من أهمية، حيث أن وجود قوة عاملة تتمتع بالصحة يزيد من معدلات الإنتاجية ومن ثم يزيد تنافسية

¹ تقرير التنافسية العربية ، مرجع سابق ذكره ، ص ص 39- 40.

² تقرير التنافسية العالمية ، مرجع سابق ذكره ، ص 05.

³ تقرير التنافسية العربية ، مرجع سابق ذكره ، ص 30.

الدولة، ففي حين انتشار المشاكل والأمراض الصحية ينعكس سلبا على إنتاجية العمل والتنافسية ويزيد من ارتفاع تكاليف الأعمال الاقتصادية.¹

كما أن وجود قوة عاملة بمستوى جيد من التعليم يدعم أيضا تنافسية الدولة، ويعتبر من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. إذ يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية ورأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل ولرأس المال البشري أيضا أهمية في التنافسية كما هو الحال في جوانب التنمية على العموم.²

وينظر للتعليم كنمط استثماري للعديد من المبررات حيث أن التعليم يزيد من القدرة الإنتاجية للفرد والمجتمع ومن ثم مقدرته على توليد الدخل ورفع الدخل القومي وتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، كما ينمي التعليم قدرة الفرد على البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع وتحقق النمو الاقتصادي ويجعل الفرد قادرا على التكيف مع متطلبات العمل في أي قطاع وفي مختلف الظروف كل هذه المبررات تؤكد أن الإنفاق في التعليم يعد استثمارا في رأس مال البشري.³

المطلب الثاني: عوامل معززات الكفاءة

وتنقسم إلى العوامل الفرعية التالية :

الفرع الأول: التعليم العالي و التدريب

يقيس هذا العامل معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي وكذلك نوعية التعليم وتقييمها، فجودة التعليم العالي والتدريب تعتبر متطلبا رئيسيا للوفاء بمتطلبات العمليات الإنتاجية الحديثة وللتحول للاقتصاديات الحديثة القادرة على استخدام أحدث الطرق الإنتاجية الفنية التكنولوجية، كما أن ظروف العولمة والمنافسة تستدعي توفر المهارات العالية والمتنوعة القادرة على التكيف السريع لتغيرات الأسواق وديناميكيته، كما أن التدريب والتأهيل

¹ مصطفى أحمد حامد رضوان ، مرجع سابق ذكره ، ص 38.

² بلال محمود الوادي ، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية ، مؤتمر ربيع الثورات العربية منظور حقوق الانسان، الاردن، 16 ، 17 جويلية ، 2011، ص 11.

³ فاروق عبد فله ، اقتصاديات التعليم ، دار الميسرة، عمان ، 2003 ، ص 147.

العلمي للقوى العاملة يعتبر حيويًا لضمان التجديد والتطوير المستمر للكفاءات والمهارات اللازمة لمواكبة تطورات الاقتصاد المستمرة.¹

الفرع الثاني: كفاءة الأسواق

1- كفاءة أسواق السلع

يعتبر وجود ظروف تنافسية ملائمة ومناسبة في الأسواق المحلية عاملاً مهماً ومساعداً لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ودعم إنتاجية منشآت الأعمال ومن ثمة فإن الدول التي تتمتع بأسواق سلعية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية تكون مؤهلة لإنتاج المزيج الملائم من السلع والخدمات وذلك بما يتلائم مع ظروف الطلب والعرض. وهذا يتطلب بيئة أعمال فعالة والتي تتمتع بالكفاءة، وقلل معوقات حكومية تكون مؤثرة في نشاط منشآت الأعمال كوجود الأعباء الضريبية المرتفعة أو السياسات الحكومية التمييزية ضد الاستثمار الأجنبي أو التجارة الدولية بشكل عام.²

2- كفاءة سوق العمل

سوق العمل أو سوق التشغيل نظرياً وبالمعنى التقليدي هي سوق ككل الأسواق باعتبارها قد توفر المقومات الأساسية للسوق إلى العرض والطلب والسعر وبالتالي فهي تخضع ككل الأسواق إلى العرض والطلب وآلية التعديل بينها هو السعر، وتعتبر كفاءة سوق العمل خير دليل على تخصيص العمال إلى الوظائف والاستخدامات المثلى هذا وتعتبر مدونة الأجور عامل ضروري لتمكين العمال من الانتقال بسهولة من قطاع أو نشاط إلى آخر. كما أن سوق العمل الذي يتمتع بالكفاءة يجب أن يكفل وجود حوافز تشجيعية و تقديرية للقوى العاملة على ما بذلوه من جهد لزيادة معدلات الإنتاجية.³

3- كفاءة سوق المال

لقد ارتبطت نشأة وتطور الأسواق المالية بظروف وحاجة التطور الاقتصادي، حيث عرفت تطوراً كبيراً في السبعينيات والثمانينيات نتيجة تغير الفلسفة الإصلاحية لبعض الدول المتقدمة من أجل تطوير الاقتصاديات المحلية وإدماجها في الأسواق الدولية الأخرى خاصة في الدول النامية، حيث أصبحت الأسواق المالية تشكل عصب الحياة المالية في الدول المتقدمة التي أولتها أهمية جعلتها أداة فعالة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب

¹ تقرير التنافسية العالمي، مرجع سابق ذكره، ص 05.

² نفس المرجع السابق، ص 06.

³ أحمد كامل الناصح، التنافسية الجديدة وإعادة هيكلة سوق العمل العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العدد 82، 2010، ص 137.

حيث تتصف السوق الكفاء باستجابة أسعار الأوراق المالية على نحو سريع للمعلومات الجديدة التي يحصل عليها أطراف السوق مما يؤدي إلى تحديد القرارات الاستثمارية بناء على هذه المعلومات ومنه يمكن القول أن السوق المالي الكفاء يتسم بالتنافسية أي تتحدد فيها أسعار الأصول وعوائدها وفقا لقوى العرض والطلب يتسم سلوك المتعاملين بالرشاد، وتمائل المعلومات المتاحة لدى جميع المستثمرين وبالتالي تتحدد القرارات الاستثمارية وتوجه نحو النشاطات الاقتصادية والمشاريع الأكثر ربحية يمثل أحد العناصر المدعمة للتنافسية الدولية.¹

الفرع الثالث: الابداع التكنولوجي والابتكار

لا يمر يوم واحد إلا ونشاهد أو نسمع عن مستجدات في الميدان التكنولوجي على مختلف الأصعدة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، طبية وصناعية وغيرها، فلقد أضحت الإبداع التكنولوجي الركيزة الأساسية لنمو الاقتصاديات وازدهارها ونمو واستمرار المؤسسات وتطورها، ورغم أن العنصر البشري بعقله المتحدي للصعوبات وبمعارفه العلمية والتكنولوجية هو الذي يتوقف عليه سرعة التقدم التكنولوجي، إلا أن وجود ذلك العنصر لوحده غير كاف، فأينما تواجد هذا العنصر البشري فلا بد له من تسيير ومناخ ملائمين وإمكانيات مادية ومحفزات معنوية تشجعه على العطاء والابداع.²

فالابتكار أو الابداع التكنولوجي يعد من العوامل الرئيسية التي تحسن من القدرات التنافسية للدول فضلا عن كونه يشكل قاعدة الانطلاق لجهود التوليد الذاتي والمستدام للثروة وتعتمد الدول إلى توفير البيئة المواتية لتحفيز الابتكار من خلال الاستثمار في التعليم وتشجيع البحث العلمي وإقامة مؤسسات الابحاث ودعمها ماديا وتشجيع الشركات على الاستثمار في مجالات الابحاث والتطوير والابتكار، وإيجاد علاقات وطيدة بين المجتمع الأكاديمي ومجتمع الأعمال، وتطبيق أنظمة حقوق الملكية الفكرية بشكل صارم مع منح الجوائز للابتكارات وترويجها تجاريا كما تقوم العديد من الدول المستضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية بوضع الضوابط الضامنة لنقل التقنيات المتطورة وتوظيفها عبر الاستثمارات الاجنبية المباشرة.³

1- علاقة الابداع التكنولوجي بالتنافسية

¹ محمد بوزيان، لحسن جديدين، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة الجزائر، العدد 02، 2012، ص 236.

² عمار عماري، سعيدة بوسعدة، الابداع التكنولوجي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 03، 2004، ص48.

³ Thierry madiès, jean claude, payer innovation et compétitivité des régions, la documentation française, paris, 2008, p 377.

لعل أبرز أدوار الابداع التكنولوجي في دعم تنافسية الاقتصاديات تظهر من خلال ¹:
 -تسريع عملية التنمية: ينجم تسريع عملية التنمية عن التطور التكنولوجي الناتج عن التطور المعرفي في المجالات حيث من سمات التطور التكنولوجي المعاصر سرعة التطور؛

-تخفيض تكلفة التنمية: يظهر أثر الابداع التكنولوجي على خفض تكاليف التنمية من خلال خفض معدل استخدام المدخلات، توفير بدائل صناعية أرخص من الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، رفع إنتاجية عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، خفض تكاليف تبادل المنتجات والخدمات بين الأنشطة والفروع الإنتاجية المحلية وفي السوق العالمي، خفض تكاليف تبادل المنتجات والخدمات بين الأنشطة والفروع الإنتاجية المحلية وفي السوق العالمي، خفض معدلات استخدام الطاقة والخفض في التكلفة الناتج عن تحسين شروط البيئة وإعادة تدوير مخلفات العملية الإنتاجية؛

-التغيير الثقافي: للإبداع التكنولوجي دور مهم في التغيير الثقافي حيث أسهم التطور التكنولوجي بشكل كبير في تفاعل الثقافات وفي ابداع ثقافة العولمة. إلا أنه من ناحية أخرى لابد من التعامل الحذر مع ثقافة العولمة التي من أحد ابعادها قمع ثقافات الأمم والشعوب النامية وإحلال الثقافة الغربية محلها، وساعد هذا التطور على مراجعة الموراث الثقافية المستندة للخرافة واستبدالها بالعلم والتفكير العلمي كخلفية تراثية للثقافات المعاصرة؛

-التنمية البشرية: يؤثر الابداع التكنولوجي على التنمية البشرية من خلال إحداث ثورة في طرق وأساليب التعليم كالتعليم عن بعد وتعليم الكبار والجامعات المفتوحة... الخ، وتطوير تقنيات ووسائل التعليم ذاتها كما يؤثر عن طريق تعزيز حقوق الإنسان من خلال تعميق الاتصالات والحوارات بين القوى والجبهات الاجتماعية والسياسية المختلفة والمتباعدة وخلق وعي عام عالمي وقوي؛

-توسيع السوق: يؤدي اتساع حجم السوق الى ارتفاع المنافسة بين المنتجين مما يؤدي الى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج، بعد استبعاد المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة، وبالتالي يسمح بإقامة وحدات إنتاجية ذات كفاءة عالية وطردها الوحدات الإنتاجية التي تتمتع بمرودية اقتصادية تسمح لها بالمنافسة في السوق.

المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر على بيئة الأعمال

¹ جميلة الجوزي ، دور الابداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، العدد 11،

حيث جاءت في مجلة "سياسات التنافسية" الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بأن أهم العوامل التي تتحكم في بيئة الأعمال هي كالتالي:

الفرع الأول: الحاكمية

يمكن تعريف الحاكمية بوجه عام على أنها القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية ووظيفتها لإحداث التنمية وبراها البعض على أنها الحالة التي تكون فيها الدولة منضبطة بقوة المجتمع ويكون فيها المجتمع منضبطا والحاكمية الجيدة لا تساعد فقط على الاستقرار بل أصبحت عاملا حاسما في التنافسية الدولية والشواهد تدل على أن الفساد الواسع الانتشار مضر بفعالية البلد على اجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة أو يرفع على العموم تكاليف القيام بالأعمال في البلد وتقيد الدراسات الحديثة إن تحسين الحاكمية وتطوير المؤسسات يمران بإشراك مختلف طبقات المجتمع المدني في إحداث التنمية وكذلك بالمساءلة وضمان الشفافية ورفع مستوى الجهاز الإداري، من حيث التعيين والترقية بحسب الكفاءة والعمل على إخراج هذا الجهاز من دائرة ضغوطات أصحاب المصالح ويمر تحسين الحاكمية في طريق تنفيذ القانون والعمل على عدم تضارب اللوائح والتشريعات.¹

الفرع الثاني: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر مدى جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر والمالي ركنا أساسيا من بيئة الأعمال فاجذب الاستثمارات الأجنبية يعتبر احد التحديات التي تواجه الدول النامية وذلك لدور هذا الاستثمار في نقل التقانة والخبرات التقنية والإدارية وفتح الأسواق الخارجية وتوفير الأموال الاستثمارية التي لا تترجم إلى ديون تنقل كاهل الدول النامية مما يجعل المنافسة تستند إلى جذب هذا النوع من الاستثمار. الأمر الذي يتطلب بيئة مؤسسية مواتية وقطاعا ماليا متطورا و سياسات اقتصادية قابلة للتنبؤ.²

وفي هذا الإطار فانه من الضروري تسريع برامج الخصخصة و ذلك لاستقطاب أكثر الاستثمار الأجنبي المباشر و كوسيلة فعالة لتطوير أسواق الأوراق المالية، كذلك فانه يتطلب تطور عمليات المساهمة في إحدى حلقات الإنتاج الكونية لصالح الشركات الأجنبية وذلك لكسب الخبرة وضمان الأسواق كما يتوجب النقل من البيروقراطية والإجراءات الإدارية لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع عمليات النافذة الموحدة وكذلك ضرورة التركيز على

¹ بدر عثمان مال الله، سياسات التنافسية ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ، مجلة جسر التنمية للمعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 115، جويلية 2012، ص 04.

² تقرير التنافسية العربية، مرجع سابق ذكره، ص 41.

تطوير بؤرة مضيئة تكون جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل قطاع هندسة البرمجيات وذلك لما له من آثار كبيرة على التنافسية عبر نقل التكنولوجيا والتدريب والتأهيل للمهارات المحلية بحيث تستجيب البؤرة إلى الأولويات التنموية داخل كل قطر كما يجب تفعيل دور المؤسسات التسويقية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإن يكون العاملون فيها على قدر عال من الكفاءة وفي ظل الاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية فإنه يتعين على الأطر العربية تنمية قطاعات جذابة بعيدا عن القطاعات التقليدية مثل قطاع الطاقة وقطاع الصناعات التحويلية.¹

الفرع الثالث: تدخل الحكومة في الاقتصاد

إن تحديد مستوى التدخل الأمثل للحكومة في الاقتصاد يعتبر صعبا في أحيان كثيرة بسبب طبيعة الأنشطة التي تمويلها برامج الإنفاق الحكومي ولكن يمكن مقارنة مستوى هذه النفقات بمستوى النفقات في بعض الدول التي يعد مستوى التدخل الحكومي في اقتصادياتها محدودا أو فعلا بحيث تستطيع الحكومات في هذه الدول تنفيذ برامجها الانفاقية بأقل التكاليف؛

يعتمد هذا العامل على ثلاث مؤشرات تعكس حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد وهي: مدفوعات الرواتب والأجور ومدفوعات الدعم والتحويلات الأخرى وإجمالية النفقات العامة منسوبة جميعها إلى الناتج المحلي الإجمالي ووفقا لهذه المؤشرات فإن الدولة ذات النسب الأقل في بنود هذه النفقات تعتبر الدولة الأكثر تنافسية في هذا المجال حيث إنها تعتبر دولة أكثر فعالية في إنتاج النفقات العامة؛

في حين أن التدخل المفرط للحكومة في مجال الملكية وكذلك تدخلها في قطاع الأعمال وهيمنتها على القطاع الإنتاجي يحد من تطور الإنتاجية ولا يخدم النمو الاقتصادي ويقلل من التنافسية كذلك فإن استفعال ظاهرة البحث عن الربح يزيد من تكلفة الأعمال وتحدث تشوهات في خيارات الأفراد ولاسيما في اختيار تخصصات التعليم واختيار الوظائف الحكومية، الأمر الذي ينتج مهارات غير مطلوبة لدى سوق العمل ويتسبب في تدني مستوى الإنتاجية لذلك فإنه يتعين إحداث نقلة نوعية في دور الحكومات من خلال تقليص تدخلها المباشر والمفرط في النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والتشغيل لتجنب الاختلالات التي يحدثها هذا التدخل، إن إيجاد شراكة ملائمة مع

¹ بدر عثمان مال الله، مرجع سابق ذكره، ص 05.

القطاع الخاص هو أحد السبل لتخفيف الأعباء المالية عن الحكومة والتخلص من عقلية التواكل عليها التي منتشرة في أغلب الدول العربية.¹

¹ تقرير التنافسية العربية ، مرجع سابق ذكره ، ص 45.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، رأينا أن التنافسية أضحت الرهان الأساسي الذي يواجه المؤسسات والدول على اختلاف مستوياتها في عالم يتميز بالانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري وهذا الاختلاف يمتد حتى بالنسبة لمؤشرات قياسها. ونظرا لصعوبة اعطاء تعريف محدد للتنافسية وتشابك مفهومها مع المفاهيم الاقتصادية الأخرى مثل المنافسة والتنمية، جعل هذا المفهوم يصيبه نوع من التميع، خصوصا في ظل الكثرة اللامتناهية للمؤشرات والعوامل التي تقيسه. وبالرغم من كثرة أشكال هذه المؤشرات المختلفة، إلا أن جوهر التنافسية يبقى واحدا يتجلى على المستوى الداخلي (التنافسية داخل البلد بين مؤسساته وقطاعاته)، أو بالتنافسية الخارجية (قدرة البلد على اقتحام واكتساب حصص مستدامة في الأسواق الخارجية). وفي الفصل الموالي سنتطرق الى تحليل واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشرات التنافسية الدولية .

الفصل الثاني

تنافسية الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

في ظل التطورات التي شهدها العالم أصبح من الصعب على أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظرا للمصاعب والعراقيل التي ستواجهها وخاصة في ميادين التصدير و تدفقات رؤوس الأموال، لذلك أخذت الدول النامية في تبني السياسات الاصلاحية الرامية الى اعادة تأهيل هيكله اقتصادياتها و تهيئة البيئة الاستثمارية المواتية و الداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة و تدفقات رؤوس الأموال .

والجزائر بصفتها دولة نامية تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة و كسب مقومات وامكانات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية ، من خلال السعي الى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية أساسها التكنولوجيا والكفاءات البشرية القادرة على الابداع و الابتكار ، لذلك يأتي تحسين القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري، كأولوية اقتصادية ضرورية في الوقت الراهن .

ولمعرفة الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن ، سواء من خلال مؤشرات جزئية أو مؤشرات دولية سنقسم هذا الفصل ثلاث مباحث كما يلي :

☞ المبحث الاول: القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري.

☞ المبحث الثاني: المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري .

☞ المبحث الثالث: المؤشرات الموسعة لتنافسية الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول : القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري

لقد عرفت الجزائر اختلالا كبيرا سواء في الموازين الداخلية أم الخارجية، وهو ما استدعى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية من أجل العمل على خلق استقرار اقتصادي عن طريق إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزانية العامة للدولة كل هذه الجهود التي عملت عليها الجزائر لإعادة التوازن تحسن من قدرتها التنافسية. فالتنافسية مفهوم محدد يركز على التجارة الخارجية وعلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما أورده سابقا في تقرير التنافسية العربي وجاء أيضا في تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية، لذا رأينا أن نتناول في هذا المبحث تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري وواقع تنافسيته من ناحية الصادرات و قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

المطلب الأول : نظرة على تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري

تمكنت الجزائر تدريجيا من استعادة مؤشراتنا الاقتصادية الكلية منذ تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أملت عليها المؤسسات النقدية والمالية الدولية، على الرغم من أن هناك الكثير مما يمكن قوله بخصوص نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا وضعية الاقتصاد الوطني الحالية، فثمة حقيقة لا يمكن إغفالها وهي أن معطياتها تبقى غير ذات دلالة كبيرة اعتبارا للطابع الخاص للاقتصاد الجزائري، والذي بقي أسير مورد مالي وحيد وهو عائدات المحروقات مما جعله يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه سنحاول التعرض لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2007-2012 والمبينة في الجدول رقم (01-02) كما يلي :

الجدول رقم (02-01) مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري

البيان	الناتج الداخلي الخام	معدل نمو الناتج الداخلي (%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاحتياطات الدولية (مليون دولار)	السنوات
2007	9352,0	10	3,7	579,3	29,55	5,60	29,37	110,626	
2008	11043,7	18,1	4,9	999,5	36,99	5,58	64,58	143,544	
2009	9968,0	- 9,7	5,7	570,3-	4,86	5,41	72,63	149,347	
2010	11991,6	20,3	3,9	74-	15,33	5,45	74,39	162,915	
2011	14384,8	21,1	4,5	28-	20,14	4,40	76,05	183,122	
2012	15843,0	9,1	8.4	-	12,01	3,63	78,10	191,597	

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على: نشریات البنك الجزائري www.bank-of-algeria.dz، تاريخ زيارة الموقع: 2014-01-27، على الساعة 16:45.

من تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي خلال الفترة 2007 - 2012 الموجودة في الجدول أعلاه نجد ما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات التوازن الداخلي

بصفة عامة هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لعل أهمها حجم الطلب الكلي من طرف المتعاملين الاقتصاديين، معدل التضخم الذي يشير إلى تذبذب في المستوى العام للأسعار خلال مدة زمنية معينة ويعبر عن القدرة الشرائية للوحدة النقدية وحجم الطلب المتوقع عنده، رصيد الميزانية العامة للدولة الذي يعبر عن سياسة الإنفاق لديها وكذلك سياستها الضريبية، سوف نتناول أهمها في النقاط التالية:

1- الناتج الداخلي الخام للجزائر يتميز بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2012 حوالي 15843,0 مليار دج، وهو رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، فهو يتغير بتغير أسعار النفط وفي الاتجاه نفسه، وهذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر. كما تم تحقيق معدلات نمو موجبة، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى.

2- معدلات التضخم عادت لترتفع مجددا في السنوات الأخيرة منها، ابتداء من سنة 2007 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة

استكمالا للبرنامج الأول، إذ نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة، التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل 7,5% سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3,9% سنة 2010 ليرتفع مجددا سنة 2012 مسجلا بذلك نسبة 8.4%.

3-الميزانية العامة للدولة رصيدها كان موجبا على طول المدة محل الدراسة، ماعدا سنة 2009 و 2010 و 2011 لتسجل عجزا قدر ب 570,3 مليار التي عرفت فيهم بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية ونلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعا ما خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي

وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات الذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية، واليها المديونية الخارجية التي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض لتمويل التنمية حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المديونية في انخفاض مستمر خلال السنوات 2007 حتى 2012 حيث كانت قيمتها 5,60 مليار دولار لتصل إلى 3,63 مليار دولار و يعود هذا الانخفاض الكبير في الديون الخارجية الى سياسة تسريع تسديد الديون التي باشرتها الجزائر سنة 2004، وتعتبر سنة 2006 حاسمة هذه السياسة، سعر الصرف الذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقود الوطنية مقابل العملات الأجنبية، موضحة في ما يلي:

1-ميزان المدفوعات حقق فائضا مستمرا ومتزايدا حيث تعززت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر بشكل خاص سنة 2007 برصيد إجمالي لميزان المدفوعات قدر ب 28,55 مليار دولار وهي نتيجة جيدة مقارنة بالسنوات السابقة و واصل رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى 15,33 مليار دولار و 20,06 مليار دولار خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي. وهكذا تمكنت الجزائر من تحقيق استقرارا في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، الذي تحكمه ثلاثة معايير أساسية تتمثل في حجم احتياطي الصرف تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي والتحكم في المديونية الخارجية ثم تراجع تراجع ملحوظا سنة 2012 ليصل إلى 12 مليار دولار.

2- سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف استقرارا بالرغم من التذبذب الذي عرفه الدولار في السنوات الأخيرة اعتمادا على ما سبق يمكننا استنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، إذ عرفت الفترة ما بين سنة 2007 و 2011 استقرارا اقتصاديا سواء على المستوى الداخلي أو

الخارجي، وما يمكن تأكيده هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة و ستتلاشى بمجرد تراجع سعر النفط.

المطلب الثاني: الهيكل والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في الجزائر

للجزائر علاقات تجارية واقتصادية متنوعة خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي، تمتد إلى أغلب بلدان العالم وسيتم توضيح ذلك وفق البيانات العامة المتعلقة بهيكل التجارة الخارجية وبالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية على النحو التالي:

الفرع الأول: هيكل التجارة الخارجية

يقع هيكل الصادرات الجزائرية تحت هيمنة قطاع المحروقات حيث تمثل نسبة هذا القطاع ما يزيد عن 96% من إجمالي قيمة السلع المصدرة خلال العقد الأول من القرن الحالي وظلت الصادرات من المنتجات الأخرى بعيدة عن المأمول ولا تمثل إلا قيما هامشية من مجموع الصادرات، أما بالنسبة للواردات فتنقسم أساسا إلى أربعة مكونات أساسية تتمثل في السلع الغذائية، التجهيزات الصناعية والزراعية، السلع التجهيزية وأيضا المواد الاستهلاكية غير الغذائية، والجدول التالي يبين هيكل التجارة الخارجية للجزائر.

الجدول رقم (02-02) هيكل التجارة الخارجية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	القيمة التجارية	هيكل الواردات			هيكل الصادرات					
		المجموع	المواد الاستهلاكية	السلع التجهيزية	التجهيزات الصناعية	السلع الغذائية	المجموع	النسبة %	خارج قطاع المحروقات	النسبة %
2007	32532	27631	5243	8680	8754	4954	60163	2,21	1332	97,79
2008	39819	39479	6397	13267	12002	7813	79298	2,44	1937	97,56
2009	5900	39294	6145	15372	11914	5863	45194	2,36	1066	97,64
2010	16580	40473	5836	16117	12462	6058	57053	2,67	1526	97,33
2011	26242	47300	7944	13600	15951	9805	9306	2,90	2140	97,1-
2012	24376	46801	9955	14410	13453	8983	9246	3,33	2187	96,7-

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على: نشرات البنك المركزي www.bank-of-algeria.dz، تاريخ زيارة الموقع:

2014-01-27، على الساعة 20:20.

شهدت الصادرات الجزائرية خلال الفترة المدروسة تزايدا ملحوظا ومستمرًا بلغ ما يقارب 80 مليون دولار أمريكي سنة 2008 واستمرت في التزايد حيث وصلت سنة 2012 إلى 92 مليون دولار وهو ما لم تحققه الجزائر منذ الاستقلال، ويعود السبب في ذلك إلى الأرقام التاريخية التي وصلت إليها أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال السداسي الأول من نفس السنة. هذه الطفرة البترولية قابلها في الجهة الأخرى تزايد مستمر في الواردات الجزائرية التي لم تتوقف من الاتجاه في المنحى التصاعدي حتى في عز الأزمة المالية التي شهدها العالم سنة 2008 ، وذلك ان نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأت الجزائر تطبيقه بداية الألفية الثالثة والذي أن يحتاج أموال ضخمة خاصة فيما يتعلق بالسلع التجهيزية من أجل تطوير البنية التحتية للجزائر وتحقيق التنمية المرجوة من قبل السلطات. أما ما يخص الميزان التجاري الجزائري فقد شهد هو أيضا فائضا مستمرا ذو اتجاه متصاعد باستثناء سنة 2009 نجد انه سجل انخفاضا حادا في الفائض، حيث وصل إلى 5900 مليون دولار أمريكي وكان هذا الانخفاض نتيجة للأزمة المالية العالمية، والتي كان النفط الوسيلة الناقلة للأزمة إلى الجزائر نتيجة انخفاض سعر النفط عام 2009 ما أدى إلى انخفاض الفوائد التصديرية والتي تجلت في الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات، وذلك بالموازاة مع دخول الاقتصادات المتقدمة مرحلة الرواد وهو ما يؤدي مرة أخرى تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات. وسنة 2010 ارتفع بقيم ملحوظة نتيجة لارتفاع عائدات الصادرات من النفط، بسبب ارتفاع أسعار هذه السلعة الاستراتيجية، وزيادة الجزائر لإنتاجها من النفط خلال الفترة محل الدراسة.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية

إن التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية حسب المناطق الاقتصادية، يبين لنا أهم الأسواق للتجارة الخارجية من الصادرات والواردات السلعية التي تتعامل معها الجزائر. والجدول التالية تبين بعض البلدان التي لها مبادلات مع الجزائر.

1- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

وفقا للجدول رقم (02-03) نجد أن الواردات الجزائرية تتوزع حسب المناطق الجغرافية كما يلي:

الجدول رقم (02-03) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2007-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

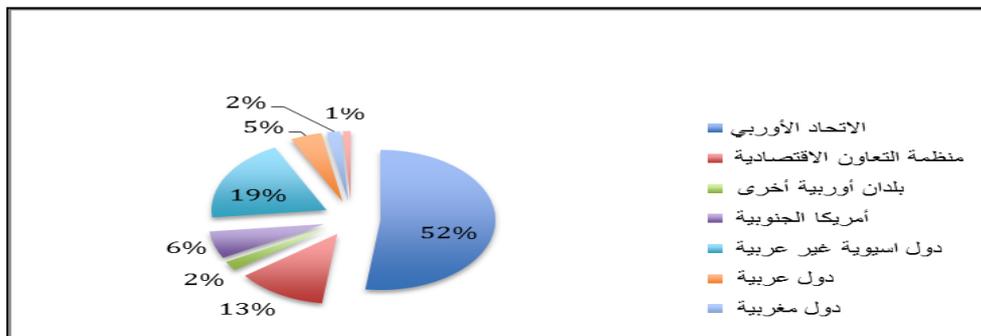
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاتحاد الأوربي	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28582
منظمة التعاون الاقتصادية	5363	7245	6435	6519	6219	6160	6958
بلدان أوربية أخرى	715	659	728	388	579	1652	1213
أمريكا الجنوبية	1672	2179	1866	2380	3931	3590	3468
دول اسبوية غير عربية	4318	6916	7574	8200	8873	9538	10596
دول عربية	621	705	1089	1262	1760	1555	2416
دول مغربية	284	395	478	544	691	807	1023
دول افريقية	231	395	350	396	578	741	596
المجموع	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الموقع الخاص بالمديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz ، تاريخ زيارة

الموقع: 25-04-2014، 13:20.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (02-03) في الشكل البياني رقم (02-01)

أهم الدول المصدرة للجزائر سنة 2013



المصدر: من إعداد الطالبة ، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02 - 03).

من خلال الجدول رقم (02-03) والشكل البياني رقم (02-01) الشركاء المومنين للجزائر لم يتغيروا بشكل كبير، إذ تبقى دول الاتحاد الأوربي هي الممون الرئيسي بنسبة 52 % بحكم القرب الجغرافي، والواقع التاريخي منذ القدم بالإضافة إلى التعاون الذي يجمعهما في إطار الشراكة الاورو متوسطية. ثم تليها الدول الآسيوية بنسبة 19 % وتتبعها منظمة التعاون الاقتصادي بنسبة 13 %، ثم تأتي أمريكا الجنوبية بنسبة 6 % أما البلدان العربية بنسبة 5 % ضمن المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

الجدول رقم (02-04) أهم الشركاء في واردات الجزائر سنة 2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

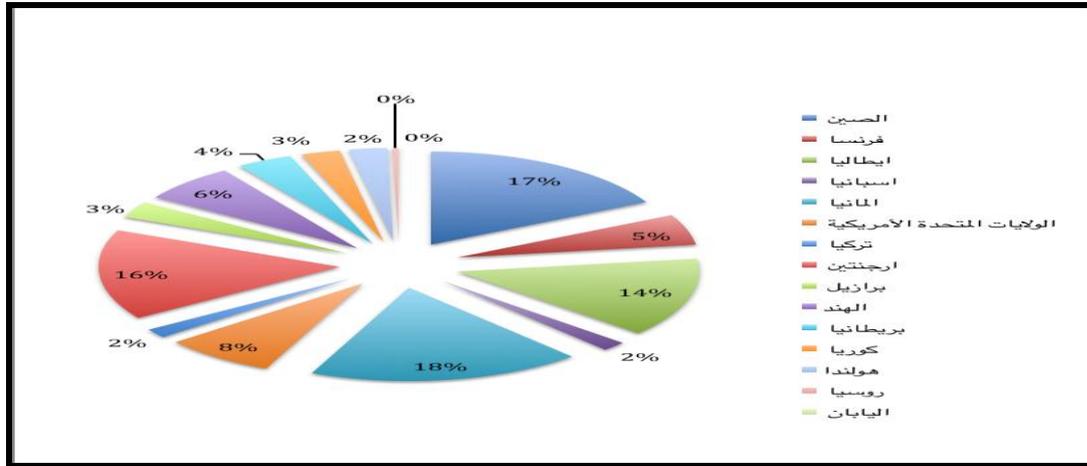
المرتبة	الدول	القيمة	المرتبة	الدول	القيمة	المرتبة	الدول	القيمة
1	الصين	6820	6	وم أ	2355	11	بريطانيا	1175
2	فرنسا	6250	7	تركيا	2075	12	كوريا	1123
3	ايطاليا	5646	8	أرجنتين	1737	13	هولندا	1119
4	اسبانيا	5078	9	برازيل	1132	14	روسيا	1017
5	المانيا	2863	10	الهند	1305	15	اليابان	1001
				85254		المجموع		

المصدر: من اعداد الطالبة، بالاعتماد على الموقع الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz، تاريخ زيارة

الموقع: 2014-04-25، 13: 15.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (02-04) في الشكل البياني رقم (02-02) لأهم الشركاء في واردات الجزائر سنة 2013

الشكل البياني رقم (02-02) أهم الشركاء في الواردات الجزائرية سنة 2013



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-04).

من خلال الجدول و الشكل البياني السابقين نجد أن أهم الدول الممونية التي تحتل المراتب الأولى:

1- الصين: بمبلغ 6820 مليون دولار أمريكي ما يعادل 18 % من إجمالي الواردات والمتمثلة في الآلات والأدوات الكهربائية، الجرارات والسيارات، والأقمشة .

2- فرنسا: بمبلغ 6250 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 17 % من إجمالي الواردات، والتي تتمثل أساسا في الآلات والأجهزة، السيارات، العربات الصناعية، المنتجات الصيدلانية، الحبوب.

3- إيطاليا: بمبلغ 5646 مليون دولار أمريكي ما يعادل 16 % من إجمالي الواردات، والمتمثلة في الآلات والأجهزة.

4- إسبانيا: بمبلغ 5078 مليون دولار أمريكي ما يعادل 14 % من إجمالي الواردات، تتمثل أساسا في المنتجات الصيدلانية، الورق المقوى، الأجهزة والآلات.

2- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

وفقا للجدول رقم (02-05) نجد الصادرات الجزائرية تتوزع على مختلف المناطق الجغرافية في العالم كمايلي:

الجدول رقم (02-05) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة 2007-2013

الوحدة: مليار دولار أمريكي

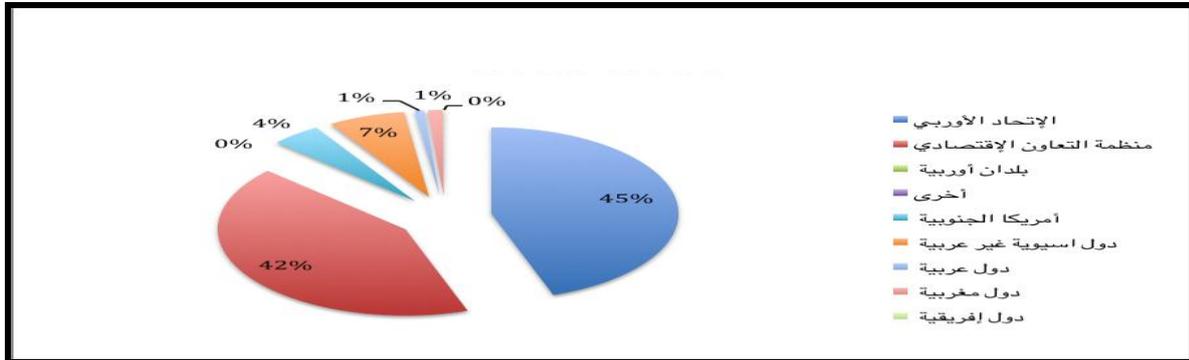
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البلد							
الإتحاد الأوروبي	26833	41246	23186	28009	37307	39797	42773
منظمة التعاون الاقتصادي	25387	28614	15326	20278	24059	20029	12202
بلدان أوروبية أخرى	7	10	7	10	102	36	51
أمريكا الجنوبية	2596	2875	1841	2620	4270	4228	2965
دول اسيوية غير عربية	4004	3765	3320	4082	5168	4683	4241
دول عربية	479	797	564	694	810	958	869
دول مغربية	760	1626	857	1281	1586	2073	2749
دول إفريقية	42	365	93	79	146	62	67
المجموع	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الخاص بمديرية الجمارك www.douane.gov.dz، تاريخ زيارة الموقع :

2014-04-28 ، 23:45 .

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (02-05) في الشكل البياني رقم (02-03) لأهم الدول المصدرة للجزائر ضمن مجموعات دولية

الشكل البياني رقم (02-03) أهم الدول المصدرة للجزائر ضمن مجموعات دولية للفترة 2007 - 2013



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-05).

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم (02-05) والشكل البياني رقم (02-03) نلاحظ تصنيف صادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية، أن الاتحاد الأوربي يشغل موقعا مهما بنسبة 45%، وتليها منظمة التعاون الاقتصادي بنسبة 42% والدول الآسيوية غير العربية بنسبة 7%، وأميركا الجنوبية 4%، أما الدول العربية فكانت نسبتها 1%. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن بحكم الموقع الجغرافي و كذا الروابط التاريخية المتينة قد ساعد ذلك بشكل كبير في تطوير علاقتها التجارية مع الجزائر، في حين يبقى التعامل مع الدول العربية ضئيلا وتعاني من ضعف مبادلاتها البينية.

ويبقى الهدف من دراسة النمط الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية في شقيه المتعلقين بالصادرات والواردات لمعرفة أن مبادلات الجزائر مرتكزة في شقيها استيرادا و تصديرا على دول الاتحاد الاوربي.

المطلب الثالث: القدرات التنافسية للصادرات الجزائرية

تتحدد القدرة التنافسية لصادرات بلد ما بمقارنة نسبة مجموعة سلعية معينة من الصادرات إلى إجمالي الصادرات، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة في دولة ما مقارنة مع دول أخرى يمكن حينئذ القول أن هذه الدولة تحوز قدرة تنافسية كبيرة بالنسبة لهذا القطاع من صادراتها.

الفرع الأول: حوصلة عامة للصادرات الجزائرية

تبقى المحروقات تتصدر أهم مبيعات الجزائر نحو الخارج بمبلغ 70,58 مليار دولار أمريكي، أي ما تعادل 98,38% من الحجم الكلي للصادرات خلال سنة 2012، مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا قدره 6% مقارنة مع عام 2011، حيث بلغت إجمالي إيرادات الجزائر من المحروقات خلال سنة 2013 مبلغ 54852 مليار

دولار أمريكي. وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل، خلال سنة 2013 بنسبة 2,83% فقط من الحجم الكلي، أي ما يعادل 145 مليون دولار أمريكي.

يمكن توضيح توزيع صادرات الجزائر على المناطق الاقتصادية الخارجية في الجدول رقم (02-06) كما يلي:

الجدول رقم (02-06) أهم زبائن الجزائر سنة 2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

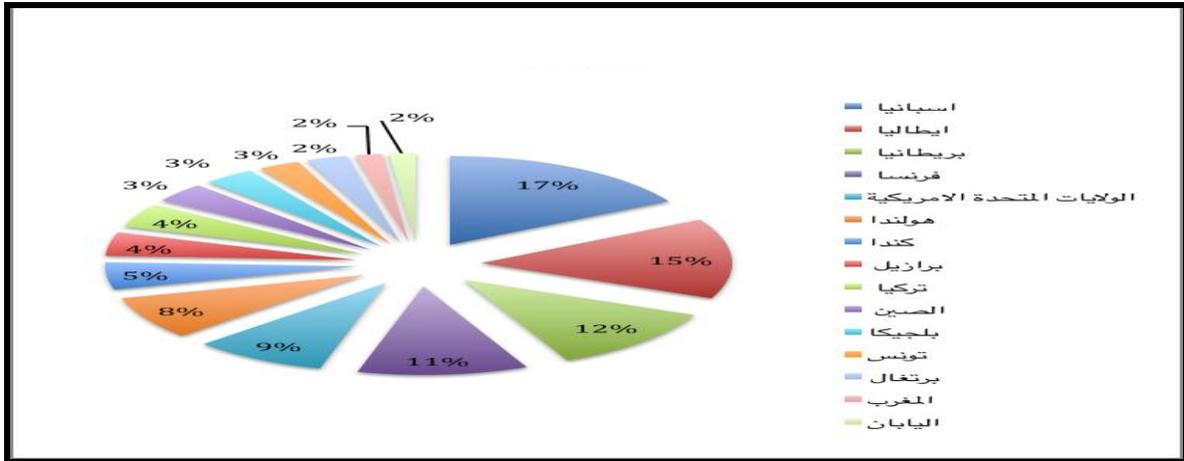
المرتبة	الدول	القيمة	المرتبة	الدول	القيمة	المرتبة	الدول	القيمة	
1	اسبانيا	10332	6	هولندا	4818	11	بلجيكا	2047	
2	ايطاليا	9006	7	كندا	3051	12	تونس	1647	
3	بريطانيا	7193	8	البرازيل	2658	13	البرتغال	1602	
4	فرنسا	6741	9	تركيا	2657	14	المغرب	1051	
5	و م أ	5334	10	الصين	2179	15	اليابان	1037	
					المجموع	65917			

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz، تاريخ زيارة

الموقع: 29-04-2014، 10:00.

يمكن ترجمة أرقام الجدول رقم (02-06) في الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (02- 04) أهم زبائن الجزائر سنة 2013



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-06)

تتصدر إسبانيا قائمة أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2013 بمبلغ 10332 مليون أمريكي أي بنسبة 17 % ثم تليها كل من:

- 1- إيطاليا بمبلغ 9006 مليون دولار أمريكي بنسبة 15 % من إجمالي الصادرات .
 - 2- بريطانيا بمبلغ 7193 مليون دولار أمريكي بنسبة 12 % ، تليها فرنسا بمبلغ 6741 مليون دولار أمريكي بنسبة 11 % من إجمالي الصادرات .
 - 3- الولايات المتحدة الأمريكية حيث جاءت في المرتبة الخامسة سنة 2013 بمبلغ 5534 مليون دولار بنسبة 9 % بعد ان كانت في المرتبة الاولى في قائمة أهم زبائن الجزائر سنة 2012 .
 - 4- هولندا بمبلغ 4818 مليون دولار أمريكي بنسبة 8 % .
 - 5- كندا بمبلغ 3051 بنسبة 5 % .
 - 6- البرازيل وتركيا بمبلغ 2658 و 2657 على التوالي بنسبة 4 % .
 - 7- الصين و بلجيكا و تونس بالمبالغ 2179، 2047، 1647 على التوالي بنسبة 3 %.
 - 8- البرتغال و المغرب و اليابان وكانت نسبتهم 2 % من إجمالي الصادرات الجزائرية.
- وعليه فانه حسب التحليل يظهر أن دول الإتحاد الأوربي هي التي تستحوذ على أكبر نسبة من الصادرات 47% و أغلب هذه الصادرات عبارة عن نفط .

الفرع الثاني: تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2007-2013

بدراسة معدلات نمو الصادرات الجزائرية لفترة محددة يمكن أن نعرف القدرة التنافسية لصادراتنا الوطنية والجدول الموالي يبين مساهمة السلع المصدرة في الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2007-2013

الجدول رقم (02-07) التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2007-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	النسبة %												
الطاقة	59605	97.85	77192	97.53	44411	97.60	56143	97.20	71662	97.10	70571	96.99	32336	96.44
المواد الغذائية	92	0.15	121	0.15	113	0.25	305	0.53	356	0.48	313	0.43	252	0.75
المواد الأولية	153	0.25	340	0.43	170	0.37	165	0.29	160	0.22	167	0.23	63	0.19
المواد نصف مصنعة	988	1.68	1390	1.76	692	1.52	1089	1.89	1583	2.03	1660	2.28	853	2.54
التجهيزات الفلاحية	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0	-	0
التجهيزات الصناعية	44	0.07	69	0.09	25	0.05	27	0.05	35	0.05	30	0.04	17	0.05
السلع الاستهلاكية	34	0.06	34	0.04	49	0.11	33	0.06	15	0.02	16	0.02	10	0.03
المجموع	60916	-	79146	-	45460	-	57762	-	73811	-	72757	-	33531	-
الصادرات خارج المحروقات	1132	2.15	1937	2.47	1066	2.34	1526	2.80	2149	2.90	2062	3.01	2165	3.56

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشریات البنك المركزي www.bank-of-algeria.dz، تاريخ زيارة الموقع :

2014-01-29، على الساعة 21:15.

من خلال الجدول رقم (02-07) نلاحظ أن بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2007-2013 تميزت بتركيز دائم لبند المحروقات (الطاقة) في حدود تزيد قليلا عن 97% خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغت قيمتها 60916 مليون دولار سنة 2007 و 79146 سنة 2008 لتسجل انخفاضا سنة 2009 بقيمة 45460 بسبب الأزمة التي أثرت على أسعار البترول، ليعاود الارتفاع خلال السنوات 2010 و 2011 بقيمة 57762 و 73811 مليون دولار على التوالي، ثم انخفضت سنة 2013 إلى 33531 مليون دولار أمريكي. هذه النتيجة تعطي أملا كبيرا لكن سرعان ما يتلاشى الأمل إذا ما قمنا بتفحص مساهمة السلع في تركيبة هذا التطور حيث تشكل المنتجات المصدرة بالأساس بعد المحروقات كلا من المواد نصف المصنعة بمعدل يتراوح بين 1,68 و 2,54 من سنة 2007 حتى 2013 من إجمالي الصادرات، ثم المواد الأولية بمعدل متوسط 0,28%، وبالتالي

قطاع المحروقات مستحوذ على أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات، وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات وبعكس بالمقابل الضعف الهيكلي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، أما بالنسبة لهذه الأخيرة فقد سجلت ارتفاعا من 1132 مليون دولار سنة 2007 الى 1937 مليون دولار سنة 2008 واستمرت في التزايد إلى أن وصلت إلى ما قيمته 2165 مليون دولار أمريكي سنة 2013 ومنه نستنتج ملاحظتين أساسيتين:

- ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني أثناء التصدير، نظرا لضعف معدلات التصدير خارج المحروقات.
- ضعف ديناميكية النشاط الاقتصادي في الإنتاج خارج المحروقات.

ويمكن القول أن ذلك سببه عجز الجهاز الإنتاجي عن توفير عرض قابل للتصدير وهذا ما تؤكدته الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في السعي إلى تقليص التبعية شبه الكلية لقطاع المحروقات والرغبة في رفع العائدات خارج قطاع المحروقات، فعلى الرغم من الانتعاش المستمر للصادرات من المواد الغذائية والمنتجات نصف المصنعة إلا أن النسب المحققة تبقى متواضعة، إما بالنسبة للتجهيزات الفلاحية أو الصناعية والاستهلاكية، فقد ظلت تتقهقر خاصة بالنسبة للتجهيزات الفلاحية التي حققت إيرادا معدوما في كل السنوات محل الدراسة وهذا يؤكد على أن المواد المصدرة من قبلها لا تتمتع بأي من المزايا التنافسية .

الفرع الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر

من خلال دراستنا للبنية السلعية للصادرات الجزائرية وجدنا أن الصادرات من المحروقات تفوق في الغالب 97 % من إجمالي الصادرات وبالتالي هناك أسباب أو مشاكل للتصدير خارج المحروقات ويمكن إجمالها في ما يلي:

1- المشاكل على المستوى الجزئي:¹

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح و الأفراد؛
- تطبيق عشوائي وغير منظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛
- عدم توفر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي ترتبط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛

¹ وصاف سعدي، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 01، 2002، ص ص 12 -

- هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة منها تحرير التبادلات التجارية ، التطور التكنولوجي و الإعلام و الاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مستوى الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة وبدعم من منظمات سليفة المنظمة العالمية للتجارة ؛

- كل هذه التراكمات السلبية مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق بتدني جودة منتجاتها ، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الاجنبية إلى الجزائر تدريجيا في مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية .

2- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:¹

- غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك و التداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية ؛

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير؛

- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني ؛

- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي سبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

3- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي و التشريعي:²

- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي ؛

- سوء استخدام و توجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات ؛

¹ عائشة خلوفي وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر ، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي ، جامعة سطيف ، 11-12 مارس 2013 ، ص 15.

² مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) ، تخصص تجارة دولية ، جامعة غرداية ، 2011، ص 75.

-ارتفاع تكاليف النقل الدولي و عجز خدمات التصدير المتخصصة لذلك و التي تعتبر أداة أساسية و ضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عنه التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير، بسبب عدم انتظام برامج توجيه الرحلات ونقص الخطوط الموجهة للتصدير وعدم تخصيص بعض أرصفة الموانئ للعمليات التصديرية فقط ؛

-عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية؛

-عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، فالمؤسسة التي تريد التصدير تعترضها عمليا إشكالية كبيرة ذات طابع استراتيجي، قبل القيام بتحديد الوسائل ووضعها حيز التطبيق .

مما سبق يمكن القول أن الجهاز الانتاجي للاقتصاد الجزائري يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية في الاسواق المحلية و الخارجية .

المطلب الرابع : القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من حيث مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الجزائر جاهدة إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تعمل على إصلاح بيئتها التشريعية والاقتصادية والمالية، وكل ما من شأنها أن يساهم في تحفيز المستثمرين الأجانب، وبفضل ذلك نجحت في تحقيق مستويات مقبولة من هذه التدفقات.

الفرع الأول: تطور مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

لم تكن الانطلاقة الفعلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلا مع عام 1996، فقبل التاريخ ولسنوات عديدة، لم يكن هناك استثمارات أجنبية محققة على أرض الواقع، ويعود السبب في ذلك إلى السياسة الجزائرية الحذرة اتجاه هذا النوع من الاستثمارات، والجدول الموالي يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1996-2012 .

الجدول رقم (02-08) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1996-2012

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	0,270	0,260	0,501	0,507	0,438	1,196	1,065	0,634	0,0882	1,081	1,790	1,662	2,649	2,760	2,291	2,72	1,70

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz، تاريخ زيارة

الموقع: 29-01-2014، 17:10.

نرى بأن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر في تطور مستمر، خصوصا ما حصل سنة 2008 - 2009 فقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة و ذلك لأن الجزائر أغلب استثماراتها محققة من قطاع المحروقات إلا أن السنوات الأخيرة تشهد نوعا من التوازن القطاعي ففي سنة 2011 حققت ما قيمته 2,72 مليار دولار وتدل هذه النتيجة على مدى تحسن جاذبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب. والجدول التالي يوضح بعض المشاريع المصرح بها خلال الفترة 2007-2013.

الجدول رقم (02-09) المشاريع الاستثمارية المصرحة للفترة 2007-2013

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
2007	4323	8,12	654665	8,11	87983	10,31
2008	6687	12,57	1325064	16,41	92005	10,78
2009	7594	14,27	462679	5,73	68774	8,06
2010	6386	12,00	395292	4,90	64091	7,51
2011	6434	12,09	1335448	16,54	128491	15,06
2012	6919	13,00	776530	9,62	83210	9,75
2013	8895	16,72	1716136	21,26	148943	17,45
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz، تاريخ زيارة

الموقع: 28-04-2014، على الساعة 17:30

يوضح الجدول رقم (02-09) حصيلة تطور المشاريع الاستثمارية منذ سنة 2007 الى غاية 2013، عدد المشاريع في تزايد مستمر، حيث سجلت 4323 مشروع استثماري سنة 2007 أي بنسبة % 8,12 بمبلغ 654665 مليون دينار جزائري وهذا ما وفر 87983 منصب شغل، أما سنة 2008 فكان عدد المشاريع المصرح بها 6687 مشروع حيث تطلبت 1325064 مليون دينار جزائري وقادت هذه المشاريع الى ارتفاع عدد الوظائف الى 92005 وظيفة، سنة 2009، 2010، كانت نسبة الاستثمارات % 14,27، % 12 على التوالي، لكن قابلها انخفاض في عدد الوظائف خلال هذه السنوات بـ 68774، 64091 لتعاود الارتفاع مجددا سنة 2011 بـ 6434 مشروع استثماري ليساهم بزيادة عدد الوظائف 128491 وظيفة و بالتالي ارتفاع بنسبة % 7,55 مقارنة بسنة 2010، لكن تعتبر سنة 2013 هي سنة الاستثمارات خلال فترة الدراسة حيث سجلت 8895 مشروع بنسبة % 16,72 بمبلغ 1716136 وهذا أدى الى زيادة ملحوظة في عدد مناصب الشغل مقارنة بسنة 2012 حيث ارتفعت عدد الوظائف من 83210 وظيفة سنة 2012 الى 148943 بنسبة

17,45% وهي أكبر نسبة شهدتها فترة الدراسة . نستنتج أن الاستثمار يؤدي الى زيادة عدد مناصب الشغل وهذا يلعب دورا مهما في القضاء على ظاهرة البطالة والتخفيف من حدتها .

الفرع الثاني: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر، على ثمان قطاعات أساسية كما يلي:

الجدول رقم (02-10) توزيع الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات للفترة 2002-2013

الوحدة: مليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%
الزراعة	8	1,71	4747	0,23
البناء	75	16,03	48345	2,39
الصناعة	260	55,56	1301291	64,35
الصحة	6	1,28	13573	0,67
النقل	17	3,63	12127	0,60
السياحة	9	1,92	445592	22,04
الخدمات	92	19,66	107049	5,29
الاتصالات	1	0,21	89441	4,42
المجموع	468	100	2022164	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz ، تاريخ زيارة الموقع: 28-04-2014، على الساعة 17:40.

من خلال الجدول رقم (02-10) نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتوزع على عدد القطاعات الاقتصادية الوطنية، حيث يحتل قطاع الصناعة وقطاع الخدمات مكان الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة، والتي يبلغ نسبتها 56,55% و 19,15% على التوالي. إن هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية، خاصة في قطاع المحروقات إضافة الى بعض الانشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية، لم تحض قطاعات الزراعة، الأشغال العمومية والصحة بالمستويات المرغوبة رغم أهميتها فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 1,71% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة، في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 9 مشاريع بما نسبته 22,04% من المبالغ المالية المقررة.

الفرع الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد الوطني

سجلت الجزائر معدلات نمو إيجابية في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك بالأساس إلى الطفرة المسجلة في أسعار النفط في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناجمة عن تطبيق إصلاحات التعديل الهيكلي، ومن أجل معرفة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر نستعرض الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-11) العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2012-2007

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج الداخلي الخام	9 352,9	11043.7	9 968,0	11991,6	14519,8	15843,0
الاستثمار الأجنبي المباشر	132,0459	210,4631	219,2820	182,0199	216,1040	135,0650
النسبة	0,014	0,019	0,021	0,015	0,014	0,008

المصدر: www.bank.alger.dz و www.andi.dz، تاريخ زيارة الموقعين: 20-02-2014، على الساعة 18:30.

إن أهم تطور فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة كان سنة 2009 سواء من حيث نسبته إلى الناتج الداخلي الخام أو قيمته و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في هذه السنة، حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 2.9 مليار دولار وبحصة 2%، 6 حسبما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012-2013، و شهد هذا العام اتباع منهجية جديدة كليا في رصد مناخ الاستثمار وجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر في المرتبة 13 عربيا و82 عالميا، بعد المغرب و مصر وبالتالي مازالت متأخرة من حيث رصد الاستثمار.

الفرع الرابع: المؤشرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نرصد ذلك من خلال المؤشرات التالية:

1- مؤشر تقييم المخاطر القطرية

ويشمل المؤشرات التالية:

-المؤشر المركب للمخاطر القطرية:¹

المؤشر المركب للمخاطر القطرية يصدر شهريا عن مجموعة الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 إذ يقوم هذا المؤشر على أساس مجموعة من المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل المخاطر السياسية، والمخاطر الاقتصادية والمالية، والحرية الاقتصادية، وهو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية. حيث نسبة هذه المؤشرات من المؤشر المركب كما يلي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب)

- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب)

- مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 % من المؤشر المركب)

يقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية للدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي:

الجدول رقم (02-12) المؤشر المركب للمخاطر القطرية

النسبة	درجة المخاطرة
من 0 إلى 49,9	دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا
من 50 إلى 59,9	دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة
من 60 إلى 69,9	دول ذات درجة مخاطرة معتدلة
من 70 إلى 79,9	دول ذات درجة مخاطرة منخفضة
من 80 إلى 100	دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص 157.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010، ص 156.

و هذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه و الجدول التالي رقم (02-13) يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الجدول رقم (02-13) وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للمدة 2002-2010

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
درجة مخاطرة الجزائر	63,8	65,8	75,5	77,3	77,8	78,5	76,8	80,76	72,0

المصدر : ربحان الشريف وهيام لمياء، دور المناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة ، العدد 32، 2013، ص 40.

من خلال الجدول رقم (02-13) نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال السنوات من 2002 إلى 2010، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار، ولم تتغير حالتها حيث بقيت الجزائر مصنفة ضمن الدول ذات درجة مخاطر منخفضة في تقرير مناخ الاستثمار سنة 2011 و 2012 .

- مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية:¹

يصدر مرتين سنويا، عن مجلة "اليورمني" ويقيس المؤشر قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتمويل الأرباح، وصنفت الجزائر بحسب هذا المؤشر بنهاية عام 2009 ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة، في حين حصلت على درجة مخاطر معتدلة سنة 2012.

- مؤشر الانستيويتيوشنال أنفستور للتقويم القطري:²

تصدره مجلة "الانستيويتيوشنال أنفستور" منذ عام 1998، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسح استقصائية يتم الحصول عليها من كبار رجال الاقتصاد، والمحللين في البنوك العالمية والمؤسسات المالية الكبرى، وقد صنفت الجزائر عام 2009، 2010 ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة إلى جانب كل من ليبيا والأردن ومصر وتونس.

- مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية :

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011، ص 21 .
² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت، 2009، ص 166.

يقيس هذا المؤشر المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود ويضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة ضمنها 17 دولة عربية، وجاء تصنيف الجزائر ضمن الدول ذات درجة مخاطر مرتفعة في تقرير مناخ الاستثمار لـ سنة 2006 ، 2009 ، أما في تقرير 2010 فتصلت على درجة شبه مرتفعة بجانب كل من سوريا و ليبيا ، وفي سنة 2011 و 2012 حصلت على درجة مخاطر معتدلة .

- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي و بالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق. وتصنف الدول الى مجموعتين رئيسيتين، مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تنفرع الى أربعة فروع من A1 إلى A4 ، ومجموعة المضاربة ويشار إليها بالأحرف D،C،B ويغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية وقد صنفت الجزائر وفق هذا المؤشر ضمن الدول ذات الدرجة الاستثمارية (A) خلال السنوات 2006 حتى 2012 .

2-مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر هذا المؤشر سنويا عن معهد "هيرتج فاونديشين" بالتعاون مع صحيفة "ول ستريت جورنال" منذ عام 1995، يستخدم لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد، على أساس أن الحرية الاقتصادية هي السبيل الوحيد الى النمو والرخاء والرفاهية ويعتمد هذا التقرير في تحليله على العوامل الأكثر تأثيرا في النمو الاقتصادي وهي السياسة التجارية، العبء المالي للحكومة، درجة تدخل الحكومة، السياسة النقدية، الاستثمارات الأجنبية وضع البنوك والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية، التشريعات والاجراءات، أنشطة السوق السوداء.¹

الجدول رقم (02-14) مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2007-2012

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة	5 ,14	4,95	4,97	5 ,01	4,71	5,32
المرتبة	130/141	130/141	131/141	137/144	143/152	143/152

المصدر: تقرير الحرية الاقتصادية العالمي، 2013، ص17، بالاعتماد على www.freetheworld.com

تاريخ زيارة الموقع: 11.05.2014، 02:00.

¹ نبيل حشاد، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي ، دار ايجي للنشر، مصر، 2006، ص 227.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-14) أن الجزائر كانت دائما في مراتب متدنية، حيث تحصلت على 5,14 ، 4,95 ، 4,9 نقطة من أصل 10 سنة 2007 ، 2008 ، 2009 على التوالي، وحلت المرتبة 130 من أصل 141 دولة ثم أخذت منحى تصاعديا عام 2010 بـ 5,01 نقطة، لتعاود الانخفاض مجددا سنة 2011 إلى 4,71 نقطة لذلك فتقييم 2012 هو الأفضل في تاريخ الجزائر،

لكنه مقارنة بالتطور الذي حصل في معظم دول العالم في مجال تحرير الاقتصاد و تسهيل إجراءات الاستثمار فإن ترتيبها متدهور وهذا نتيجة تدنية العوامل العشرة المذكورة سابقا.

3- مؤشر الشفافية

تصدر سنويا منظمة الشفافية الدولية، والتي تأسست سنة 1993 في ألمانيا ، لتعكس مدى تفشي الفساد في الدولة وتأثيره في مناخ الاستثمار كأحد معوقاته، وتعرف المنظمة عدم الشفافية أو الفساد على أنه استغلال المناصب العامة لتحقيق المصالح الخاصة، ويتراوح التقييم بين 10 درجات (شفافة جدا) وصفر (فاسدة جدا) والرصيد(5,0) خطأ فاصلا بين الدول التي تعاني والدول التي لا تعاني مشكلة فساد خطيرة.¹ لقد غطى المؤشر سنة 2012 176 دولة، وحسب تقارير المنظمة كان تصنيف الجزائر كما يلي:

الجدول رقم (02-15) مؤشر الشفافية الدولية للجزائر خلال الفترة 2007-2012

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النسبة	3	3,2	2,8	2,9	2,9	6
المرتبة	99	92	111	105	112	94

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، بالاعتماد على www.transparency.org ، تاريخ زيارة الموقع 11.05.2014 ، 03:01.

من خلال الجدول رقم (02-15) نلاحظ أن الجزائر تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية أي بدرجات فساد عالية خاصة خلال السنوات 2009 ، 2010 ، 2011 ، أما سنة 2012 فلقد سجلت تحسنا ملحوظا حيث انتقلت من الرتبة 112 وبقيمة 2,9 إلى الرتبة 94 بقيمة 6، لأن الجزائر قامت في هذا الصدد ولأول مرة باستحداث وزارة مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية بموجب التعديل الوزاري استجابة من رئيس الجمهورية لطلبات المجتمع المدني

¹ إكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر ، 2011، ص 267.

و ذلك بهدف القضاء على آفة البيروقراطية الحاضنة للفساد الاداري،¹ وهذا ما يترجم حرصها على مكافحة كل أشكال الفساد لأن مكافحته و التحكم في مصادره من شأنه أن يحسن نظرة المجتمع الدولي لمناخ الأعمال في الجزائر وبالتالي يشجع على جلب الاستثمارات الأجنبية والقطاع الخاص والوطني على القيام باستثمارات منتجة وهو ما يسمح بتحقيق تنمية مستدامة.

¹ جريدة صوت الأحرار ، www.sawt- alahrar.net ، 2014-05-25.

المبحث الثاني : المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري

استعمل الاقتصاديون في قياس التنافسية الوطنية نوعين من المؤشرات، الأولى مؤشرات جزئية تعتمد على معايير ومتغيرات كمية ونوعية تغطي جوانب التنافسية المتعددة كالإنتاجية، أداء التجارة الخارجية، وسعر الصرف... الخ، بالإضافة إلى المؤشرات المركبة التي يتم الحصول عليها من خلال تجميع المؤشرات الجزئية ولهذه المؤشرات فائدة جلية عند متخذي القرار ورسمي السياسات والمستثمرين، إذ تبين نقاط القوة والضعف للدولة من خلال علاقتها بالمؤشرات موضع التحليل، وهو ما يساعد في فهم الأوضاع المقارنة ويتيح فرصة رسم السياسة التنافسية للمستقبل، وفي ما يلي أهم المؤشرات الجزئية التي تقيس تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: نمو الدخل للأفراد و مستوى المعيشة للأفراد الجزائريين

كما أوردنا سابقا فإن أهم المؤشرات المقترحة لقياس التنافسية الوطنية، هي تلك المتعلقة بنمو الدخل الحقيقي للأفراد، إضافة إلى النتائج التجارية للبلد، وكذا أسعار الصرف وتأثيرها على الصادرات.

قدر إجمالي الناتج المحلي لكل ساكن في الجزائر عام 2013 بـ 5,438 مليون دولار أمريكي، وانخفض بنسبة 0,19% مقارنة بسنة 2012، وهذا نتيجة الانخفاض الذي عرفته العملة الوطنية مقابل الدولار، والجدول التالي يبين التطور في الناتج المحلي لكل فرد خلال الفترة : 2007 - 2013.

الجدول رقم (02-16) إجمالي الناتج المحلي لكل ساكن في الجزائر خلال الفترة 2007-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	3,987	4,944	3,886	4,481	5,428	5,448	5,438
التغير %	13,61	24,00	-21,39	15,30	21,14	0,38	-0,19

المصدر: <http://ar.knoema.com/atlas> ، تاريخ زيارة الموقع :

2014-05-08، على الساعة 14:20.

من خلال الجدول رقم (02-16) نلاحظ أن الناتج المحلي لكل ساكن في تطور مستمر إلا في سنة 2009 نتيجة تأثير العملة الوطنية بالدولار خلال الأزمة العالمية وبعدها رجح ليتزايد، حيث انتقل سنة 2009 من 3,886 مليون دولار أمريكي إلى 5,448 مليون دولار أمريكي سنة 2012 .

كما أن معدلات البطالة المعلن عنها رسميا في تراجع مستمر، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-17) وضعية البطالة في الجزائر للفترة 2007-2013

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8
التغيير	10,24	-17,84	-10,29	-2,3	0,10	10,32	-10,32

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الاحصاء بالاعتماد على WWW.ONS.COM، تاريخ زيارة الموقع:

2014-05-10، على الساعة 17:09.

إن تراجع معدلات البطالة وارتفاع نمو الناتج المحلي للفرد، يعود في الواقع الى الجهود المبذولة من طرف مؤسسات تشغيل الشباب ك ANSEJ و ANGEM في توفير مناصب شغل للشباب وكذا الحد من ظاهرة البطالة وكذلك يعود الى ارتفاع مستويات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية المسجلة كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (02-18) التقسيم القطاعي لنمو الناتج المحلي الحقيقي للفترة 2007-2013

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المحروقات	97,79	97,56	97,64	97,33	97,1	96,67	96,13
قطاع خارج المحروقات	2,21	2,44	2,36	2,67	2,90	3,33	3,87
نمو اجمالي الناتج المحلي	3	2	2	4	3	3	2,7

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على www.bank-of-algeria.dz، تاريخ زيارة الموقع:

2014-04-27، على الساعة 23:30.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة قطاع المحروقات في تناقص لكن بنسب طفيفة جدا حيث كانت أعلى نسبة شهدها هذا القطاع هي سنة 2007 بقيمة 97,79 وادنى قيمة هي 96,13 سنة 2013 مقابل نسبة قطاع خارج المحروقات الذي كانت نسبته 2,21 سنة 2007 و ارتفع الى 3,87 سنة 2013. لكن رغم الجهود المبذولة الا أن قطاع المحروقات يبقى هو المسيطر، اما معدلات نمو اجمالي الناتج المحلي فهي متذبذبة طوال فترة الدراسة حيث سجلت أعلى قيمة لها 4 % سنة 2010 وادنى قيمة 2% وهي معدلات متدنية جدا وبالتالي تبقى ظاهرة الفقر في الجزائر واقعا حقيقيا ومعاشا لا يمكن إنكاره، فالإحصائيات وتقارير العديد من الهيئات الدولية كالبنك

العالمي وصندوق النقد الدولي تؤكد أن 25% من سكان الجزائر يعيشون تحت مستوى الفقر لذلك فإن المؤشرات الخاصة بمستويات معيشة الأفراد ورفاهية المواطنين تبقى ضعيفة، والتحسين الطفيف الذي رأيناه يدل فقط على انفراج أو بداية تحسن في الأوضاع المعيشية، ومما سبق فإن التحسن التدريجي في تنافسية الاقتصاد الجزائري يتطلب بذل المزيد من الجهود على كافة الأصعدة .

المطلب الثاني: النتائج التجارية

حققت الجزائر فائضا تجاريا بقيمة 11,06 مليار دولار خلال سنة 2013 مقابل 21,49 مليار دولار سنة 2012 أي انخفاض بنسبة 51%، 48، والجدول التالي يبين رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2007-2013

الجدول رقم (02-19) رصيد الميزان التجاري في الفترة 2007-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البيانات							
الصادرات	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
الواردات	27631	39479	39294	40473	47247	46801	54852
الميزان التجاري	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065
نسبة التغطية %	217,73	200	115,01	140,96	155,54	153,55	120,17

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد www.bank-of-algeria.dz ، www.andi.dz.

و يمكن تحسين معطيات الجدول رقم (02-19) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (02 - 05) التجارة الخارجية للفترة 2005-2013

الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz، تاريخ زيارة الموقع: 2014-04-29، على الساعة 14:30.

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين نلاحظ أن:

الميزان التجاري الجزائري قد شهد فائضا مستمرا ذو اتجاه متصاعد باستثناء سنة 2009 نجد انه سجل انخفاض حادا في الفائض، حيث وصل إلى 5900 مليون دولار وكان هذا الانخفاض نتيجة للأزمة المالية العالمية والتي كان النفط الوسيلة الناقلة للأزمة إلى الجزائر، نتيجة انخفاض سعر النفط عام 2009 ما أدى إلى انخفاض الفوائد التصديرية والتي تجلت في الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات و نجد أن الصادرات خارج هذه المادة لا تساهم في تغطية الواردات إلا بنسب ضئيلة جدا. التي تجعل هذا المؤشر الذي يبدو في ظاهرة حسنة غير ذي جدوى، وتبين أن ارتفاع رصيد الميزان التجاري لا يدل دلالة حقيقية على تنافسية الاقتصاد الوطني ككل.

لكن إذا ما انتقلنا إلى تحليل الحصة السوقية للصادرات الجزائرية، خاصة سوق المحروقات نرى الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا في تصدير الغاز الطبيعي، والثانية في تصدير الغاز الطبيعي المسال، وتعتبر المورد الرئيسي لأوروبا في الطاقة، بنسبة تغطية تصل من 12 إلى 15 % من الطلب الإجمالي الأوروبي، إلى جانب كل من روسيا وهولندا والنرويج . كما أن الهياكل القاعدية البترولية والغازية في الجزائر تتواجد قريبا من السوق الأوروبية.

إن المعطيات السابقة تبين أن الجزائر تنفرد بحصة سوقية معتبرة وقارة وقابلة للتوسع من سلعتي الغاز الطبيعي والمسال، وفي واحدة من أهم مناطق العالم تبعية في مجال استيراد المحروقات. وبالجمع بين النتائج التجارية الموجبة المحققة أساساً بتصدير المحروقات، وبين الحصة السوقية للجزائر في مادة الغاز، نجدها تمثل مؤشرا هاما وجيدا يمكن بحسن استغلالها تطوير قدرات الجزائر التنافسية في المحروقات بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الوطني ككل في المديين المتوسط والطويل بصفة عامة.

المطلب الثالث: سعر صرف الدينار الجزائري و أثره في تحسين التنافسية للاقتصاد الجزائري

لقد مر تطور سعر الصرف في الجزائر بثلاث مراحل و هي:¹

الفرع الأول: مرحلة الانخفاض النسبي للقيمة الحقيقية للدينار 1999-2001

عرف الدينار انخفاض في قيمته الحقيقية أمام عملات الشراء التجاريين ب 5.3 % سنة 2000 ثم 3.86% سنة 2001 وكان ذلك نتيجة الانخفاض الشديد للقيمة الحقيقية للدينار أمام الدولار ب 19.8 % مع استقرار قيمته أمام اليورو. هذا الانخفاض الحقيقي لقيمة الدينار وافقه انخفاض بسيط معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري خلال سنتي 2000، 2001 في حدود 2% نتيجة الانخفاض الاسمي لقيمة الدينار خلال نفس الفترة، أمام الدولار ب 16% وأمام الين الياباني، الجنيه الإسترليني والدولار الكندي ب 7,5%، 11,3% على الترتيب مقابل ارتفاع قيمة الدينار أمام اليورو ب 2,5% ولمعرفة أثر تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، خلال هذه المرحلة، على سلوك التجارة الخارجية فقد عرف رصيد الميزان التجاري ارتفاعا كبيرا سنة 2000 قدر ب 273% بانتقاله من 3,44 مليار دولار سنة 1999 الى 12,86 مليار دولار سنة 2000 ليعود الى الانخفاض ب 28,51% سنة 2001 بقيمة 9,19 مليار دولار ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير للصادرات، خاصة منها قطاع المحروقات الذي انتقل من 12 مليار دولار سنة 1999 إلى 21.42 مليار سنة 2000 ليستقر في حدود 18.48 مليار سنة 2001. وكان ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البرميل في الأسواق الدولية من 17.91 دولار/برميل سنة 1999 (متوسط سنوي) إلى 28.6 دولار/برميل سنة 2000 لينخفض سنة 2001 بقيمة تقدر ب 24.8 دولار/برميل. لكن ما تجدر الإشارة إليه أن صادرات قطاع المحروقات لا تتعلق بتنافسية السعر لاقتصاد البلاد، ذلك أن المحروقات الجزائرية تخضع لمنطقة الأوبك من حيث الحصص الإنتاجية، أما السعر فيتحدد في الأسواق العالمية. وما يهمنا أكثر هو الصادرات خارج قطاع المحروقات التي تبقى محتشمة ودون المستوى المأمول، وذلك بالرغم من ارتفاعها ب 55.77 % سنة 2001

¹علي لزعر ، يحيى آيت ، معدل الصرف الحقيقي و تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 11، 2012، ص ص 53-55 .

مقارنة بسنة 1999 إلا أنها تبقى لا تتجاوز عتبة واحد مليار دولار. وهو ما يعني توجه الطلب الجزائري إلى المنتجات الأجنبية التي انعكست في زيادة قيمة الواردات بـ 10.22 % سنة 2001 مقارنة بسنة 1999 وعليه فبالرغم من الانخفاض الحقيقي لقيمة الدينار خلال نفس الفترة إلا أنه لم يستطع كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية ممثلة في الواردات.

الفرع الثاني: مرحلة الانخفاض الجارف للقيمة الحقيقية للدينار 2002-2003

واصلت القيمة الحقيقية للدينار الجزائري انخفاضها أمام سلة عملات الشركاء التجاريين، لكن هذه المرة كان بشكل كبير بلغ على الإجمال 21.37 % سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس 1999، أي انخفاض قيمة الدينار عما يزيد خمس قيمته الحقيقية. وهو نفس السلوك الذي سلكه معدل الصرف للدينار الجزائري نتيجة استقرار الأسعار النسبية (الفروقات في التضخم) خلال هذه الفترة. ويعود سبب هذا الانخفاض الشديد لقيمة الدينار بالمقام الأول إلى :

- الانزلاق الكبير الذي شهده الدينار أمام اليورو وانخفاضه أمام هذه العملة سنة 2003 نظرا للترجيح الكبير لليورو في التجارة الخارجية للجزائر.

- انخفاض قيمة الدينار الحقيقية (الاسمية) أمام الدولار سنة 2003 بـ 18 %، و أمام كل من الجنيه الاسترليني والين الياباني والدولار الكندي بـ 12,8 % و 25,21 % هذا الانخفاض الهائل في قيمة الدينار الحقيقية، لم يوافقه الارتفاع المرجو في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات التي انخفضت من 734 مليون دولار سنة 2002 إلى 673 مليون سنة 2003 لتبقى بذلك لا تتجاوز عتبة 3% من مجموع الصادرات و بالتالي ضعف تنافسيتها على المستوى الدولي ، لتواصل الجزائر تفضيلها للمنتجات الأجنبية بتزايد قيمة الواردات بـ 33,16 % سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس و بلغت ما قيمته 13,53 % مليار دولار .

الفرع الثالث: مرحلة استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري كهدف لسياسة الصرف 2004-2010

منذ أن بدأت الجزائر تعمل بنظام التعويم الموجه سنة 1996، تم توجيه جميع اهتمامات سياسة الصرف إلى العمل على استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري على المدى المتوسط والطويل، ومن الزاوية العملية فإن تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف بين البنوك يكون بغية السهر على عدم تأثير حركات معدل الصرف الاسمي على التوازن طويل الأجل لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي والذي يمنح في الواقع رؤية واضحة في الأجل الطويل في مجال القرارات الاستراتيجية للاستثمار كما يسمح أيضا للمتعاملين الاقتصاديين بإرساء

دائم لتنافسياتهم الخارجية، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور فجوة وتباعد كبيرين بين سعر الصرف الإسمي و الحقيقي للدينار الجزائري بسبب الانزلاق الحاد للدينار وانخفاض قيمته الاسمية أمام العملات الأساسية.

إن الدولة التي تعرف فوائض قوية في ميزانها التجاري، والحال هكذا بالنسبة للجزائر التي عرف فوائض مستمرة ومتزايدة في ميزانها التجاري خلال هذه المرحلة، عادة ما تكون عملتها محل اتهام بأنها عملة مقيمة بأقل من قيمتها. لكن الحكم على كذا نتيجة بالنسبة للجزائر لا يكون بهذه البساطة، خاصة إذا ذكرنا أن الجزائر هي دولة أحادية التصدير. فبالرغم من الاستقرار لسعر الصرف خلال فترة 2003-2010 باستثناء سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر في ظل محيط دولي كان يتميز بعدم اليقين فيما يخص الآفاق المستقبلية للدول الشريكة فإن الصادرات خارج المحروقات لم تغير من سلوكها وبقيت دائما تمثل مستوى متدني لا يوافق وتطلعات السلطة الجزائرية، والذي لم يتجاوز خلال جميع سنوات هذه الفترة، نسبة 03% من مجموع الصادرات وبقيت تنافسية الجزائر قابعة في مكانها.

وعلى العكس من ذلك، فقد عرفت الواردات مستويات تاريخية لم تشهدها من قبل، وهو ما يطرح أكثر من تساؤل حول حقيقة واقع التنافسية في الجزائر. فالمنحى التصاعدي لواردات السلع، تبقى الظاهرة التي تميز الميزان التجاري الجزائري، الذي عرف سنة 2004 ارتفاعا كبيرا يقدر بـ 35.27% مقارنة بسنة 2003 ليستقر هذا المستوى نسبيا سنتي 2005 و 2006 ثم عاود الارتفاع من جديد سنة 2007 بـ 28.78% مقارنة بسنة 2006. لتستمر الواردات مسارها التصاعدي سنة 2008 لتصل إلى قمة تاريخية تقدر بـ 39.47 مليار دولار 42.88% مقارنة بـ 2007 لتعاود الاستقرار عند هذا المستوى سنة 2009 مع ارتفاع طفيف سنة 2010 وفي عز الأزمة المالية العالمية، التي تعتبر صدمة خارجية للجزائر.

يعود تفسير الزيادة المستمرة لقيمة الواردات خلال الفترة السابقة إلى عاملين أساسيين:

- **من حيث الحجم:** توسع الجزائر في حجم الواردات لغرض تطبيق مخططات برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر منذ بداية الالفية الجديدة (2001-2004)، ثم تبعه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) واخيرا برنامج تدعيم الموارد البشرية (2010-2014). حيث أدت جميع هذه البرامج إلى إتباع سياسة مالية توسعية خاصة ارتفاع الطلب على التجهيزات الصناعية و السلع التجهيزية المرتبطة بزيادة الاستثمارات العمومية الموجهة لبناء البنية التحتية للجزائر و تحسينها (برنامج مليون سكن، برنامج الطريق السيار شرق - غرب ...)

-من حيث السعر: فارتفاع قيمة اليورو الكبير أمام الدولار خاصة سنة 2004 (نتيجة حرب العراق) وأيضاً سنة 2008 (نتيجة الأزمة المالية العالمية) والتي وصلت فيها قيمة اليورو إلى أرقام تاريخية أمام الدولار، كان له الأثر البالغ في تضخيم القيمة الإسمية للواردات الجزائرية المقيمة بالدولار.

على الإجمال، فإن المستوى الضعيف والهامشي الذي يميز الصادرات خارج قطاع المحروقات والمستوى الاستثنائي المرتفع جداً واردة السلع الذي لا يتماشى بالتوازي مع استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، ما هو إلا انعكاس لواقع التنافسية الضعيفة للاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي.

المبحث الثالث: المؤشرات الموسعة لتنافسية الاقتصاد الجزائري

أصبحت الجزائر حاليا تدخل ضمن تقارير التنافسية الدولية، والمؤشرات الأخرى التي تصدرها مختلف الهيئات هنا وهناك، بعد أن كانت إلى جانب العديد من البلدان النامية والعربية محرومة من التصنيف. وسنقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب لدراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات التنافسية العالمية والعربية ودراسة لبيئة الاعمال الجزائرية وأخيرا أهم السياسات التي يمكن من أن تحسن من تنافسية اقتصادنا .

المطلب الأول: تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية العالمية

أصبح تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي "دافوس"، مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم. والجدول التالي يبين المراتب التي حققتها خلال الفترة 2007-2013.

الجدول رقم (02-20) تصنيف الجزائر وفق تقرير التنافسية العالمية الفترة 2007-2013

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الترتيب	81/131	99/134	83/133	86/139	87/142	110/144	100/148
التغير	5 ,19	22 ,22	16 ,56	3,61	1,16	26 ,44	-9,09

المصدر: <http://ar.knoema.com/atlas>، تاريخ الزيارة : 20-03-2014، على الساعة 14:30.

وبرر التقرير تدهور الترتيب العالمي للجزائر في مجال القدرات التنافسية إلى حصولها على تنقيط سيئ للغاية في مجال الإدارة الاقتصادية العامة وكفاءة الهيئات العامة، كما سجل منتدى "دافوس" ضعف دوائر القطاع الخاص ونقص العناية بالبحث والثقافة الإبداعية، وعدم استقرار البيئة الاقتصادية العامة، وعجز الموازنة المالية وضعف حماية الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم المؤشرات في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية مشيرا إلى أن مؤشرات المناخ التجاري ضعيفة جدا كما أن البنى القاعدية للاقتصاد هشّة وضعيفة هي الأخرى إضافة إلى تردي وضعية قطاع النقل في الجزائر، ولاحظ المنتدى الاقتصادي العالمي بأن القطاعات الرئيسية التي يفترض أن تحدد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة عراقيل وصعوبات أثرت سلبا على المناخ التنافسي في الجزائر وجعلت الجزائر تأتي في ذيل القائمة والجدول التالي يبين تصنيف الجزائر حسب العوامل الرئيسية ومؤشراته التي حددها المنتدى الاقتصادي العالمي.

الجدول رقم (02-21) تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية العالمية خلال الفترة 2008-2013

السنة	2008	2009	2009	2010	2010	2011	2011	2012	2012	2013
العوامل الرئيسية	الرتبة	النقاط								
المتطلبات الأساسية	61	4,5	61	4,4	80	4,3	75	4,4	89	4,2
مؤشر المؤسسات	102	3,4	115	3,2	98	3,5	127	3,1	141	2,7
مؤشر البنية التحتية	84	3	99	2,9	87	3,5	93	3,4	100	3,2
مؤشر الاقتصاد الكلي	5	6,1	2	6,4	57	4,8	19	5,7	23	5,7
مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	76	5,3	77	5,3	77	5,6	82	5,5	93	5,4
معززات الكفاءة	113	3,3	117	3,3	107	3,5	122	3,4	136	3,1
مؤشر التعليم العالي و التدريب	102	3,3	102	3,3	98	3,6	101	3,5	108	3,4
مؤشر كفاءة سوق السلع	124	3,5	126	3,4	126	3,6	134	3,4	143	3,0
مؤشر كفاءة سوق العمل	132	3,3	127	3,5	123	3,7	137	3,4	144	2,8
مؤشر تطور السوق المالية	132	2,9	132	2,8	135	2,8	137	2,6	142	2,4
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	114	2,5	123	2,6	106	3,0	120	2,8	133	2,6
مؤشر حجم السوق	51	4,2	51	4,3	50	4,3	47	4,3	49	4,3
عوامل تطور الابداع والابتكار	126	2,8	122	2,9	108	3	136	2,7	144	2,3
مؤشر تطور بيئة الأعمال	132	3	128	3,1	108	3,3	135	2,9	144	2,5
مؤشر الابتكار	113	2,7	114	2,6	107	2,8	132	2,4	141	2,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية من 2008 الى 2013. www.albankaldawli.org

الفرع الأول: تصنيف الجزائر وفق عوامل المتطلبات الأساسية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-21) أن الجزائر سجلت تراجعاً قدر بـ 19 مرتبة ما بين سنتي 2008 و 2011، و 14 مرتبة ما بين 2011 و 2013، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة والتي نبرزها فيما يلي:

1- مؤشّر المؤسسات:

حسب هذا المؤشر فإن أداء الجزائر في تراجع مستمر خلال سنوات الدراسة فقد سجل تراجعاً بـ 19 مركزاً مقارنة بترتيبها في التقرير السابق الصادر سنة (2008-2009) والذي كان 102 ليصبح 115 في تقرير (2009-2010)، ثم يتقدم في تقرير (2010-2011) ليحتل بذلك المرتبة 98، ثم يعود للتراجع في التقارير (2011-2012) و (2012-2013) بمرتبة 115 و 127 على التوالي وهذا الوضع يعود إلى تراجع أغلب المؤشرات المكونة له، ومن أبرزها مؤشر شفافية السياسة الحكومية والتي كان ترتيب الجزائر فيها خلال التقرير الأخير 144، حيث تراجع ترتيب الجزائر حسب هذا المؤشر الفرعي بـ 07 مراتب .

2- مؤشّر البنية التحتية :

الجزائر بلد ذو موقع جغرافي مميز قريب من مختلف الأسواق خاصة الأوروبية، كما يتميز برقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2,381,740 مليون كلم²، تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة و غير المعبدة والسكك الحديدية و المطارات و الموانئ والخطوط الهاتفية والإنتاج الكهربائي، و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تتوفر الجزائر على شبكة الطرقات طولها 112696 كلم، وهي الأهم من نوعها في منطقة المغرب العربي بالكامل بمعدل 3,7 كلم لكل 1000 نسمة، كما سيتم استكمال هذه الشبكة بجزء هام مقدر بـ 1216 كلم والذي يرقب مدينة عنابة أقصى الشرق بمدينة تلمسان أقصى الغرب، وهو طول طريق السيار شرق غرب، المشروع الجديد الذي سيغطي 1020 كلم، انجاز هذا المشروع الهام ينتظر أن تنتهي أشغاله سنة 2014 ؛

- شبكة السكك الحديدية يعتبر تطورها هاما جدا حيث انتقل من 1769 كلم في سنة 2000 إلى 3800 كلم في سنة 2013، ومن المقرر بلوغ 4286 كلم من السكك الحديدية سنة 2014؛

-وفي مجال النقل الجوي تمتلك 35 مطار منها 13 دولي وقامت الجزائر بتطوير قطاع النقل الجوي لتجعل منه وسيلة اندماج حقيقي على المستويين الاقليمي والدولي بتخصيص 60 مليار دج لتجديد أسطول شركة الخطوط الجوية الجزائرية.¹

رغم كل الانجازات التي تقوم بها الدولة الجزائرية من أجل تطوير البنية التحتية إلا أنها حسب تقرير التنافسية العالمي احتلت المرتبة 84 سنة (2008-2009) وتراجعت بـ 15 مرتبة في السنة المالية أما سنة (2012-2013) فكانت في المرتبة 100 مسجلة بذلك تراجعا طفيفا مقارنة التي احتلتها في تقرير (2011-2012)، إذ تراجعت بـ 07 مراكز، ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي الى التراجع المسجل في جودة البنية التحتية للموانئ الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 131 في حين كانت 122 سنة (2011-2012)، وكذلك التراجع الطفيف في مرتبتها حسب المؤشر الفرعي لجودة البنى التحتية للطرق والمواصلات والذي قدر بـ 19 مرتبة ليحقق المرتبة 125 سنة (2012-2013)، أما في التقرير الأخير لسنة (2013-2014) احتلت الجزائر أسوأ تصنيف في مؤشر البنية التحتية بالمرتبة 106 عالميا وبمجموع نقاط تتراوح ما بين 3 و 3,5 نقط من مجموع 7 نقاط طوال فترة الدراسة وهي مرتبة متأخرة جدا قياسا الى تخصيص جزء مهم من البرامج الخماسية المتتالية التي بلغت 400 مليار دولار منذ 10 سنوات في مشاريع البنى التحتية .

3- مؤشر الاقتصاد الكلي:

يعتبر مؤشر الاقتصاد الكلي هو الوحيد الذي حققت فيه الجزائر أداءا مقبول مقارنة بالمؤشرات الأخرى حيث كانت في المرتبة الثانية عالميا بمجموع نقط 6,4 من 7 نقاط ثم تراجعت سنة (2010-2011) لتصل الى المرتبة 57 وهي نتيجة متدنية جدا وهذه النتيجة تعود بالدرجة الأولى الى التراجع في المؤشرات الفرعية مثل زيادة معدل التضخم والعجز في الموازنة و سعر صرف قوي، ومن الملاحظ أن هناك تراجع طفيفا من المرتبة 19 خلال (2011-2012) الى المرتبة 23 سنة (2012-2013) ليسجل تراجع قدر بـ 04 مراتب ضمن مجموعة المتطلبات الاساسية.

4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:

نلاحظ من خلال هذا المؤشر أن الجزائر في المراتب ما بين 76 و 93 خلال سنوات الدراسة وهي متأخرة جدا في مجال الصحة والتعليم بالرغم من الجهود المبذولة من أجل تحسين حياة المواطنين حيث خصصت

¹ المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين، www.onea.dz .

* لمعرفة تصنيف الدول الأخرى في تقرير التنافسية العالمي 2012-2013، أنظر الملحق رقم 01.

* لمعرفة تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية في تقرير التنافسية العالمي 2012-2013، أنظر الملحق رقم 02.

الدولة 619 مليار دج لهذا القطاع خلال الفترة (2010-2014) وذلك لإنجاز 173 مستشفى و 45 مركز صحي متخصص و 377 عيادة متعددة التخصصات وفي سنة 2013 هناك طبيب لكل 2834 نسمة و طبيب أسنان لكل 3128 وهناك جهود لا تزال قائمة في مكافحة نسبة وفيات الأطفال حيث انخفضت من 36% سنة 2000 انخفضت الى 26,1% سنة 2013، أما بالنسبة للتعليم الاساسي فيوجد 30520953 تلميذ، وعدد المعلمين 1038578، وعدد مؤسسات التعليم الأساسي 4801 مؤسسة على مستوى الوطن.¹

الفرع الثاني: تصنيف الجزائر وفق معززات الكفاءة

لقد تراجعت الجزائر حسب هذه المجموعة بـ 05 مراتب ما بين (2008-2010) ثم تراجع بـ 10 مراتب سنة 2011 بمجموع 3,5 من 7، أما خلال العام (2011-2012) كانت في المرتبة 122 وبالتالي تراجعت بـ 14 مركزا ضمن المرتبة لتتراجع الى الرتبة 136 خلال العام (2012-2013)، وذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد كليا على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد و ليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تراجعا كما يلي:

1- مؤشر التعليم العالي والتدريب:

سجلت الجزائر مراتب تراوحت ما بين 102 و 108 خلال الفترة (2008-2013)، بمجموع نقاط 3,6 من 7، أي شهدت تراجع في كل السنوات في هذا المؤشر، حيث يعزى ذلك الى التراجع الطفيف في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر جودة التعليم والذي تراجعت فيه بـ 08 مراتب لتحتل المرتبة 131 وكذلك التراجع في جودة إدارة المدارس حيث تراجعت بمقدار 30 مرتبة لتسجل المرتبة 131 ضمن الدول المشاركة في التقرير هناك 92 مؤسسة للتعليم العالي تغطي كافة التراب الوطني ضمنها، 48 جامعة وفي هذا الصدد حظيت ولاية إليزي بجامعتها أيضا أما عدد الطلبة من حاملي الشهادات 285000 طالب سنة 2013 وتم تسجيل 50100 أستاذ سنة 2013.² ورغم كل الاصلاحات المطبقة في هذا القطاع الا أن الجزائر لا تملك أي ميزة تنافسية في مؤشر التعليم العالي و التدريب .

2- مؤشر كفاءة سوق السلع:

في هذا المؤشر بقيت الجزائر في المرتبة 126 خلال السنتين من (2009-2011) بمجموع نقط 3,4 و 3,6 من 7 نقاط على التوالي ثم المرتبة 134 سنة (2011-2012) وتراجعت بـ 09 مراتب أي المرتبة 143 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير وهي مرتبة متدنية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وهي تعطي لنا

¹ وزارة التربية الوطنية ، www.education.gov.dz

² وزارة التعليم العالي ، www.mesrs.dz

صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر، فقد تراجعت مرتبة الجزائر في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع الذي تراجعت فيه بـ 04 مراتب لتحل المرتبة 92 .

3- مؤشر كفاءة سوق العمل:

وضعت الجزائر أهداف استراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل التي تمولها الدولة والتي تعتبر احدى ركائز المساعي الرامية الى محاربة البطالة بالإضافة الى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة والتي من بينها الوكالة الوطنية للتشغيل و الوكالة الوطنية لدعم الشباب كما تم انشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر. رغم البرامج التي قامت بها الجزائر من أجل التحسين في سوق العمل الا أنها مازالت تعاني بمجموعة من الخصائص تجعلها غير كفؤة من بينها عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف وكذلك ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل، وعدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل وكذا انعدام المرونة في المحيط الاداري و المالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار وترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات وايضا ضعف التنسيق ما بين القطاعات، ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة و التي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل لاسيما في الجنوب.¹ كل هذه الخصائص جعلت الجزائر في المراتب الأخيرة عالميا حيث حلت في المرتبة 144 سنة (2012-2013) والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ولعل من أبرزها مؤشر الأجور والإنتاجية إذ تراجع ترتيب الجزائر بـ 08 مراتب لتحل المرتبة 144 مقارنة بالمرتبة 136 سنة (2011- 2012) ، وضعت الجزائر أهداف استراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل التي تمولها الدولة والتي تعتبر احدى ركائز المساعي الرامية الى محاربة البطالة بالإضافة الى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة والتي من بينها الوكالة الوطنية للتشغيل و الوكالة الوطنية لدعم الشباب كما تم انشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.²

4- مؤشر تطور الأسواق المالية:

شهدت الجزائر في هذا المؤشر مراتب متدنية خلال سنوات الدراسة، حيث كانت في المرتبة 132 سنة (2008-2010) ثم سجلت أسوأ تصنيف باحتلالها المرتبة 142 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير متراجعة بذلك بـ 05 مراتب عن ترتيب العام (2011- 2012) وذلك بسبب تراجع مراتب بعض المؤشرات

¹ سميرة العابد ، زهية عبا، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات، مجلة الباحث، عدد 11، 2012 ، ص 77.

² نفس المرجع، ص 79.

الفرعية، كمؤشر التمويل في سوق الأسهم 143 متراجعة بـ 04 مراتب ومؤشر سهولة الحصول على القروض بـ 33 مرتبة ليحل في المرتبة 128 والتراجع في مؤشر توفر رأس المال البشري بـ 28 مرتبة ليحل في المرتبة 138 خلال 2012-2013 و بالتالي فهي تعد في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر ما زالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية.

5- مؤشر الجاهزية التكنولوجية:

حقق ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية تراجعا بـ 9 مراتب عن سنة (2008-2009) ثم سجلت تقدما في ترتيبها باحتلالها المركز 106 بمجموع 3 من 7 نقاط، وفي التقرير الاخير احتلت المرتبة 133، إذ يعزى ذلك إلى التراجع في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المحور كمؤشر توافر أحدث التقنيات التكنولوجية و الذي تراجعت الجزائر فيه بـ 20 مرتبة لتحل المرتبة 142، ومؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا إذ تراجعت بـ 18 مرتبة لتحل المركز 140 مقارنة بترتيب سنة (2011-2012). حيث وصل عدد مستخدمي الانترنت 10 مليون مستخدم لسنة 2013، عدد المواقع الالكترونية الجزائرية 76000 موقع ، نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستخدمة للانترنت 20%¹.

6- مؤشر حجم السوق:

في هذا المؤشر تراجعت مرتبة الجزائر بشكل طفيف جدا خلال سنوات الدراسة حيث كانت ما بين المرتبة 51 و 49 بمجموع نقاط 4,3 من 7 ولذلك يمكن القول وعلى العموم يمكن القول أن حجم السوق الجزائري يعد من بين المحفزات على الاستثمار، لذا يجب التوجه إلى الأسواق الخارجية لتوسيع السوق أمام المنتجات والخدمات الجزائرية وذلك لمحدودية السوق المحلية.

الفرع الثالث: تصنيف الجزائر وفق عوامل تطور الإبداع والابتكار

أحسن ترتيب شهدته الجزائر في هذا المؤشر هو سنة (2010-2011) باحتلالها المرتبة 108 بمجموع نقاط 3 من 7 ثم تراجع ترتيبها حسب هذه المجموعة بـ 08 مراتب مقارنة بترتيب العام (2011-2012) لتحل بذلك المرتبة 144 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير، والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات التي طرأت على المؤشرات الفرعية.

¹ وزارة البريد و تكنولوجيا الاعلام والاتصال، www.mptic.dz

1- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال:

كانت نتائج الجزائر متواضعة نوعا ما في جميع مؤشرات هذا المؤشر إذ سجلت تراجعا كبيرا جدا في تقرير سنة (2011-2012) بـ 28 مرتبة، وفي التقرير الاخير استمرت بالتراجع بـ 09 مراتب ليصل إلى المرتبة 144، و يمكن إبراز أهم المؤشرات المتراجعة كمايلي: مؤشر عدد الموردين المحليين بـ 46 مرتبة ومؤشر نوعية الموردين المحليين بـ 09 مراتب، ومؤشر تطوير الحكومي للقطاعات بـ مرتبتين، ومؤشر مدى تفويض السلطة بـ 06 مراتب.

ان وضعية بيئة الأعمال وما يرتبط بها من حوافز ومناخ استثماري تعد من الاقصاديات التي تعاني من بيئة أعمال غير ملائمة وغير تنافسية، ومناخ استثماري غير مناسب بالمقارنة مع الدول المجاورة بل ان الجزائر قد رتبت في تقرير التنافسية العالمية في مراتب لا تتناسب مع ثروتها ومواردها وامكانياتها وحجم استثماراتها العمومية وكذا الاقتصاد الجزائري من ارتفاع تكلفة القيام بأنشطة الاعمال وما يرتبط بها من اقامة المشروعات وتصفيته وحماية المستثمرين وتسجيل الملكية و الحصول على التمويل وسرعة تنفيذ اتفاقيات الشراكة والعقود الخاصة، بالإضافة الى تطور الفساد الاقتصادي وأضحت معدلاته تعيق حركية الاستثمار وتوطين المؤسسات الخاصة والوطنية و الاجنبية.¹

ويمكننا بصفة عامة تشخيص بيئة أعمال الجزائر من خلال الجدول التالي :

¹ صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13 ، 2013، ص 5.

الجدول رقم (02-22) تشخيص بيئة الأعمال في الجزائر

نقاط القوة	نقاط الضعف
<ul style="list-style-type: none"> - بيئة سياسية مستقرة - حجم متوسط للسوق - قوة عمل شابة - القرب الجغرافي من السوق الأوروبي - الاندماج الاقتصادي التدريجي - موارد طبيعية وطاقات بشرية هائلة - مرونة سوق العمل 	<ul style="list-style-type: none"> - تباطؤ وتراجع الهياكل القاعدية - صعوبة الحصول على تمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة - نظام قانوني بطيء - نقص المعلومات المؤهلة الخاصة بالاستثمار الاجنبي لكل قطاع - صعوبة الحصول على عقار صناعي رغم الاصلاحات
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> - قطاع المحروقات - المناجم - قطاع الفلاحة - السياحة - الصيد - الاتصالات وقطاع الخدمات 	<ul style="list-style-type: none"> - اللأمن - تباطؤ وتيرة الإجراءات الادارية - بيروقراطية الادارة العامة - هجرة الأدمغة - نقص التنسيق بين السياسات الوطنية - انعدام المنافسة في بعض الأسواق

المصدر: بختة فرحات ، بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، 2010، ص 151.

2- مؤشر الابتكار:

شهد مؤشر الابتكار ضمن مجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار في التقارير الثلاث الاولى وأكبر تراجع كان سنة(2012-2013) بـ 9 مراتب ليسجل المرتبة 141 خلال مقارنة بترتيب (2001-2012) كان 132، إذ تراجعت مؤشراته الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث والتطوير والذي تراجع بـ 08 مراتب ليسجل المرتبة 144 و كذلك تراجع مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي بـ 15 مرتبة و مؤشر القدرة على الابتكار بـ 18 مرتبة ليسجلا المراتب 141 و 143 على التوالي خلال العام (2012-2013) كما أوضح تقرير التنافسية العالمي أن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات كمؤشر حجم السوق والذي احتلت فيه المرتبة 49 عالميا ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 23 من بين 144 دولة شملها التقرير، إلا أن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام، وهذا يدل على أن أساس القدرة التنافسية المستدامة يرجح الكفة لمتغيرات على حساب متغيرات أخرى، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها، إذ تستمد هذه القدرة قوتها من عوامل تعزيز الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى، وهو ما تعاني منه الجزائر إذ تحتل المرتبة 142 بالنسبة للمؤشر الخاص

بتوفر التكنولوجيا الحديثة، والمرتبة 140 و144 على التوالي فيما يخص كل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على نقل التكنولوجيا، ومؤشر استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة.

المطلب الثاني: تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية العربية

يختلف تقرير التنافسية العربية عن التقارير الدولية في عدد الدول المدرجة في تصنيفها حسب الأداء النسبي، حيث يستند التقرير العربي في حساباته على مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية والجدول التالي يبين وضعية الاقتصاد الجزائري في تقرير التنافسية العربية.¹

¹ تقرير التنافسية العربية، مرجع سابق ذكره، ص 20.

* لمعرفة تصنيف الدول العربية والدول المقارنة في تقرير التنافسية العربية 2012 أنظر الملحق رقم 03.

* لمعرفة تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لتقرير التنافسية العربية 2012 أنظر الملحق رقم 04.

الجدول رقم (02-23) تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية العربية للفترة 2006-2012

2012		2009		2006		المؤشر المركب الإجمالي للتنافسية العربية
الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	
24	0.390	20	0.371	10	0.478	1- مؤشر التنافسية الجارية
4	0.63	4	0.68	3	0.70	مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي
25	0.40	21	0.36	17	0.44	مؤشر الانتاجية و التكلفة
29	0.25	22	0.25	11	0.43	مؤشر ديناميكية الأسواق و المنتجات و التخصص
23	0.45	23	0.19	21	0.17	مؤشر بيئة الأعمال و جاذبيتها
24	0.15	18	0.17	16	0.12	مؤشر البنية التحتية
10	0.71	3	0.81	13	0.59	مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد
25	0.24	21	0.24	18	0.25	مؤشر الحاكمية و فاعلية المؤسسات
28	0.30	20	0.34	16	0.36	مؤشر تكلفة القيام بالأعمال
22	0.333	17	0.353	10	0.364	2- مؤشر التنافسية الكامن
25	0.48	19	0.49	14	0.50	مؤشر الرأس المال البشري
24	0.16	14	0.25	10	0.20	مؤشر الطاقة الابتكارية و توطين التقانة
17	0.36	18	0.32	17	0.18	مؤشر البنية التحتية التقانية
24	0.261	20	0.365	9	0.447	3- مؤشر التنافسية الاجمالي

المصدر: من إعداد الطالبة، تقرير التنافسية العربية خلال السنوات 2006-2009-2012، بالاعتماد على الموقع:

www.arab-api.org

الفرع الأول: تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الجارية

من خلال الجدول رقم (02-23) نلاحظ أن قيمة مؤشر التنافسية الاجمالي في تراجع مستمر، وهذا راجع الى تدني في مؤشري الانتاجية والتكلفة ومؤشر ديناميكية الأسواق أما مؤشر الاداء الاقتصادي الكلي فهو بقيم مرتفعة ودل على اكتسابه ميزة تنافسية جيدة وهي كما يلي:

1- مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تصدرت المراكز المتقدمة في الاقتصاد الكلي خلال سنوات الدراسة، ويعتبر المؤشر الوحيد الذي حققت فيه ميزة تنافسية مقارنة بالمؤشرات الأخرى وذلك نتيجة لإرتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي تزامنت مع فوائض تجارية في الميزانية الحكومية نتيجة لارتفاع أسعار النفط وتوجه جزء من الفوائض المالية للاستثمار داخل الدول النفطية.

2- مؤشر الانتاجية والتكلفة

يعد رفع الانتاجية أحد العوامل الجوهرية في تنافسية الدول والشركات وتحدد الفرق بين الصناعات والمنتجات القابلة للحياة والازدهار، فمع زيادة الانتاجية تزيد القيمة المضافة من جهة وتتنخفض التكاليف النسبية من جهة مما يزيد قدرة المنتجات على المنافسة من جهة أخرى. وباعتبار الانتاجية والتكلفة هما أهم عنصرين في تنافسية التكاليف، بالنسبة لنتائج الجزائر في هذا المؤشر متدنية جدا وفي مراتب متأخرة مقارنة بالدول العربية وهذا يدل على ارتفاع التكاليف النسبية وبالتالي القدرة التنافسية للمنتجات ضعيفة.

3- مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص

تشكل الصادرات المحور الرئيسي للتنافسية الدولية وتعتبر عناصر هذا المؤشر في هيكل الصادرات، حسب الجدول السابق نلاحظ ترتيب الجزائر في هذا المؤشر تراجع سنة 2009 بـ 11 مرتبة مقارنة بترتيب سنة 2006 بقيمة 0,25، وهي نسبة منخفضة جدا والسبب هو أن الصادرات الجزائرية سنة 2009 شهدت انخفاض نتيجة تراجع أسعار النفط التي تأثرت بأزمة 2007، واستمر ترتيب هذا المؤشر في التراجع ليصل الى المرتبة 29 سنة 2012. وبالتالي الجزائر لا تمتلك ميزة تنافسية في هذا المؤشر.

4- مؤشر بيئة الاعمال والجاذبية

لا يمكن تحقيق جذب الاستثمارات الا اذا تمت تهيئة بيئة أعمال مواتمة وتتميز بالاستقرار والشفافية، وایجاد مؤسسات فاعلة بالإضافة الى بنية تحتية أساسية دائمة ومستوى تدخل حكومي معقول وغير طارد للقطاع الخاص و مكمل لنشاطاته، وكذا تدني تكاليف ممارسة الأنشطة والقيام بالأعمال، كل هذه العوامل تقيس مستوى بيئة الأعمال، ونتائج الجزائر في هذا المؤشر منخفضة نتيجة لتدني المؤشرات الفرعية حيث نجد أن :

5- مؤشر البنية التحتية

يشهد تراجعاً مستمراً حيث كان سنة 2006 في المرتبة 16 بقيمة 0.12، ليتراجع المؤشر بثلاث مراتب سنة 2009 و 6 مراتب سنة 2012، وهذا دليل على أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تحسين البنية التحتية لم تكن في المستوى المطلوب.

6- مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد

يعكسه ثلاث مؤشرات هي مدفوعات الأجور ومدفوعات الدعم والتحويلات الأخرى وإجمالي النفقات العامة منسوبة جميعها إلى الناتج المحلي، حيث كانت قيم هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة 0,59 ، 0,81 و 0,71 على التوالي، وهي نسب مرتفعة، وهذا يدل على أن الجزائر تنفذ برامجها الإنفاقية بتكاليف مرتفعة بشكل لا يخدم النمو وبالتالي يقلل من تنافسيتها، باعتبار أن هذه الزيادة في الانفاق قد يحوي في طياته نفقات غير منتجة، وذلك بسبب وجود دول تستطيع تنفيذ أهدافها بتكلفة أقل.

7- مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات

نلاحظ أن الجزائر في تراجع منذ سنة 2009 حيث كانت في المرتبة 18 سنة 2006 لتصل المرتبة 25 سنة 2012، وهذا يدل على أن مبادئ الحوكمة لا تطبق بشكل سليم في المؤسسات الجزائرية والسبب راجع إلى ضعف المؤشرات الفرعية للحاكمية منها مؤشر الفساد واحترام القانون الإداري ونوعية البيروقراطية.

8- مؤشر تكلفة القيام بالأعمال

عرف هذا المؤشر تراجعاً في الترتيب حيث كان سنة 2006 في المرتبة 16 ثم تراجع بأربعة مراتب سنة 2009 ثم 8 مراتب سنة 2012 وسنتطرق لتحليل المؤشرات الفرعية له في المطلب الموالي حسب تقرير البنك العالمي.

الفرع الثاني: تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الكامنة

لازالت الدول العربية تعاني من نقص في مجا التنافسية الكامنة مقارنة بالتنافسية الجارية ويرجع ذلك إلى أن ميادين الطاقة الابتكارية و التقنية والبنى التحتية ورأس المال البشري تحتاج إلى استثمارات كبيرة وزمن طويل حتى تظهر نتائجها وتحديث تغيرات في الهياكل والمؤسسات المؤثرة في التنافسية الكامنة. وكان ترتيب الجزائر في هذه المؤشرات كما يلي:

1- مؤشر الرأس المال البشري

ان العلاقة بين الموارد البشرية والتنافسية واضحة في معظم جوانبها، سواء كانت علاقة مباشرة كجانب التعليم والإدارة والتشغيل والانتاجية، أو غير مباشرة كحجم السكان وسرعة نموه وتوزيعاته وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية ويشمل مؤشرات عديدة منها الصحة ورصيد رأس المال البشري، والتعليم حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة في هذا المؤشر حيث كان أسوء تصنيف سنة 2012 بمرتبة 25 وهي مرتبة متأخرة مقارنة بالدول العربية الأخرى مما يدل على ضعف هذه المجالات

2- مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين الطاقة

حيث تحتل المراتب الأخيرة بـ 24 بالنسبة لمؤشر الطاقة الابتكارية والبنية التحتية والمرتبة 28 في مؤشر القيام بالأعمال وهذا الترتيب المتدني راجع الى عدم ملائمة بيئة المؤسسات وتدني نوعية البنية التحتية وضعف القدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود الفساد في الجهاز الإداري للدولة وكذا ضعف في استخدام التقنيات الحديثة في مجال الاتصال.

3- مؤشر البنية التحتية التقانية

احتلت الجزائر المرتبة 17 سنة 2006 و2012، حيث أظهرت مؤشرات التنافسية العربية لسنة 2012 أن الجزائر حققت تقدما ملحوظا بفضل الإصلاحات التي تمت في قطاع الاتصالات من خلال استقطاب الاستثمار وفتح قطاع للمنافسة، أما في مجال الخطوط الأرضية فلا زال انتشارها منخفضا بالرغم من استمرار أهمية الهاتف الثابت في استخدام الانترنت ونقل المعلومات، وقد أدت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال قطاع الاتصالات وتعزيز المنافسة الى انخفاض تكلفة استخدام الانترنت

المطلب الثالث: تصنيف الجزائر وفق مؤشرات البنك العالمي

يصدر البنك العالمي مؤشرات تختلف قليلا عما يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، ولقد أصدر البنك العالمي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية تقاريره السنوية لأداء الأعمال، ورصد تقرير تنافسية الدول من خلال مجموعة من المكونات الطبيعية والتنظيمية والقانونية التي تؤثر بدرجة كبيرة على سهولة أداء الأعمال في القطر منذ بداية تأسيس المشروع الى نهايته، حيث جاءت الجزائر حسب تقرير 2011-2012 في المرتبة 16 عربيا و148 عالميا وقامت بإصلاح واحد خلال هذه السنة.¹

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سلسلة بيئة الأعمال في الدول العربية ، 2012، ص 2 .

- وقبل التطرق للمؤشرات الفرعية المركبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال، نعطي مدلول هذه المؤشرات حيث أن تقدم أي دولة في ترتيبها ضمن كل مؤشر يدل على ما يلي:¹
- التقدم في ترتيب **مؤشر تأسيس المشروع** يدل على قلة الاجراءات والعقبات القانونية التي مر بها المستثمر لإنشاء مؤسسة أو نشاط جديد، وكذا قلة كل من الوقت الذي يستغرقه كل اجراء، التكلفة الرسمية والحد الأدنى من رأس المال؛
 - التقدم في ترتيب **مؤشر استخراج التراخيص** يدل على قلة عدد الإجراءات المتطلبة لتأسيس المشروع، والوقت الذي تطلبه كل إجراء وكذلك تكلفة كل إجراء؛
 - التقدم في ترتيب **مؤشر توظيف العمال** يدل على مرونة التشريعات الخاصة بعنصر العمل؛
 - التقدم في ترتيب **مؤشر تسجيل الملكية** يدل على قلة الاجراءات المتطلبة قانونا لتسجيل الملكية، وكذا الوقت الذي يستغرقه كل اجراء، وكافة التكاليف كالرسوم والضرائب والرسوم البريدية وغيرها من المدفوعات بهدف اتمام عملية التسجيل؛
 - التقدم في ترتيب **مؤشر الحصول على الائتمان** يدل على ارتفاع مستوى الحقوق القانونية للمقرضين، كما يدل على ارتفاع مستوى الخدمة وجودة المعلومات الائتمانية؛
 - التقدم في ترتيب **مؤشر حماية المستثمر** يدل على قدر من الشفافية والمسؤولية والحماية؛
 - التقدم في ترتيب **مؤشر دفع الضرائب** يدل على أن العبء الضريبي على المشروعات منخفض؛
 - التقدم في ترتيب **مؤشر التجارة عبر الحدود** يدل على أن قلة عدد الوثائق المطلوبة للقيام بالتصدير أو الاستيراد وكذا التوقعات وعدد الأيام التي تستغرقها عملية التصدير أو الاستيراد؛
 - التقدم في ترتيب **مؤشر تنفيذ العقود التجارية** يدل على سهولة تنفيذ التعاقدات التجارية، من خلال كفاءة القضاء؛
 - التقدم في ترتيب **مؤشر انهاء المشروع** يدل على قلة الوقت والتكلفة التي تتطلبها إجراءات شهر الافلاس، ويبين هذا المؤشر مقدار ما يسترده صاحب الحق من الشركة المشهورة لإفلاسها.
- الجدول التالي يبين ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية.

¹بختة فرحات ، مرجع سابق ذكره، ص 156.

الجدول رقم (02-24) تصنيف الجزائر من خلال المؤشرات الفرعية المركبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال

خلال الفترة 2012-2007

السنوات	2007	2008	التغيير	2009	2010	التغيير	2011	2012	التغيير	التغيير الاجمالي
الترتيب عالميا	175/116	178/125	9-	181/134	183/136	2-	/ 143 183	148/183	5-	16-
الترتيب عربيا	10	10	0	14	16	2-	16	16	0	2-
تأسيس المشروع	120	131	11-	141	148	7-	150	153	3-	21-
استخراج التراخيص	117	108	9+	112	110	2+	117	118	1-	10+
توظيف العمال	93	118	25-	118	122	4-	122	-	0	29-
تسجيل الملكية	152	156	4-	162	160	2	165	167	2-	4-
الحصول على انتمان	118	115	3+	131	135	4-	139	150	11-	12-
حماية المستثمرين	60	64	4-	70	73	3-	73	74	1-	8-
دفع الضرائب	169	157	12+	166	168	2-	162	164	2-	8+
التجارة عبر الحدود	109	114	5-	118	122	4-	123	127	4-	13-
تنفيذ العقود التجارية	61	117	56-	126	123	3+	123	122	1+	52-
اغلاق المشروع	41	45	4-	49	51	2-	52	59	7-	13-

المصدر: من اعداد الطالبة، تقارير أنشطة الاعمال للسنوات من 2007 الى 2012، بالاعتماد على الموقع:

www.doingbusiness.org

من خلال الجدول رقم (02-24) نلاحظ أن ترتيب الجزائر في المؤشر ككل قد تراجع و هذا نتيجة تراجع

ترتيبها في المؤشرات الفرعية حيث شهدت تحسنا في مؤشرين فقط، في حين عرفت الباقية تراجعا وهي كالتالي:

• المؤشرات التي عرفت تحسنا في الترتيب خلال فترة الدراسة:

- مؤشر استخراج التراخيص: حيث عرف الترتيب تحسنا بمقدار 10، هذا التحسن مازال لم يلغي العراقيل التي

تواجه المستثمر، من حيث مدة طويلة للحصول على التراخيص وتسوية عقود الملكية؛

-مؤشر دفع الضرائب: حيث عرف الترتيب تحسنا بمقدار 8، وهذا يعكس الاصلاحات التي تحاول من خلالها

الجزائر تحسين ترتيبها.

• المؤشرات التي عرفت تراجعا في الترتيب خلال فترة الدراسة:

-مؤشر تأسيس المشروع: حيث عرف تراجعا بمقدار 21، وهذا ناتج عن تزايد العقوبات القانونية؛

-مؤشر توظيف العمال: عرف المؤشر تراجعاً بمقدار 29، وهذا ناتج عن تعقد سوق العمل و عدم مرونته؛
 -مؤشر تسجيل الملكية: تراجع بأربعة مراتب، وهذا يدل على كثرة الاجراءات المتطلبة قانوناً لتسجيل الملكية، وكذا طول الوقت الذي يستغرقه الاجراء و كافة التكاليف كالرسوم و الضرائب و الرسوم البريدية ؛
 -مؤشر الحصول على الائتمان: عرف تراجعاً بمقدار 12، وهذا يدل على انخفاض مستوى الحقوق القانونية للمقرضين و المقترضين كما يدل على انخفاض مستوى الخدمة وجودة المعلومات الائتمانية؛
 -مؤشر حماية المستثمرين: عرف هذا المؤشر تراجعاً بـ 8 مراتب، وهذا يعني أن الاصلاحات التي تقوم بها الدولة لحماية المستثمرين مازالت لم ترقى لدرجة الشفافية و الحماية التي يطلبها المستثمر؛
 -مؤشر التجارة عبر الحدود: عرفت تراجعاً بمقدار 13، وهذا ناتج عن تزايد في عقبات الاستيراد و التصدير؛
 -مؤشر تنفيذ العقود التجارية: عرف هذا المؤشر تراجعاً بمقدار 52 وهذا نتيجة بطئ و عدم فعالية المحاكم في الجزائر؛

-مؤشر انهاء المشروع: عرف تراجعاً بمقدار 12 وهذا يعني أن الاصلاحات التي تقوم لها الدولة لازالت غير كافية من أجل خفض عراقيل اغلاق المشروع .
 من خلال هذا التحليل يمكن القول بأن مستوى سهولة أداء الأعمال في الجزائر منخفض جداً، وترتيبها ضعيف عالمياً وعربياً.

المطلب الرابع: آليات تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري

يعد بناء و تنمية القدرة التنافسية منطلقاً أساسياً لمواجهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب جهوداً جادة للقيام بتعديلات و تغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، وأن المرور من وضعية اقتصادية حامية إلى اقتصاد السوق عملية شاقة وصعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات و استراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية و الخدمية، و اتباع السياسات الاقتصادية و الإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، وكذلك وضوح و شفافية القوانين و التشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، و من أهم السياسات التي تسعى إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ما يلي:¹

-العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية و اجتذاب الاستثمارات الأجنبية:
 وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية و الأجنبية و يكون متسماً بالشمولية و المرونة

¹ ربحان الشريف، هوام لمياء، مرجع سابق ذكره، ص 49.

و الوضوح في منح الإعفاءات و التسهيلات ضمن ضوابط تنموية و استثمارية واضحة و محددة و تبسيط إجراءات الترخيص و التسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة و وضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على القضايا كافة المتعلقة بالاستثمارات و إدارتها، وبالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد؛

-إصلاح القطاع العام و تسريع عمليات الخصخصة: ذلك أن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية و رفع كفاءتها و زيادة إنتاجيتها و ذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات. كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين والإسراع في تنفيذها و تعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج والاستثمار والتصدير بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي للحكومة؛

-تأمين الثروات و الموارد الاقتصادية: ويكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها وتحويلها وهو شأن الصناعة البتروكيمياوية والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري وهي قطاعات مولدة للثروة ومناصب الشغل والصادرات الجديدة؛

-تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات: ويكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية و وضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة و خاصة في المجالات التنافسية فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة؛

-مواصلة إصلاح السياسة النقدية: وهذا للوصول إلى الاستقرار النقدي الذي يعد بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام و زيادة القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي و تعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة و الإشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية؛

-تطوير السوق المالية الجزائرية: إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بوصفها وعاء ضروريا لبناء الادخار الوطني و قاعدة لحفز الاستثمارات المحلية و جذب الأجنبية منها، و يكون ذلك من خلال إعادة هيكلة وتنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له و استكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية و سلامة للتعامل بالأوراق المالية؛

-**تطوير سوق العمل الجزائري:** إن تطوير سوق العمل يعد أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية و تعزيز القدرة التنافسية، و يكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم و إعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات و البرامج المتعلقة بتطوير و تأهيل القوى العاملة الجزائرية فضلا عن التوسع الكمي و النوعي في برامج التأهيل و التدريب المهني و تطوير سياسات التعليم العالمي بما يتلاءم مع سوق العمل؛

-**تطوير الهياكل القاعدية و مشروعات البنية التحتية:** و يكون ذلك من خلال التركيز على وفرة و نوعية خدمات البنية التحتية و محاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها و تسييرها هذا فضلا عن تطوير و تفعيل الإطار التشريعي و التنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها و نوعيتها لما للدور للمهم الذي تؤديه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري و زيادة القدرة التنافسية؛

-**الاهتمام و السعي إلى تطوير العلوم و التكنولوجيا:** يؤدي هذا القطاع دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية و تحسين جودة الإنتاج و تعظيمه و رفع مستوى الإنتاجية، و يكون ذلك من خلال إيجاد العديد من المراكز و المؤسسات التي تعنى بالعلوم و التكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية و العمل على تطويرها، و تبني سياسة تكنولوجية موائمة في أنشطة القطاعات التنموية و رفع مردوديتها و إدامتها بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية فضلا عن تشجيع البحث العلمي في القطاع الاقتصادي بإجراءات مناسبة الذي يعد عاملاً حاسماً من أجل التنافسية و التنمية؛

-**تطوير الإطار التشريعي و المؤسسي:** يعد تحسين البيئة التشريعية و التنظيمية و المؤسسية أحد الإجراءات المهمة لانطلاق تنمية فعالة و تحسن الإنتاجية و القدرة التنافسية و مواكبة متطلبات تحرير و عولمة الاقتصاد و الانفتاح على الأسواق الخارجية، و يكون ذلك من خلال مراجعة لجملة التشريعات و القوانين الاقتصادية كقانون الاستثمار و الشركات و قانون الجمارك و الضرائب و قانون المنافسة و منع الاحتكار و قانون استقلال القضاء... الخ و إنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادرات، أو مؤسسات للمواصفات و المقاييس... الخ

-**المواصلة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية:** وذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و تحليل نقاط ضعف المؤسسة و بالتالي اقتراح طرائق التقوية و الاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافق التقنية و البرمجيات و التكوين و التدريب و إدارة الجودة الشاملة و معايير نظام المعلومات

والاستثمارات المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة و محاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء و الفعالية في التنفيذ و الوضوح في الإعلام. فسياسة تأهيل المؤسسة الوطنية العمومية أو الخاصة القائمة تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية وتتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة و إجراءات تخفيف التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة و أخيرا بتنظيم دورات تدريب و إعادة تأهيل لليد العاملة لا والإطارات.

-اصلاح بيئة الأعمال الجزائرية : وهذا من خلال تقديم حوافز تمويلية تتضمن قيام الحكومة الجزائرية بمختلف أجهزتها بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة بالإضافة الى تقديم حوافز جبائية بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام و المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، وكذلك تقديم حوافز غير مباشرة للشركات المستثمرة الأجنبية بتزويدها بالأراضي و البنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية شرط أن لا تضر بالمؤسسات الاقتصادية بل تعمل على تشجيعها لمنافسة الشركات الأجنبية.¹

¹ زيدان محمد، بريس عبد القادر، دور الحكومات في تدعيم التنافسية -حالة الجزائر-، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 09-08 مارس 2005، ص 20.

خلاصة :

في ظل الظروف والتطورات التي شهدتها العالم، أصبح مفهوم تطوير القدرات التنافسية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي ضرورة قصوى بالنسبة للاقتصاد الجزائري نظرا للخلل الهيكلي الذي يعانيه، حيث رأينا من خلال دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري وتحليل الكثير من المؤشرات أنه رغم احتلاله المراتب الأولى في مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، إلا أنه مازال يصنف ضمن البلدان ذات القدرات التنافسية الضعيفة.

وهو ما يحتم إجراء مختلف الإصلاحات الضرورية وبدون تأجيل، وجعلها تصب في تطوير انتاجية المؤسسات الاقتصادية وتوجيهها نحو التصدي، بما سينعكس مستقبلا على نمو الدخل الحقيقي للأفراد، و تحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين.

خاتمة

خاتمة:

أصبحت الدول تفكر وتبحث عن طرق بديلة تعوض فيها اعتمادها السابق على الموارد والهبات الطبيعية المتاحة والتكلفة والسعر في اكتساب حصص دائمة في الأسواق الدولية، ومن صار الاهتمام بالتنافسية نموذجاً بديلاً، مما يعني الاهتمام بمجموعة من السياسات والآليات التي تسمح للدولة بتنمية و استغلال امكانياتها والتميز عن منافسيها في الأسواق الدولية، من خلال تقديم منتجات جديدة تسمح بأشكال تكنولوجية متطورة، وأسعار تنافسية مقبولة.

ونتيجة لذلك أصبحت التنافسية أمراً حتمياً لا مفر منه، حيث أصبح لها هيئات تعني بها، وأصبحت تؤثر على حد سواء في المؤسسات التي تحتاجها للنمو، أو الدول التي ترغب في استدامة مستويات المعيشة لأفرادها و زيادتها عبر الزمن، كما أن مؤشرات التنافسية الدولية أصبحت مهمة الى الحد الذي تؤثر فيه على قرارات الاستثمار العالمي وعلى تشكيل السياسات الاقتصادية للدول، وهو ما جعل الدول تسعى لتحسين مكانتها الدولية من خلال تحسين وضعيتها في هذه المؤشرات.

والجزائر كأحد البلدان النامية التي تصنف ضمن الدول ذات القدرات التنافسية الضعيفة، يتوجب عليها مواصلة الإصلاحات و بذل مجهودات أكبر لتحسين وضعيتها التنافسية، وهو ما يتيحها مستقبلاً و اندماجاً إيجابياً و سليماً في منظومة الاقتصاد العالمي.

ومن خلال دراستنا للموضوع فإن أهم النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

1- نتائج اختبار الفرضيات :

- تقاس تنافسية الدول بقدرتها على توفير ظروف ملائمة تستطيع من خلالها المؤسسات العاملة في اقليمها النفاذ بمنتجاتها الى الأسواق الخارجية، بغية زيادة نمو الناتج الداخلي الخام وتحقيق مستوى معيشة للأفراد بمعدل مرتفع و مستمر على المدى الطويل ؛
- هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الوضعية التنافسية تقع ضمن مؤشرات التنافسية الدولية و التي تحاول بعض الهيئات الدولية نشرها سنوياً منها المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك العالمي والمعهد العربي للتخطيط؛
- بالرغم من النتائج الايجابية التي حققها الاقتصاد الجزائري في بعض المؤشرات الخاصة بتوازن الاقتصاد الكلي (النمو المستمر في الناتج الداخلي الخام، تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ارتفاع احتياطات الدولية، انخفاض المديونية الخارجية ، استقرار أسعار الصرف) إلا أنها تحتل المراتب المتدنية في التصنيف ضمن المؤشرات الأخرى ؛

- وجود مؤشرات فرعية في الجزائر سواء ضمن مؤشر التنافسية العالمية أو العربية تتعدم فيها الميزة التنافسية و المتمثلة في مؤشر البنية التحتية، مؤشرات كفاءة الأسواق والتعليم العالي والتدريب وكذلك بيئة الأعمال وعوامل الابداع والابتكار، و بالتالي تعتبر هذه العوامل نقاط ضعف أساسية في الاقتصاد الجزائري، والتي تعيق من تطور تنافسية الاقتصاد ككل.

2- نتائج عامة عن الدراسة :

- تتمثل أهم أوجه القصور في تنافسية الاقتصاد الجزائري في ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، و هو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير، وسبب تشوهات في تركيبة هيكل صادرات المحروقات؛

- بالرغم من التزايد المستمر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن بيئتها الاستثمارية تتميز بالعديد من العراقيل و العوائق أدت الى ضعف تنافسية الاقتصاد وقدرته على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؛

- كان تمثيل الجزائر مقبولا في المؤشرات الفرعية للاستثمار مثل مؤشر المخاطر القطرية حيث صنفت ضمن الدول ذات المخاطر المعتدلة،

- مستوى سهولة أداء الأعمال في الجزائر منخفض جدا و ترتيبها متأخر عالميا وعربيا؛

- اقتصاد الجزائر في المرحلة الانتقالية من الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية الى الاقتصاد المعتمد على الكفاءة ؛

- من خلال التقييم العام الذي قمنا به لمعرفة الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري اعتمادا على المؤشرات الجزئية و مؤشر التنافسية العالمية و العربية ومؤشر سهولة أداء الاعمال،

خلصنا في النهاية أن تنافسية الاقتصاد الجزائري ضعيفة عالميا وعربيا ، وذلك لتمثيلها السلبي في كل المؤشرات ما عدا مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي.

3- توصيات :

- يجب الاقتداء بالدول الناجحة في مجال التنافسية، كما يجب إنشاء فريق خاص بالتنافسية الوطنية يقوم بإعداد و صياغة السياسات الصناعية الجزائرية بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية، ويهتم بالعوائق التي تحول دون تحقيق القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية ؛

- خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة ؛

- تحسين البنية الأساسية و التحتية للاقتصاد الوطني؛

-
- تدعيم تنافسية الاقتصاد وذلك من خلال التركيز على تفعيل وتدعيم تنافسية المؤسسات ؛
- إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية، تأخر مشاريع البنية التحتية، خصوصا هياكل الاتصال إصلاح بعض القوانين و جهاز العدالة ؛
- تنشيط قطاع التصدير الذي يعتبر محفزا للنمو الاقتصادي كونه يعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد و الاستفادة من وفورات الحجم التي تساعد في التغلب على ضيق السوق المحلي، وذلك بفتح الأسواق الجديدة وتحسين جودة المنتجات و نوعيتها بما يعزز من قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية .

4- آفاق الدراسة :

- إن هذه الدراسة قد حاولت معالجة الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة و حسب المعلومات و المعطيات المتوفرة و التي أمكن الحصول عليها، و منه لا يمكن اعتبار هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع ، و لكذا يمكن أن نقترح مواضيع مستقبلية:
- دراسة قياسية تبين أثر أحد العوامل على التنافسية الدولية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

- 1- أبو قحف عبد السلام، التنافسية وتغير قواعد اللعبة، مكتبة و مطبعة الإشعاع، الاسكندرية، 1996.
- 2- أحمد حامد رضوان مصطفى، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011.
- 3- حشاد نبيل، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، دار ايجي للنشر، مصر، 2006.
- 4- شمت حسين نفين، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، 2010.
- 5- الشيخ محمود، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
- 6- عبد فله فاروق، اقتصاديات التعليم، دار الميسرة، عمان، 2003.
- 7- صقر عمر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.
- 8- كاكي عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.
- 9- مياسي إكرام، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

ب. المذكرات والاطروحات

- 1- بلغري سليم، الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن مقتضيات المنافسة الدولية والمتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية، سطيف، 2012.
- 2- بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية، 2011.
- 3- بوشناف عمار، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها، تنميتها وتطويرها، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- 4- بوشويط ابتسام، آلية برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة تحليلية لنتائج تأهيل المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2010.
- 5- دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005.

- 6- سلمان حسين، الاستثمار الاجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2004.
- 7- عبد الحفيظي ابراهيم، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008.
- 8- فرحات بختة، بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص تجارة دولية، جامعة ورقلة، 2010.
- 9- قاسي ياسين، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص تسويق، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005.
- 10- كباب منال، دور استراتيجية الترويج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007.
- 11- كبابي كلثوم، التنافسية و اشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة : الجزائر المغرب وتونس، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008.

III. المؤتمرات والملتقيات

- 1- أحمد بلقاسم، المنافسة والتنافسية - الربط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي - حالة الجزائر - الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، الشلف 08-09 نوفمبر 2010.
- 2- بلالي أحمد، تنافسية المؤسسة وتحديات اقتصاد المعرفة، الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، المعرفة الركيزة الجديدة والتحديات التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، بسكرة، 12-13 نوفمبر 2005.
- 3- بلقاسم رابح، وعيل ميلود، التنافسية واستراتيجيات المؤسسات الصناعية في ظل المنافسة العالمية، الملتقى الدولي الرابع المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات، الشلف، 8-9 نوفمبر، 2010.
- 4- بن ثابت علال، متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة، الملتقى الدولي بعنوان آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، 13-14 نوفمبر 2006.

- 5- بن مويزة مسعود، الإبداع التكنولوجي لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، ملتقى آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأغواط، 13-14 نوفمبر 2006.
- 6- جباري شوقي ، بوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية -قراءات في التجربة الايطالية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات
- 7- حسن بشير، محمد نور، سياسات التنافسية وأثرها على مناخ الاستثمار، وزارة الاستثمار لجنة الاستثمار الافريقي، دون ذكر السنة.
- 8- خلوفي عائشة وآخرون، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي ، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.
- 9- دراجي عيسى ، البيئة والميزة التنافسية ،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية،الشلف، 8-9 نوفمبر 2010.
- 10- دريال عبد القادر، سدي علي، محاولة نمذجة العلاقة بين الانفاق الحكومي وتنافسية الاقتصاد الجزائري 2004-2011، دراسة مرتكزة على تقرير التنافسية العالمي، المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، 2013.
- 11- رزيق كمال؛ قاسي ياسين، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية ، الملتقى الوطني الأول حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005.
- 12- زاوي الحبيب، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ،الشلف، 9-10 نوفمبر 2010.
- 13- زيدان محمد، بريش عبد القادر، دور الحكومات في تدعيم التنافسية -حالة الجزائر-، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس 2005.
- 14- سحنون جمال الدين، حمدي معمر، تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية جامعة الشلف، 8-9 نوفمبر، 2010.

- 15- عطية صلاح سلطان، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2011.
- 16- عميش عائشة، حدادو علي، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية الشلف، 8-9 نوفمبر 2010.
- 17- قورين حاج قويدر، الميزة التنافسية المتواصلة، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد المعرفي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، 27- 28 نوفمبر، 2008.
- 18- محمد أحمد عبد السلام فادية ، بعض مؤشرات القدرة التنافسية لقطاع الأعمال في مصر، ملتقى التنافسية وأثرها على الاستثمارات العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الكويت، 2011.
- 19- محمود الوادي بلال ، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية، مؤتمر ربيع الثورات العربية منظور حقوق الانسان، الاردن، 16- 17 جويلية، 2011.
- 20- مسعداوي يوسف، القدرات التنافسية ومؤشراتها، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة، 08-09-2005 مارس 2005.
- 21- مسعداوي يوسف، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة ، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، الشلف، 27-28 نوفمبر، 2007.
- 22- مسلم حوا، الحوكمة وتأثيرها على تنافسية الأسواق المالية تجربة السوق المالية السورية، ملتقى التنافسية وأثرها على الاستثمارات العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الكويت، 2011.
- 23- معموري صورية، الشيخ هجيرة، محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية ، الشلف 8-9 نوفمبر 2010.
- 24- معموري صورية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجية التنافسية الصناعية في المحروقات في الدول العربية ، الشلف، 8-9 نوفمبر 2010.
- 25- مولاي لخضر، بوخاري عبد الحميد، التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التنافسية الدولية، ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 17- 19 أبريل، 2007.

IV. المجلات والدوريات

- 1- بلالي أحمد ، الميزة التنافسية ونموذج الادارة الاستراتيجية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 11، 2007.
- 2- بلعة جويده ، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 10 ، 2010.
- 3- بوزيان محمد ، جديدين لحسن ، كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 02، 2012.
- 4- الجوزي جميلة، دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ،العدد 11، 2011.
- 5- جريدة صوت الأحرار،-www.sawt-alahrar
- 6-
- 7- سعدي وصاف ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات، مجلة الباحث جامعة ورقلة، عدد 01، 2002.
- 8- سميرة العابد ، زهية عبا، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات، مجلة الباحث، عدد 11 2012.
- 9- صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013.
- 10- طالب شهاب علي، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري، مجلة دراسات البصرة، العدد 12، 2011، ص 265.الموقع: www.iasj.net.
- 11- العباس بلقاسم ، المؤشرات المركبة لقياس التنافسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد 75، 2008.
- 12- علي عبد القادر علي ، مؤشرات قياس الفساد الإداري، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 70، فيفري، 2008.
- 13- عثمان مال الله بدر ،، سياسات التنافسية ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ، مجلة جسر التنمية للمعهد العربي للتخطيط ،الكويت، العدد 115، جويلية 2012.

- 14- عدنان وديع محمد ، " القدرة التنافسية و قياسها " سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد الرابع و العشرون، 2003.
- 15- عماري عمار، بوسعدة سعيدة، الابداع التكنولوجي في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، العدد 03، 2004.
- 16- كامل الناصح أحمد ، التنافسية الجديدة واعدة هيكله سوق العمل العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، بغداد العدد 82، 2010، www.iasj.net.
- 17- لحوول سامية ، تحديث أثر ركائز الميزة التنافسية لصناعة الدواء في الجزائر باستخدام النموذج الماسي لبورتر، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة ، العدد 09، 2009.
- 18- لزعر علي ، آيت يحيى، معدل الصرف الحقيقي و تنافسية الاقتصاد الجزائري ،مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 11، 2012 .
- 19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سلسلة بيئة الأعمال في الدول العربية ، 2012.
- 20- نوري منير ، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية ، مجلة شمال إفريقيا ، جامعة حسينية بن بو علي الشلف، العدد 04 جوان 2006.
- 21- نوبر طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002
- 22- هوام لمياء، ربحان الشريف، دور مناخ الإستثمار في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية ، مجلة العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باجي مختار عنابة ، العدد 82 أبريل 2013.

v. التقارير

- 1- تقارير التنافسية العالمية من 2008 الى 2013، www.albankaldawli.org.
- 2- تقارير التنافسية العربية من 2006 الى 2012، www.arab-api.org .
- 3- تقارير أنشطة الأعمال للسنوات من 2007 الى 2012، www.douingbusiness.org.
- 4- تقرير الحرية الاقتصادية العالمي، 2013، www.freetheworld.com .
- 5- الصادق علي التوفيق ، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي أبو ظبي، نوفمبر، 2000.

- 6- الفريق الأردني للتنافسية، التنافسية و تجربة الأردن، وزارة التخطيط و التعاون الدولي، 2003
<http://www.mop.gov.jo>
- 7- المرصد الوطني السوري للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، 2011
<http://www.ncosyria.com>
- 8- معهد البحوث الاقتصادية الأردنية، دخول الأردن في اتفاقيات دولية " التنافسية وتجربة الأردن، عمان 2001
<http://www.d1d.net/net/management/articles.htm>
- 9- المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، القدرة التنافسية ومناخ الاعمال للاقتصاد التونسي في التقارير الدولية، وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، 2012، <http://www.pbf.org>
- 10- المعهد العربي للتخطيط، الملخص التنفيذي لتقرير التنافسية العربية، 2012.
- 11- منظمة الشفافية الدولية، www.transparency.org
- 12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2010،
[/http://www.iaigc.net](http://www.iaigc.net)
- 13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2011.
- 14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2009.
- 15- نشریات البنك المركزي، www.bank-of-algeria.dz

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- 1- Bertrand nezys, les politiques de compétitivité, édition economica, paris, 1994.
- 2- M. porter, la concurrence selon porter, village mondial, paris, 1999.
- 3- Michael Porter ,L'avantage concurrentiel des nation, inter-éditions , Paris 2000.
- 4- Michael porter, the competitive advantage of notions, Harvard business, 1999.

5- Thierry madiès, jean claude, payer innovation et compétitivité des régions , la documentation française,paris,2008.

ثالثا: المواقع الالكترونية

- 1- <http://ar.knoema.com/atlas> .
- 2- <http://www.mop.gov.jo>.
- 3- WWW.ONS.COM .
- 4- www.albankaldawli.org.
- 5- www.andi.dz .
- 6- www.arab-api.org.
- 7- www.bank-of-algeria.dz.
- 8- www.doingbusiness.org.
- 9- www.douane.gov.dz .
- 10- www.education.gov.dz.
- 11- www.freetheworld.com.
- 12- www.iasj.net.
- 13- www.mesrs.dz.
- 14- www.mptic.dz .
- 15- www.onea.dz
- 16- www.transparency.org.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	مؤشرات التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الجزائري	66
(02 -02)	هيكل التجارة الخارجية	68
(03- 02)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2007- 2013	70
(04-02)	أهم الشركاء في واردات الجزائر سنة 2013	71
(05 -02)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة 2007-2013	73
(06-02)	أهم زبائن الجزائر سنة 2013	75
(07-02)	التركيبية السلعية للصادرات خلال الفترة 2007-2013	77
(08-02)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1996-2012	81
(09-02)	المشاريع الاستثمارية المصرحة للفترة 2007- 2013	82
(10-02)	توزيع الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات للفترة 2002- 2013	83
(11-02)	العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2007-2012	84
(12- 02)	المؤشر المركب للمخاطر القطرية	85
(13 -02)	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010	86
(14-02)	مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2007-2012	87
(15-02)	مؤشر الشفافية الدولية للجزائر خلال الفترة 2007-2012	88
(16-02)	اجمالي الناتج المحلي لكل ساكن في الجزائر خلال الفترة 2007-2013	90
(17-02)	وضعية البطالة في الجزائر للفترة 2007-2013	91
(18-02)	التقسيم القطاعي لنمو الناتج المحلي الحقيقي للفترة 2007-2013	91
(19-02)	رصيد الميزان التجاري في الفترة 2007-2013	92
(20-02)	تصنيف الجزائر وفق تقرير التنافسية العالمية للفترة 2007-2013	98

قائمة الجداول والأشكال

99	تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية العالمية للفترة 2008-2013	(21-02)
106	تشخيص بيئة الأعمال في الجزائر	(22-02)
108	تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية العربية للفترة 2006-2012	(23-02)
113	تصنيف الجزائر من خلال المؤشرات الفرعية المركبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2007-2012	(24-02)

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	مكونات العنقود الصناعي	8
(02-01)	محددات الميزة التنافسية الدولية (ماسة بورتر)	33
(03-01)	العوامل المؤثرة على ربحية المؤسسة	37
(04-01)	مؤشرات التنافسية الدولية حسب تقرير التنافسية العالمي	47
(05-01)	مؤشرات التنافسية الدولية حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية	49
(06-01)	مؤشرات التنافسية الدولية حسب تقرير التنافسية العربية	52
(01-02)	أهم الدول المصدرة للجزائر سنة 2013	70
(02-02)	أهم الشركاء في الواردات الجزائرية سنة 2013	72
(03-02)	أهم الدول المصدرة للجزائر ضمن مجموعات دولية للفترة 2007-2013	74
(04-02)	أهم زبائن الجزائر سنة 2013	76
(05-02)	التجارة الخارجية للفترة 2005-2013	93

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : تصنيف الدول الأخرى في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2012-2013

GCI 2012-2013					GCI 2012-2013				
Country/Economy	Rank/144	Score (1-7)	Rank among GCI 2011-2012 sample	GCI 2011-2012 rank	Country/Economy	Rank/144	Score (1-7)	Rank among GCI 2011-2012 sample	GCI 2011-2012 rank
Switzerland	1	5.72	1	1	Ukraine	73	4.14	73	82
Singapore	2	5.67	2	2	Uruguay	74	4.13	74	63
Finland	3	5.55	3	4	Vietnam	75	4.11	75	65
Sweden	4	5.53	4	3	Seychelles	76	4.10	n/a	n/a
Netherlands	5	5.50	5	7	Georgia	77	4.07	76	88
Germany	6	5.48	6	6	Romania	78	4.07	77	77
United States	7	5.47	7	5	Botswana	79	4.06	78	80
United Kingdom	8	5.45	8	10	Macedonia, FYR	80	4.04	79	79
Hong Kong SAR	9	5.41	9	11	Croatia	81	4.04	80	76
Japan	10	5.40	10	9	Armenia	82	4.02	81	92
Qatar	11	5.38	11	14	Guatemala	83	4.01	82	84
Denmark	12	5.29	12	8	Trinidad and Tobago	84	4.01	83	81
Taiwan, China	13	5.28	13	13	Cambodia	85	4.01	84	97
Canada	14	5.27	14	12	Ecuador	86	3.94	85	101
Norway	15	5.27	15	16	Moldova	87	3.94	86	93
Austria	16	5.22	16	19	Bosnia and Herzegovina	88	3.93	87	100
Belgium	17	5.21	17	15	Albania	89	3.91	88	78
Saudi Arabia	18	5.19	18	17	Honduras	90	3.88	89	86
Korea, Rep.	19	5.12	19	24	Lebanon	91	3.88	90	89
Australia	20	5.12	20	20	Namibia	92	3.88	91	83
France	21	5.11	21	18	Mongolia	93	3.87	92	96
Luxembourg	22	5.09	22	23	Argentina	94	3.87	93	85
New Zealand	23	5.09	23	25	Serbia	95	3.87	94	95
United Arab Emirates	24	5.07	24	27	Greece	96	3.86	95	90
Malaysia	25	5.06	25	21	Jamaica	97	3.84	96	107
Israel	26	5.02	26	22	Gambia, The	98	3.83	97	99
Ireland	27	4.91	27	29	Gabon	99	3.82	n/a	n/a
Brunei Darussalam	28	4.87	28	28	Tajikistan	100	3.80	98	105
China	29	4.83	29	26	El Salvador	101	3.80	99	91
Iceland	30	4.74	30	30	Zambia	102	3.80	100	113
Puerto Rico	31	4.67	31	35	Ghana	103	3.79	101	114
Oman	32	4.65	32	32	Bolivia	104	3.78	102	103
Chile	33	4.65	33	31	Dominican Republic	105	3.77	103	110
Estonia	34	4.64	34	33	Kenya	106	3.75	104	102
Bahrain	35	4.63	35	37	Egypt	107	3.73	105	94
Spain	36	4.60	36	36	Nicaragua	108	3.73	106	115
Kuwait	37	4.56	37	34	Guyana	109	3.73	107	109
Thailand	38	4.52	38	39	Algeria	110	3.72	108	87
Czech Republic	39	4.51	39	38	Liberia	111	3.71	n/a	n/a
Panama	40	4.49	40	49	Cameroon	112	3.69	109	116
Poland	41	4.46	41	41	Libya	113	3.68	n/a	n/a
Italy	42	4.46	42	43	Suriname	114	3.68	110	112
Turkey	43	4.45	43	59	Nigeria	115	3.67	111	127
Barbados	44	4.42	44	42	Paraguay	116	3.67	112	122
Lithuania	45	4.41	45	44	Senegal	117	3.66	113	111
Azerbaijan	46	4.41	46	55	Bangladesh	118	3.65	114	108
Malta	47	4.41	47	51	Benin	119	3.61	115	104
Brazil	48	4.40	48	53	Tanzania	120	3.60	116	120
Portugal	49	4.40	49	45	Ethiopia	121	3.55	117	106
Indonesia	50	4.40	50	46	Cape Verde	122	3.55	118	119
Kazakhstan	51	4.38	51	72	Uganda	123	3.53	119	121
South Africa	52	4.37	52	50	Pakistan	124	3.52	120	118
Mexico	53	4.36	53	58	Nepal	125	3.49	121	125
Mauritius	54	4.35	54	54	Venezuela	126	3.46	122	124
Latvia	55	4.35	55	64	Kyrgyz Republic	127	3.44	123	126
Slovenia	56	4.34	56	57	Mali	128	3.43	124	128
Costa Rica	57	4.34	57	61	Malawi	129	3.38	125	117
Cyprus	58	4.32	58	47	Madagascar	130	3.38	126	130
India	59	4.32	59	56	Côte d'Ivoire	131	3.36	127	129
Hungary	60	4.30	60	48	Zimbabwe	132	3.34	128	132
Peru	61	4.28	61	67	Burkina Faso	133	3.34	129	136
Bulgaria	62	4.27	62	74	Mauritania	134	3.32	130	137
Rwanda	63	4.24	63	70	Swaziland	135	3.28	131	134
Jordan	64	4.23	64	71	Timor-Leste	136	3.27	132	131
Philippines	65	4.23	65	75	Lesotho	137	3.19	133	135
Iran, Islamic Rep.	66	4.22	66	62	Mozambique	138	3.17	134	133
Russian Federation	67	4.20	67	66	Chad	139	3.05	135	142
Sri Lanka	68	4.19	68	52	Yemen	140	2.97	136	138
Colombia	69	4.18	69	68	Guinea	141	2.90	n/a	n/a
Morocco	70	4.15	70	73	Haiti	142	2.90	137	141
Slovak Republic	71	4.14	71	69	Sierra Leone	143	2.82	n/a	n/a
Montenegro	72	4.14	72	60	Burundi	144	2.78	138	140

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنافسية العالمي، 2013، ص 13، بالاعتماد على الموقع: www.albankaldawli.org

الملحق رقم 02 : تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية في تقرير التنافسية العالمي 2012-2013

The Global Competitiveness Index in detail

INDICATOR	VALUE	RANK/144	INDICATOR	VALUE	RANK/144
1st pillar: Institutions			6th pillar: Goods market efficiency		
1.01 Property rights	2.5	140	6.01 Intensity of local competition	3.1	144
1.02 Intellectual property protection	1.8	142	6.02 Extent of market dominance	2.8	137
1.03 Diversion of public funds	2.2	131	6.03 Effectiveness of anti-monopoly policy.....	2.9	140
1.04 Public trust in politicians.....	1.8	129	6.04 Extent and effect of taxation.....	3.2	101
1.05 Irregular payments and bribes.....	2.6	135	6.05 Total tax rate, % profits*	72.0	135
1.06 Judicial independence.....	2.5	123	6.06 No. procedures to start a business*	14	134
1.07 Favoritism in decisions of government officials	2.2	134	6.07 No. days to start a business*	25	92
1.08 Wastefulness of government spending.....	2.4	116	6.08 Agricultural policy costs.....	3.2	124
1.09 Burden of government regulation	2.3	140	6.09 Prevalence of trade barriers	3.0	141
1.10 Efficiency of legal framework in settling disputes.....	2.6	132	6.10 Trade tariffs, % duty*.....	14.0	132
1.11 Efficiency of legal framework in challenging regs.....	2.5	137	6.11 Prevalence of foreign ownership.....	3.3	136
1.12 Transparency of government policymaking.....	2.6	144	6.12 Business impact of rules on FDI.....	3.2	138
1.13 Gov't services for improved business performance.....	2.8	124	6.13 Burden of customs procedures	2.5	141
1.14 Business costs of terrorism.....	3.5	140	6.14 Imports as a percentage of GDP*	32.4	111
1.15 Business costs of crime and violence.....	3.6	119	6.15 Degree of customer orientation	3.0	144
1.16 Organized crime.....	3.3	137	6.16 Buyer sophistication	2.4	131
1.17 Reliability of police services	3.0	121	7th pillar: Labor market efficiency		
1.18 Ethical behavior of firms	2.6	143	7.01 Cooperation in labor-employer relations	2.9	143
1.19 Strength of auditing and reporting standards	2.8	143	7.02 Flexibility of wage determination.....	4.0	125
1.20 Efficacy of corporate boards	3.1	143	7.03 Hiring and firing practices.....	3.3	112
1.21 Protection of minority shareholders' interests	3.1	136	7.04 Redundancy costs, weeks of salary*.....	17	81
1.22 Strength of investor protection, 0-10 (best)*	5.3	65	7.05 Pay and productivity.....	2.4	144
2nd pillar: Infrastructure			7.06 Reliance on professional management	2.3	144
2.01 Quality of overall infrastructure	3.5	102	7.07 Brain drain	1.5	144
2.02 Quality of roads	3.4	88	7.08 Women in labor force, ratio to men*.....	0.21	144
2.03 Quality of railroad infrastructure.....	2.0	90	8th pillar: Financial market development		
2.04 Quality of port infrastructure	2.7	131	8.01 Availability of financial services	2.6	143
2.05 Quality of air transport infrastructure.....	3.3	125	8.02 Affordability of financial services	2.0	144
2.06 Available airline seat kms/week, millions*	146.0	72	8.03 Financing through local equity market	2.2	131
2.07 Quality of electricity supply	4.5	80	8.04 Ease of access to loans.....	2.0	128
2.08 Mobile telephone subscriptions/100 pop.*	99.0	87	8.05 Venture capital availability.....	1.8	138
2.09 Fixed telephone lines/100 pop.*	8.5	98	8.06 Soundness of banks	2.9	143
3rd pillar: Macroeconomic environment			8.07 Regulation of securities exchanges	2.3	140
3.01 Government budget balance, % GDP*.....	-3.6	82	8.08 Legal rights index, 0-10 (best)*	3	118
3.02 Gross national savings, % GDP*	50.1	6	9th pillar: Technological readiness		
3.03 Inflation, annual % change*	4.5	68	9.01 Availability of latest technologies	3.4	142
3.04 General government debt, % GDP*	9.9	11	9.02 Firm-level technology absorption.....	3.2	144
3.05 Country credit rating, 0-100 (best)*	53.7	59	9.03 FDI and technology transfer	3.4	140
4th pillar: Health and primary education			9.04 Individuals using Internet, %*	14.0	110
4.01 Business impact of malaria	5.5	91	9.05 Broadband Internet subscriptions/100 pop.*.....	2.8	87
4.02 Malaria cases/100,000 pop.*	0.0	72	9.06 Int'l Internet bandwidth, kb/s per user*	8.9	89
4.03 Business impact of tuberculosis.....	5.2	80	9.07 Mobile broadband subscriptions/100 pop.*.....	0.0	128
4.04 Tuberculosis cases/100,000 pop.*	90.0	88	10th pillar: Market size		
4.05 Business impact of HIV/AIDS	5.3	69	10.01 Domestic market size index, 1-7 (best)*.....	4.2	47
4.06 HIV prevalence, % adult pop.*	0.1	12	10.02 Foreign market size index, 1-7 (best)*	4.9	49
4.07 Infant mortality, deaths/1,000 live births*	30.5	102	11th pillar: Business sophistication		
4.08 Life expectancy, years*	72.9	83	11.01 Local supplier quantity	4.0	124
4.09 Quality of primary education.....	2.4	129	11.02 Local supplier quality.....	3.4	137
4.10 Primary education enrollment, net %*	95.6	49	11.03 State of cluster development.....	2.4	139
5th pillar: Higher education and training			11.04 Nature of competitive advantage.....	2.0	144
5.01 Secondary education enrollment, gross %*.....	94.9	52	11.05 Value chain breadth.....	2.2	143
5.02 Tertiary education enrollment, gross %*.....	30.8	74	11.06 Control of international distribution	2.5	144
5.03 Quality of the educational system.....	2.5	131	11.07 Production process sophistication.....	2.3	141
5.04 Quality of math and science education	2.7	129	11.08 Extent of marketing	2.3	143
5.05 Quality of management schools.....	3.0	131	11.09 Willingness to delegate authority	1.9	144
5.06 Internet access in schools.....	2.4	132	12th pillar: Innovation		
5.07 Availability of research and training services	2.8	138	12.01 Capacity for innovation.....	1.9	143
5.08 Extent of staff training	2.6	142	12.02 Quality of scientific research institutions	2.1	141
			12.03 Company spending on R&D.....	1.8	143
			12.04 University-industry collaboration in R&D	1.9	144
			12.05 Gov't procurement of advanced tech products	2.2	142
			12.06 Availability of scientists and engineers	4.0	72
			12.07 PCT patents, applications/million pop.*	0.2	91

المصدر : البنك الدولي، تقرير التنافسية العالمي ، 2013، ص 89، بالاعتماد على الموقع:

.www.albankaldawli.org

الملحق رقم 03: ترتيب الدول العربية والدول المقارنة في تقرير التنافسية العربية 2012

الترتيب	مؤشر التنافسية	الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	الحاكمة وفاعلية المؤسسات	تكلفة الاعمال	الانتاجية والتكلفة	ديناميكية الأسواق والمتجات والتخصص	جاذبية الاستثمار	راس المال البشري	تدخل الحكومة	البنية التحتية التقانية	البنية التحتية الأساسية	الاداء الاقتصادي	الدولة
24	0.36	0.16	0.24	0.30	0.40	0.25	0.45	0.48	0.71	0.36	0.15	0.63	الجزائر
12	0.47	0.30	0.42	0.47	0.59	0.29	0.39	0.75	0.61	0.45	0.15	0.58	الأرجنتين
4	0.53	0.16	0.46	0.68	0.57	0.48	0.59	0.59	0.69	0.68	0.54	0.67	البحرين
20	0.40	0.27	0.24	0.32	0.35	0.28	0.45	0.64	0.71	0.35	0.19	0.46	البرازيل
9	0.49	0.34	0.81	0.63	0.49	0.32	0.54	0.64	0.73	0.38	0.19	0.46	تشيلي
8	0.51	0.31	0.43	0.60	0.62	0.52	0.58	0.48	0.92	0.40	0.63	0.68	الصين
7	0.51	0.48	0.62	0.57	0.53	0.50	0.55	0.63	0.36	0.51	0.26	0.45	التشيك
25	0.36	0.14	0.34	0.50	0.45	0.29	0.46	0.47	0.51	0.36	0.22	0.39	مصر
10	0.48	0.37	0.54	0.33	0.39	0.32	0.52	0.84	0.21	0.51	0.30	0.47	اليونان
2	0.65	0.57	0.92	0.85	0.49	0.60	0.65	0.81	0.49	0.71	0.43	0.42	ايرلندا
18	0.42	0.28	0.47	0.34	0.54	0.35	0.68	0.63	0.23	0.38	0.26	0.45	الأردن
1	0.68	0.71	0.63	0.74	0.72	0.43	0.62	0.70	0.74	0.82	0.50	0.55	كوريا الجنوبية
14	0.46	0.12	0.54	0.48	0.59	0.46	0.51	0.56	0.59	0.49	0.47	0.60	الكويت
22	0.39	0.20	0.28	0.38	0.36	0.35	0.52	0.62	0.55	0.35	0.27	0.43	لبنان
23	0.37	0.14	0.21		0.44	0.49	0.38	0.60	0.73	0.13	0.29	0.63	ليبيا
3	0.53	0.45	0.53	0.72	0.56	0.51	0.55	0.56	0.70	0.53	0.32	0.57	ماليزيا
29	0.26	0.17		0.33	0.25	0.28	0.25	0.12	0.81	0.24	0.04	0.43	موريتانيا
15	0.46	0.32	0.39	0.64	0.60	0.34	0.48	0.58	0.85	0.35	0.15	0.56	المكسيك
27	0.34	0.21	0.54	0.40	0.40	0.27	0.47	0.31	0.44	0.29	0.13	0.59	المغرب
17	0.43	0.25	0.50	0.59	0.59	0.42	0.51	0.51	0.64	0.29	0.19	0.54	عمان
6	0.51	0.40	0.56	0.74	0.39	0.37	0.62	0.79	0.15	0.52	0.33	0.49	البرتغال
13	0.47	0.24	0.50	0.48	0.55	0.46	0.44	0.65	0.76	0.34	0.60	0.44	قطر
11	0.47	0.24	0.46	0.77	0.58	0.39	0.63	0.57		0.49	0.22	0.58	السعودية
19	0.41	0.22	0.29	0.68	0.47	0.32	0.62	0.62	0.47	0.33	0.18	0.51	جنوب أفريقيا
28	0.27	0.23	0.04	0.29	0.45	0.17	0.37	0.18	0.69	0.29	0.06	0.44	السودان
26	0.34	0.06	0.36	0.32	0.42	0.33	0.33	0.53	0.70	0.34	0.07	0.44	سوريا
16	0.45	0.32	0.46	0.66	0.45	0.30	0.47	0.60	0.64	0.41	0.18	0.58	تونس
21	0.40	0.22	0.46	0.65	0.51	0.35	0.46	0.50	0.66	0.27	0.16	0.42	تركيا
5	0.52	0.21	0.49	0.58	0.53	0.54	0.55	0.53	0.83	0.66	0.65	0.46	الإمارات
30	0.25	0.05	0.10	0.52	0.45	0.50	0.37	0.21	0.46	0.15	0.01	0.41	اليمن
	0.39	0.19	0.37	0.48	0.47	0.37	0.47	0.48	0.62	0.37	0.26	0.51	متوسط الدول العربية
	0.50	0.38	0.53	0.61	0.52	0.40	0.54	0.66	0.59	0.47	0.29	0.51	متوسط دول المقارنة

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية ، 2012، ص 29. بالاعتماد على الموقع: www.arab .

api.org

الملحق رقم 4: ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لتقرير التنافسية العربية 2012

الترتيب	ميزان التنافسية	المؤشرات	قيمة المؤشر
29	L	6. مؤشر ديناميكية الاسواق والمنتجات والتخصص	0.25
9		نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي	0.72
18	L	سرعة التكامل التجاري (%درجة الانفتاح)	0.27
27	L	نسبة السلع المصنعة المصدرة	0.02
17	L	حصة الصادرات من التجارة العالمية	0.05
24	L	معدل نمو حصة الصادرات	0.06
7	A	معدل نمو الصادرات التحويلية	0.57
18	L	الصادرات للفرد	0.04
26	L	متوسط التعرفة الجمركية	0.31
25	L	7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	0.40
17	L	معدل نمو-الصناعات التحويلية	0.30
27	L	حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	0.03
14		أسعار الفائدة-الإقراض	0.88
27	L	إنتاجية العمالة في القطاع التحويلي	0.02
		معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية	
		نسبة الأجور في القيمة المضافة القطاع التحويلي	
7	A	سعر الصرف الحقيقي-معدل التغيير	0.49
10		معدل الضريبة	0.65
25	L	8. مؤشر الحكومية وفاعلية المؤسسات	0.24
26	L	الفساد الإداري	0.14
22	L	احترام القانون والنظام	0.25
11		البيروقراطية	0.33
28	L	9. مؤشر تكلفة القيام بالأعمال	0.30
27	L	تأسيس الكيان القانوني للمشروع	0.01
27	L	التوظيف والاستغناء عن الأعمال	0.23
9		تصفية المشروع	0.75
23	L	إنفاذ العقود	0.30
11		حماية المستثمرين	0.55
24	L	الحصول على الائتمان المصرفي	0.22
29	L	تسجيل الملكية العقارية	0.00
24	L	10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	0.16
19	L	نسبة الصادرات ذات التقانة العالية	0.03
12		نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات	0.63
26	L	صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	0.08
20	L	عدد المقالات العلمية والتقانية	0.51
17	L	11. مؤشر البنية التحتية التقانية	0.36
3	A	تكلفة استخدام الانترنت	0.96
26	L	خطوط الهاتف الأرضي لكل 100 من السكان	0.14
25	L	عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 من السكان	0.11
19	L	عدد مشترك الهاتف النقال لكل 100 من السكان	0.39
30	L	عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 من السكان	0.00
27	L	عدد خوادم شبكة الانترنت الآمنة لكل 100 من السكان	0.00
7	A	متوسط تكلفة المكالمات الخارجية	0.91
	8	مجموع الاصول (نقاط القوة)	
	54	مجموع الخصوم (نقاط الضعف)	

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير تنافسية العربية، 2012، ص ص 134-135، بالاعتماد على الموقع:

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	كلمة شكر
	الإهداء
	ملخص
بـ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري للتنافسية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية التنافسية
3	المطلب الأول: تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة الاقتصادية
4	المطلب الثاني: تعريف التنافسية على مستوى القطاع
10	المطلب الثالث: تعريف التنافسية على مستوى الدول
10	الفرع الأول: الاتجاه الكلي الضيق
12	الفرع الثاني: الاتجاه الكلي الموسع
16	المطلب الرابع: العلاقة بين مستويات التنافسية
17	المطلب الخامس: التأطير التاريخي للتنافسية
20	المبحث الثاني: مظاهر التنافسية و محدداتها
20	المطلب الأول: أنواع التنافسية ومدى أهميتها
20	الفرع الأول: أنواع التنافسية
23	الفرع الثاني: أهمية التنافسية الدولية
24	المطلب الثاني: أسباب وأهداف التنافسية الدولية
24	الفرع الأول: أسباب التنافسية الدولية
25	الفرع الثاني: أهداف التنافسية الدولية
26	المطلب الثالث: مبادئ وقواعد التنافسية الدولية
27	الفرع الأول: مبادئ التنافسية الدولية
28	الفرع الثاني: القواعد الذهبية للتنافسية الدولية
29	المطلب الرابع: محددات التنافسية الدولية

فهرس المحتويات

29	الفرع الأول: محددات رئيسية
31	الفرع الثاني: محددات مساعدة و مكملة
33	الفرع الثالث: الأنماط غير التنافسية لبعض الدول
36	المبحث الثالث: مؤشرات التنافسية الدولية
36	المطلب الأول: مؤشرات التنافسية على مستوى المؤسسة
36	الفرع الأول: الربحية
37	الفرع الثاني: تكلفة الصنع
37	الفرع الثالث: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
38	الفرع الرابع: الحصة من السوق
39	المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية على مستوى القطاع
39	الفرع الأول: مؤشرات التكاليف والإنتاجية
40	الفرع الثاني: مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية
40	الفرع الثالث: مؤشر التجارة ضمن الصناعات
41	الفرع الرابع: الميزة النسبية الظاهرة
41	المطلب الثالث: : مؤشرات التنافسية على مستوى البلد
41	الفرع الأول: نمو الدخل الحقيقي للفرد والإنتاجية
43	الفرع الثاني: النتائج التجارية
45	الفرع الثالث: سعر الصرف الحقيقي
45	المطلب الرابع: مؤشرات بعض تقارير التنافسية في العالم (المؤشرات الموسعة)
46	الفرع الأول: مؤشرات تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"
49	الفرع الثاني: مؤشرات تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية
50	الفرع الثالث: مؤشرات التنافسية من البنك الدولي
50	الفرع الرابع: مؤشرات تقرير صندوق النقد الدولي
50	الفرع الخامس: مؤشرات تقرير التنافسية العربية
53	المبحث الرابع: العوامل التي تتحكم في التنافسية الدولية
53	المطلب الأول: عوامل المتطلبات الأساسية

53	الفرع الأول: أداء المؤسسات العامة والخاصة
53	الفرع الثاني: البنية التحتية
54	الفرع الثالث: استقرار الاقتصاد الكلي
54	الفرع الرابع: الصحة والتعليم الأساسي
55	المطلب الثاني: عوامل معززات الكفاءة
55	الفرع الأول: التعليم العالي و التدريب
56	الفرع الثاني: كفاءة الأسواق
57	الفرع الثالث: الابداع التكنولوجي والابتكار
59	المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر على بيئة الأعمال
59	الفرع الأول: الحاكمية
59	الفرع الثاني: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر
60	الفرع الثالث: تدخل الحكومة في الاقتصاد
62	خلاصة
الفصل الثاني: تنافسية الاقتصاد الجزائري	
64	تمهيد
65	المبحث الأول: القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري
65	المطلب الأول: نظرة على تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري
66	الفرع الأول: مؤشرات التوازن الداخلي
67	الفرع الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي
68	المطلب الثاني: الهيكل و التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في الجزائر
68	الفرع الأول: هيكل التجارة الخارجية
69	الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية
74	المطلب الثالث: القدرات التنافسية للصادرات الجزائرية
74	الفرع الأول: حوصلة عامة للصادرات الجزائرية
77	الفرع الثاني: تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2007-2013

78	الفرع الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر
80	المطلب الرابع: القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري من حيث مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
80	الفرع الأول: تطور مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر
83	الفرع الثاني: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات
84	الفرع الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد الوطني
85	الفرع الرابع: المؤشرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
90	المبحث الثاني: المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري
90	المطلب الأول: نمو الدخل للأفراد ومستوى المعيشة للأفراد الجزائريين
92	المطلب الثاني: النتائج التجارية
94	المطلب الثالث: سعر صرف الدينار الجزائري وأثره في تحسين التنافسية للاقتصاد الجزائري
94	الفرع الأول: مرحلة الانخفاض النسبي للقيمة الحقيقية للدينار 1999-2001
95	الفرع الثاني: مرحلة الانخفاض الجارف للقيمة الحقيقية للدينار 2002-2003
95	الفرع الثالث: مرحلة استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري كهدف لسياسة الصرف 2004-2010
98	المبحث الثالث: المؤشرات الموسعة لتنافسية الاقتصاد الجزائري
98	المطلب الأول: تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية العالمية
100	الفرع الأول: تصنيف الجزائر وفق عوامل المتطلبات الأساسية
102	الفرع الثاني: تصنيف الجزائر وفق معززات الكفاءة
104	الفرع الثالث: تصنيف الجزائر وفق مجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار
107	المطلب الثاني: تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية العربية
109	الفرع الأول: تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الجارية
110	الفرع الثاني: تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الكامنة
111	المطلب الثالث: تصنيف الجزائر وفق مؤشرات البنك العالمي
114	المطلب الرابع: آليات تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري
118	خلاصة
120	خاتمة عامة

فهرس المحتويات

124	قائمة المراجع
133	قائمة الجداول والأشكال
136	فهرس المحتويات
142	قائمة الملاحق